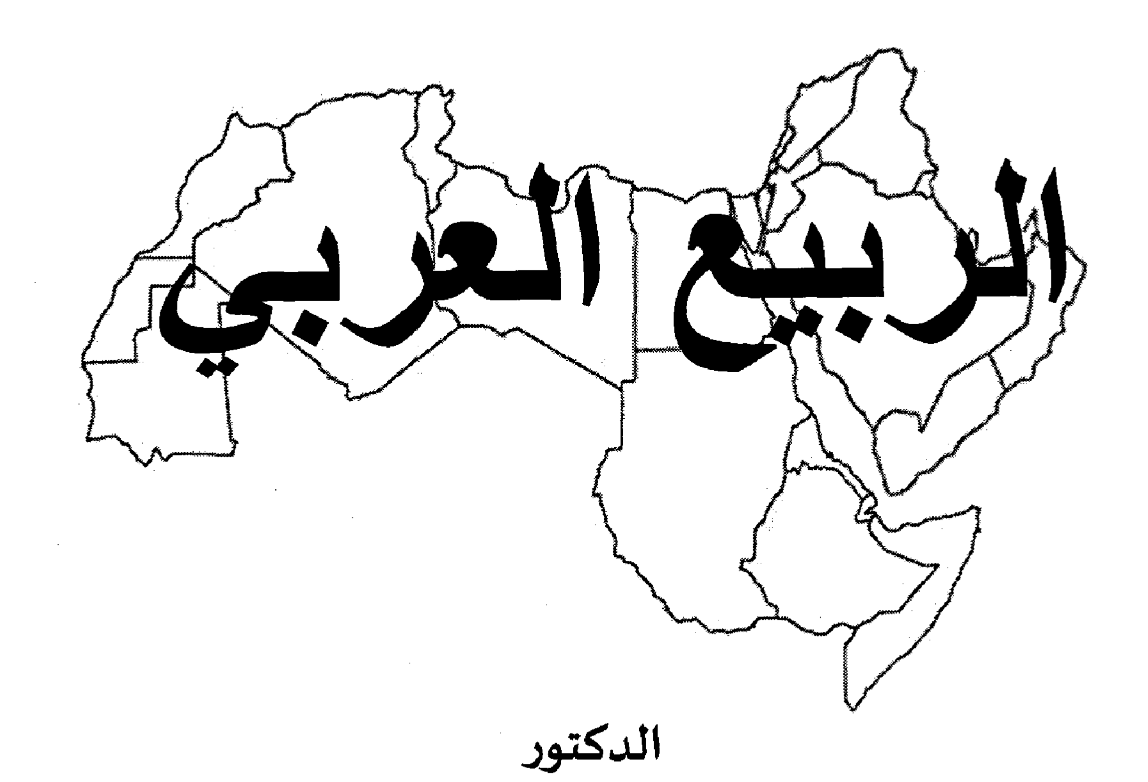


د. فيصل محمد عبدالغفار

الربيع العربي







الربيع العربي

الدكتور

فيصل محمد عبدالغفار

الطبعة الأولى 2016

ISBN:978-9957-501-99-0



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

2015/2/765

إسم الكتاب: الربيع العربي

إسم المؤلف: فيصل محمد عبدالغفار

الواصفات: /الأحوال السياسية//البلدان العربية/



الأردن- عمان

جوال: 962796296514

تلفاكس: 96264778770

E-mail: dar_janadria@yahoo.com

المقدمة

لم يَدُرْ في خَلَدِ أحدٍ قطّ بأنّ النار التي أضـــرمها الشـــاب التونســـي الجامعي محمد البوعزيزي في نفسه، بمدينة سيدي بوزيد النائية يوم الجمعة 17 ديسمبر/ كانون الأول عام 2010 م، وذلك تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته التي كان يتجوّل بها لبيع الخضـــار، ســـتخلّف من ورائها في اليوم التالي زلزالاً لم يهزّ العالم العربي فحسب، وإنما هزّ العالم بأسره، من أقصاه إلى أقصاه.

حدث البوعزيزي الصـــغير في حجمه والكبير في معانيه وتداعياته، الذي كان كالصـــاعق الذي يختزل كلّ آلام الشـــارع العربي ومحنه وآهاته، فجرّ ما بات يعرف بـ ثورة الياسمين في تونس، والأخيرة ولّدت بدورها احتجاجات وانتفاضات وثورات شعبية عارمة اجتاحت العديد من أقطار العالم العربي، ولا زالت هناك أقطار عربية أخرى تنتظر وصول هذه الظاهرة إليها.

لقد أجبرت الثورة التونســـية الرئيس التونســـي زين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد بقبضـــةٍ حديدية طيلة 23 سنة، على التنحّي عن السلطة والهروب من البلاد خلسةً، فقد توجّه أولاً إلى فرنسا التي رفضت استقباله خشية حدوث مظاهرات للتونسيين فيها، فلجأ إلى الســـعودية، وذلك يوم الجمعة الموافق للرابع عشـــر من كانون الثاني/ يناير 2011 م.

وكذلك دفعت بالرئيس محمد حســـني مبارك الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود للتخلّي عن الحكم في 11 فبراير 2011 (الموافق 8 ربيع الأول 1432 هـــ)، حيث أعلن نائبه عمر سليمان في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 م في بيان قصـــير عن تخلّي الرئيس عن منصـــبه، وأنه كلّف المجلس الأعلى للقوات المســـلحة إدارة شؤون البلاد.

وأطاحت بالزعيم الليبي الذي حكم البلاد أكثر من أربعة عقود، وأدّت إلى مقتله على يد الثّوار في سرت يوم 20 أكتوبر 2011 م.

كما أجبرت الثورة اليمنية الرئيس اليمني علي عبد الله صـــالح الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود للتخلّي عن السلطة، حيث انتهت رئاسته للجمهورية دستوريًا وقانونيًا في يوم الســبت 25 فبراير من عام 2012م، بعد انتخاب عبد ربه منصــور هادي، رئيساً للجمهورية اليمنية، وبعد أداء عبد ربه منصور هادي القَسَم أمام مجلس النّواب، طاوية صفحة (علي عبد الله صالح) في رئاسته لليمن.

اللافت في تلك الثورات والاحتجاجات الشــعبية، إنها أطاحت بالعديد من الأنظمة السّياسية في المنطقة العربية، التي كان ينظر لها دائماً على أنها أنظمة بوليسية قويّة راسخة، وفي فترة وجيزة جدًّا، ولا زالت هذه الثورات مستمرّة ومتنقّلة من قطر إلى آخر. لقد امتدّت شرارة الثورة التي حدثت في تونس إلى البحرين وسورية والسعودية والسودان ومســقط والأردن والمغرب والجزائر، ولا تزال العديدة من الدول، بحســب المحلّلين والمراقبين، مرشّــحة لاســتقبال هذه الظاهرة، مما يعني أن هناك أنظمة عربية أخرى على قائمة الانتظار ومرشّحة للانهيار والتهاوي أيضاً.

لم ينحصــر تأثير الثورات والاحتجاجات العربية على النظم السّـياسـية في المنطقة، وإنما أحدثت أيضاً متغيّرات على صعيد المعادلات والحسابات السّياسية على الصعيد العالمي، كما أفرزت أحلافاً جديدة لم تكن قائمة، وأجبرت العديد من دول العالم، ومن بينها الدول العظمى، إلى إعادة النظر والحسـابات في سـياسـاتها وبرامجها وتحالفاتها الخارجية، خصوصاً المرتبطة بالمنطقة العربية.

المؤلف

الفصل الأول

الربيع العربي، مفهوم وانعكاسات

الربيع العربي كمصطلح

تتباين الآراء حول مصدر مصطلح الربيع العربي، فمنهم من نسبه إلى الفيلسوف الأمريكي (جورج سنتيانا)، الذي توفي عام 1952م، وكان يقصد منه التحرّر من قيود حياة غير محبوبة، أو عمل غير مرغوب فيه إلى حياة وعمل أفضل. وآخرون نسبوه إلى كبار صنّاع القرار السّياسي الأمريكي لأغراضٍ وغايات سياسية، كما يذهب الكاتب نايف علوش، إذ يقول: وقد ظهر هذا المصطلح، لأوّل مرّة، على لسان كبار صنّاع القرار السّياسي الأمريكي، على إثر الانتفاضات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السّياسي العربي الرّاهن.

وقد تمّ تداوله، أي المصطلح، في معرض وصفهم للتغيرات الجارية على الساحة العربية، التي تعكس تغيّراً واضحاً في موقف الإدارة الأمريكية، من حلفائهم بالأمس الذين أطاحت بهم الانتفاضة الشعبية بتخلّيهم عنهم، ومسايرتهم بشكل جليّ للوضع الجديد.

لذلك فإنّ مبادرة مراكز صنع القرار الأمريكية، لإطلاق وصف الربيع، كعنوان برّاق على حركة التغيير الجارية في الأقطار العربية، يكتنفه الشك والريبة، ليس فقط لأن الإدارات الأمريكية بسياساتها الامبريالية، هي التي حكمت على العرب بأن يعيشوا في شتاءٍ دام سباتهم فيه طويلاً، وذلك من خلال دعمها للأنظمة المستبدّة، طيلة العقود الماضية، بل لأنّ ترسيخها لحالة التجزئة، والتمادي في تشظية الكيان القُطْري، وبشكلٍ مقصود، إلى كانتونات معزولة عن بعضها بعضاً، والتزامها المطلق ضمان تفوّق الكيان الصهيوني على العرب، وضمان أمنه، يلقي بظلال الشّك على مصداقية الطرح الأمريكي، مما يعطي الانطباع للرأي العام في الشارع العربي، بأنّ الربيع العربي المتطلّع إلى نقيض الحال الراهن، بموبقاته المزمنة كلّها، يؤرّق الإستراتيجيات

الدولية، التي ترى ربيعها الحقيقي، في ديمومة شـــقاء الحال العربي على ما هو عليه من واقع منهك، والذي قد تكون الفوضى الخلاقة بديله المقترح في المرحلة القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2011 م، كان البداية الفعلية لاندلاع سلسلة الثورات في العالم العربي، بدأ من الثورة التونســـية التي كان الشـــاب البوعزيزي فتيلها. منذ ذلك العام أصبح هذا المصطلح محلّ تداول على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام وعلى ألسنة السّاسة والباحثين والكتّاب، للتعبير عن العصر الجديد الذي دخله العالم العربي، إبّان انتشـــار الثورات والاحتجاجات الشـــعبية، التي أطاحت بأعتى رؤوس الأنظمة السّياسية الدكتاتورية في العديد من الأقطار العربية.

فاصـــطلاح الربيع العربي، الذي أصـــبح محلّ جدل لكثيرين، ولا يزال، وبغضّ النظر عن مصـــدره، صـــار تعبيرًا مجازيًّا عن حقبة زمنية جديدة بدأ يعيشـــها العالم العربي، بسبب زلزال الثورات والاحتجاجات التي اجتاحته وعصفت به. ومن غير المستبعد أن تضـــع هذه الثورات حدّاً أو فاصـــلاً نوعيًّا بينها وبين الماضـــي الأليم، ومن ثم تقود العرب، إذا ما أحســـنوا اســـتغلال الفرصـــة واســـتثمارها، إلى الانتقال لعصـــر الحرية والأمان والرفاه والتقدّم، من خلال إقامة أنظمة سياسية تُعزّز الشراكة السّياسية وقيم الديمقراطية، التي بدورها يمكن أن تحقّق لهم ما عجزت عن تحقيقه النظم الاستبدادية الشمولية البائدة، التي ثاروا ضدّها.

مفهوم الثورة

وبما أنّ الثورة تعني مجمل الأفعال والأحداث الشعبية الواسعة، التي تؤدّي إلى قطيعة بين منظومة قديمة ومنظومة حديثة، وتقود إلى تحوّلات كبرى وواسعة وتغييرات جذرية وعميقة، في الواقع السّـــياســـي والاجتماعي والاقتصـــادي والثقافي، وينتج عنها إعادة توزيع لموازين ومصادر القوّة في المجتمع، لذا سوف يُستَعْمَلُ مصطلح الثورة لوصف

حركة الاحتجاجات الشــعبية الواســعة التي حدثت في المنطقة العربية، ســواءً التي أطاحت ببعض الأنظمة السّياسية المستبدّة في المنطقة، كالنظام التونسي والمصري والليبي، أو تلك الاحتجاجات التي لم تتمكّن بَعْدُ من إسقاط الأنظمة الأخرى، كما هو الحال في أكثر من بلدٍ عربي آخر.

كما سيتمّ توصيف كلّ شكلٍ من أشكال الحراك الذي حدث في أيّ قطرٍ من أقطار المنطقة العربية ولا زال، بتوصيفاته الخاصّة التي تنسجم معه وتعبّر عن خصوصيته، وذلك مراعاة للدّقة العلمية في التوصــــيف، فما جرى أو يجري في عموم الأقطار العربية أو الخليجية مجتمعة، لا يمكن وصفه بكلّ تأكيد بـ الثورة، كما سيتبيّن لاحقاً.

ثورات الربيع العربي

يُقصد بها تلك الاحتجاجات والتظاهرات والانتفاضات الشعبية السلمية الواسعة، التي بدأت شــرارتها من تونس2010 م، وفي مدينة ســيدي بوزيد تحديدًا، بعد أن أضــرم الشاب التونسي محمد بوعزيزي النّار في نفسه احتجاجاً على الوضع القائم، وسرعان ما انتقلت تلك الشــرارة إلى العديد من الأقطار العربية كمصــر وليبيا واليمن والبحرين وسورية وغيرها.

وقد اندلعت تلك الثورات نتيجة لأســـباب وعوامل داخلية قديمة تراكمت مع مرور الزمن، مما أدّى إلى احتقان الشــــارع لدرجة كبيرة جدًّا، وبمجرّد أن حانت الفرصـــة الملائمة للانفجار حدث الانفجار الهائل ووصل صداه إلى العالم كلّه.

كما أن تلك الثورات والاحتجاجات لا تنحصــر مهمّتها في اســتهداف إســقاط النظم السّياسية القمعية القائمة فقط، وإنما تسعى إلى أنْ تستبدل بها نُظماً ديمقراطية تحقّق ما عجزت عن تحقيقه تلك النظم الفاشلة، لتطوي بذلك صفحة الماضي المرير، وتفتح

صفحة جديدة تسعى من خلالها إلى بناء تاريخها السّياسي، عبر الشراكة الشعبية الواسعة، وهذه هي الغاية القصوى من الثورات العربية التي حدثت، كما يمكن اعتبار عملية إسقاط النظم القائمة، هي كالخطوة الأولى في المشوار الطويل والشائك.

دول الربيع العربي

هي تلك الدول التي تمكّنت فيها الثورات من إسقاط رأس النظام أو كافّة شخوصه، ومن ثم دخلت في مرحلة جديدة لبناء نظم جديدة، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا. بينما الدول التي لم تتمكّن فيها الثورات من تحقيق ذلك الإنجاز أو تجاوز تلك المرحلة، كالبحرين وسورية، وغيرهما من الدول التي حدثت فيها اضطرابات واحتجاجات كالكويت والسعودية ومسقط والعراق والسودان والأردن، فإنها لا تندرج ضمن هذا المصطلح، كما ويُعَدّ اليمن في هذا السياق استثناءً، لأنّ رأس النظام خرج بتسوية سياسية خليجية، أي إن عملية إزاحة رأس النظام أو تبديله لم يكن بفعل الثورة مباشرة، كما كان يطمح اليمنيّون. ويعتقد الكثير من المراقبين والمحلّلين بأن الثورة في اليمن أجهضت، وهو شعور يشاطرهم فيه معظم الثّوار في اليمن، لذا، على الأرجح، ستظلّ الاحتجاجات في اليمن مستمرّة تعبيراً عن حالة عدم الرضا على ما تمّ من تسوية مجحفة بحقّ الثورة.

التأثيرات (الانعكاسات) العامّة للثورات العربية

ويقصد بالتأثيرات أو الانعكاسات العامة للثورات العربية في العموم، هي: تلك المتغيّرات الملموسة والواضحة والقابلة للملاحظة والرصد، والتي طرأت بعد فعل الثورات، وكانت نتيجة مباشرة لها، وانعكست على الشعوب وردود فعل الأنظمة السّياسية، وحركات الإسلام السّياسي، وتمثّلت في سلوك أو مواقف وبرامج عمل،

وكذلك مختلف التغيّرات التي طرأت على الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، جرّاء فعل الثورات التي شهدتها المنطقة.

ولقد بات واضحاً، بأنّ ظاهرة الثورات العربية، كحدث سياسي وفعل اجتماعي، أفرز آثاراً وتموّجات هائلة محليًا وإقليميًّا ودوليًا، وعلى أكثر من صعيد. ولقد شبّه الكثير من المراقبين سلسلة الثورات العربية التي اندلعت بـ الزلزال، الذي هزّ العالم بأسره، وليس العالم العربي فحسب.

فما ردّده المتظاهرون الأمريكيّون الذين احتلّوا وول ستريت مثلاً، من شعارات وهتافات، بعضها باللغة العربية أيضاً وتحاكي ذات الشعارات التي طالب بها المتظاهرون والمحتجّون العرب، يعكس جانباً من تلك التأثيرات العامة التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على شريحة واسعة من الشباب في أمريكا، مما يعني أن حدث الثورات العربية قد تعدّى الحدود الجغرافية للعالم العربي إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.

لكن، عملية رصد ومناقشة مجمل التأثيرات للثورات العربية، سواءً في الساحة العربية أو خارج حدودها، هي عملية مُضنية، وبالتالي لن يستوعبها هذا البحث، بكلّ تأكيد. وعليه، فإنه سيُكتفى برصد التأثيرات العامّة، التي أحدثتها الثورات على ظاهرة الإسلام السّياسي في دول الربيع العربي، ومن بينها التيارات الدينية السّياسية والقوى الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب التأثيرات التي تمّت على عمليات الإصلاح السّياسي في الدول التي طالتها الاحتجاجات، ولكنها لم تتمكّن من إسقاط الأنظمة فيها.

ظاهرة الإسلام السّياسي

وهي من بين المفاهيم التي برزت على السطح مؤخّراً، ولا يزال الجدل حولها قائماً بين دارسي الفكر الإسلامي. وهذه الظاهرة ليست محبّبة للكثير من الإسلاميين عموماً، ولا يزال البعض يراه مشيناً. ففي كتابه الإسلام السّياسي والتعدّدية السّياسية من منظور إسلامي، يؤكّد الدكتور محمّد عمارة هذا المعنى بقوله:

إنّني لا أستريح كثيراً لمصطلح الإسلام السّياسي، رغم شيوع هذا المصطلح، وصدور كثير من الكتابات حول هذا الموضـــوع، وتحت هذا العنوان، وفيما أذكر، وفي حدود قراءتي؛ فإنّ أول من استخدم مصطلح الإسلام السّياسي هو الشيخ محمد رشيد رضا، لكنه استخدمه في التعبير عن الحكومات الإسلامية التي سمّاها الإسلام السّياسي، ويعني الذين يسـوسـون الأمّة في إطار الأمّة الإســلامية، لكن مصـطلح الإســلام السّياسي يستخدم الآن ومنذ العقود الثلاثة الماضية وصعود المدّ الإسلامي والظاهرة الإسلامية، بمعنى الحركات الإسلامية التي تشتغل بالسياسة

أمّا الباحث الإسلامي عطية الويشي، فيرى أن أوّل من استعمل هذا المصطلح، هو (هتلر)، حين التقى الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، إذ قال له: إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل إنني أخشى الإسلام السّياسي.

وبصـــرف النظر عن الجدل الدائر حول مصـــدر هذا المصـــطلح وتحفّظ بعض الإســـلاميين عليه، فما هو محلّ اتّفاق بين أغلب الباحثين الإســـلاميين، أن هذا المصـطلح أصـبح مصـطلحاً سـياسـيًّا وإعلاميًّا وأكاديميًّا شـائعاً ومألوفاً، اسـتعمل لتوصيف حركات التغيير السّياسية التي تؤمن بالإسلام باعتباره نظاماً سياسيًّا للحكم، خصـوصـاً بعد بروز العديد من الحركات الإسـلامية التي انتشـرت في العالم العربي

وباكستان والهند واندونيسيا وماليزيا وغيرها، وكانت تدعو حكومات دولهم إلى تطبيق حكم الشريعة، أو تكون هي الوسيلة إلى تلك الغاية بعدَما تؤول السلطة إليها

ولقد وردت مجموعة تعريفات لمفهوم الإسلام السّياسي، الأمر الذي يعكس أهميّة هذا المصطلح، من بينها على سبيل المثال وليس الحصر، ما يلي:

أ- هو مجموعة من الأفكار والأهداف السّياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة من المسلمين الأصوليين الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما هو عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة

ب- إن الإسلام السّياسي في نظر الدّارسين للأوضاع والسياسات في العالم الإسلامي منذ الستينيات من القرن الماضي، هو تلك الحركات والتنظيمات التي تمارس العمل السّياسي بشعارات إسلامية، أو أنه تلك الحركات التي تسعى بشتّى الوسائل لإقامة دولة إسلامية تطبّق الشريعة

ج- هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدأ دع ما لله لله، وما لقيصر لقيصر شذوذاً عن طبيعة الإسلام كدينٍ شامل للدّين والدنيا. فالإسلام السّياسي، أو دعنا نقول حركات الإسلام السّياسي بمجملها لا تؤمن بفصل الدّين عن الدولة وتسعى في استراتيجيتها وبرامجها إلى إقامة دولة إسلامية تطبّق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة

ومما لا شكّ فيه أنّ مفهوم الإسلام السّياسي، بعد الربيع العربي، اختلف عن الإسلام السّياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن. فحركات الإسلام السّياسي بالأمس كانت تدعو إلى تطبيق حكم الشريعة بوصفها المصدر الوحيد للحكم، من خلال إقامة دولة

إسلامية دينية، بينما اليوم صار الإسلاميون الجدد يدعون إلى تطبيق مفاهيم ومبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية، وذلك من خلال إقامة نظمٍ ديمقراطية مدنية حديثة وفاعلة، يخضع فيه المواطنون إلى حكم القانون، الذي قد يتعارض مع الشريعة أحياناً، علماً بأن الدين في الدولة التي ينادي بها الإسلاميون الجُدد ليس هو المصدر الوحيد للحكم. وهذا عكس ما كان سائداً بالأمس تماماً.

التحوّل الديمقراطي

الدولة التي يطمح العرب إلى إقامتها في دول الربيع العربي خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً، والتي تجلّت أبرز ملامحها في الشعارات التي رفعها المتظاهرون والمحتجّون على الأنظمة الاستبدادية، هي تلك الدولة الدستورية، المدنية، الحديثة، التي تستمدّ شرعيتها من الشعب، وتخضع لحكم القانون.

كما وتقبل بالتعدّدية السّياسية، التداول السلمي للسلطة، وتكفل لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية، خصوصاً حقوق الأقلّيات بموجب الدستور، وتؤكّد على شراكة الجميع في صناعة القرار السّياسي ومساواتهم في التمثيل، وتقوم على التوزيع العادل للثروة، ومبدأ فصل السلطات، والبعد عن المركزية في إدارة شؤونها العامّة.

الدولة التي تقوم على تلك الأسس والمبادئ، وتكفل تلك الغايات، تسمّى بالدولة الديمقراطية الليبرالية، وهي السائدة حالياً في أوروبا والأمريكيتين والهند وأنحاء أخرَى من العالم. فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السّياسي، قائمٌ بالإجمال علَى التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثريّة، بينما الليبرالية تؤكّد على حماية حقوق الأفراد والأقلّيات، وهذا نوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقلّيات والأفراد بخلاف الأنظمة الديمقراطية التي لا تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية والتي تدعى بالديمقراطيات اللاليبرالية.

كان بالإمكان تأسيس مثل تلك الدولة في العالم العربي، بدلاً من النظم الاستبدادية، كما كان بالإمكان أيضاً أن تتحوّل تلك النظم، ولو بشكل متدرّج، إلى نظم ديمقراطية متطورة وحديثة. لكن، ولأسبابٍ عديدة ومعقّدة لم يحدث شيءٌ من ذلك في المنطقة العربية طيلة عقود ماضية من الزّمن.

ولسوء حظّ العرب وجدوا أنفسهم أمام أنظمة سياسية استبدادية سلطوية مغلقة وجامدة وشرسة في آنٍ، إذ تُقاوم بضراوة حدوث أيّ تغيير جوهري أو تحوّل نوعي في بنية النظام السّياسي. هذا الانسداد السّياسي هو واحدٌ من بين أبرز الأسباب التي دفعت المواطنين العرب للثورة على تلك النظم، ومن ثم الدعوة إلى استبدالها، خصوصاً بعدما تلاشت جميع فرص التغيير السلمي في بنية النظم الحاكمة.

وبعيداً عن أنماط التحوّل الديمقراطي في المنطقة، وآلياته ومعوّقاته وإمكان حدوثه من عدمه، فإن المقصود من التحوّل الديمقراطي في العالم العربي، والمؤمّل حدوثه بعد اندلاع موجة ثورات الربيع العربي، هو عملية تبدّل جوهري في بنية المجتمع، من خلال العمليات التغييرية الجذرية التي تحدثها الثورات الشعبية في البنى الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب شكل وجوهر النظم السّياسية الاستبدادية القائمة، ومن ثمّ يُستبدل بها نظماً ديمقراطية فاعلة وحديثة تضمن الشراكة السّياسية، وتسود فيها الحريات العامة، وحاكمية القانون، والتداول السلمي للسلطة.

لم تكن تجربة الإسلاميين العرب في الحكم، خصوصاً في الثلاثة العقود الماضية على الأقلّ، مشرقة، مما أدّى، بطبيعة الحال، إلى تضاؤل الثقة والاهتمام بظاهرة الإسلام السّياسي في العالم العربي. إلا أن ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد صعود نجم الحركات الإسلامية ووصولها إلى سدة الحكم في تونس ومصر وليبيا، أعطى

زخماً جديداً من الآمال في النفوس، كما أعاد النقاش مجدّداً حول دور حركات الإسلام السّياسي في المستقبل، وكلّ ما يرتبط بها.

وبحسب العديد من الدراسين لظاهرة الإسلام السّياسي في الوطن العربي، ومن بينهم الباحث خالد الحروب مثلاً، فإنهم يرون بأن المرحلة القادمة في المنطقة العربية (مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي)، ستتميّز بوجود مكثّف للإسلاميين في السلطة بشكلٍ أو آخر، وفي أكثر من بلد عربي أيضاً. وهذا يعني عودة الإسلاميين مجدّداً بقوّة للامتحان في ميدان السياسة مرّة أخرى، لكن بلباس جديد، وفي مرحلة مختلفة عن المرحلة التي حكم فيها نظراؤهم الإسلاميّون القدامى، أي قبل ثلاثة عقود من الزمن ويزيد.

وبحسب مجلة السياسة الدولية، في ملحقها عدد 188، أبريل 2012، المتضمّن مجموعة من الأوراق البحثية، المخصّصة لمناقشة ظاهرة الصعود الإسلامي، تؤكّد على أن الثورات العربية صنعت عصراً جديداً للإسلاميين، حيث حوّلت القوى الإسلامية من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها، وذات ثقل ووزن كبيرين، مما أدّى إلى بزوغ ظاهرة جديدة في العالم العربي، هي انتقال الإسلاميين من صفوف المعارضة والمطاردات إلى مراكز صنع القرار.

فعودة الاهتمام مجدّداً بظاهرة الإسلام السّياسي في العالم العربي، وعلى المستوى الشعبي تحديداً، كما يبدو أنه سيكون مختلفاً هذه المرّة عن ذي قبل. ذلك لأنّ وصول الإسلاميين للسلطة، في ظلّ ثورات الربيع العربي، تزامن معه حالة متقدّمة من النضج السّياسي، الذي بدأ يسود الشارع العربي برمّته، وتجلّى ذلك في الساحات التي ضجّت بالهتافات والشعارات، التي ردّدها المحتجّون مطالبين بالحرية والانعتاق من زمن العبودية والاستبداد.

كما أنّ تجارب غالبية الأنظمة العربية الرسمية التي حدثت في دولها ثورات، يضاف إليها تجارب الحركات الإسلامية التي وصلت لسدّة الحكم، لا زالت مترسّخة في الأذهان، مما يعني عدم وجود، من الناحية النظرية على الأقلّ، أيّ قابلية للمواطنين العرب تجريب المجرّب أو العودة ثانية لتكرار الإخفاقات والفشل من جديد، ومن ثمّ الرجوع لعهود الاستبداد مرّة أخرى، سواءً في شكله الديني أو السّياسي أو المختلط، كما هو الحال في أغلب البلدان التي حكمها الإسلاميّون القدامى.

هذا التحوّل، كما يبدو، سيشكّل ضغطاً حقيقيًّا على الإسلاميين الجدد، وسيدفعهم إلى السّعي جدّياً لتطبيق الشعارات والطروحات والبرامج التي تبنّوها أثناء حملاتهم الانتخابية، والتي على ضوئها تم انتخابهم وإيصالهم لسدّة الحكم. مما لا شك فيه، فإنّ عملية بناء دولة مدنية حديثة في العالم العربي، هي الأمنية الأكبر للمواطنين العرب الذين ثاروا ضدّ الاستبداد وصنعوا هذه الثورات، بيد إن تلك الأمنية، ستكون مهمّة بالغة الصعوبة والتعقيد على الإسلاميين الجدد.

لكن، وحتى اللحظة، لا يمكن لأحدٍ التكهّن بنجاح الإسلاميين الجدد في تحقيق تلك الأمنية، نظراً لحداثة التجربة، وكثرة التحدّيات القائمة والمقبلة، وفي حال تحقق هذا الحلم، سيُعدّ ذلك إنجازاً كبيراً وعظيماً لحركات الإسلام السّياسي في الوطن العربي، سيساهم في مضاعفة نفوذ حركات الإسلام السّياسي، وسيتعاظم وزنها السّياسي، وسيزيد من رصيدها الشعبي بصورة أكبر مما سبق، أمّا حين الإخفاق، وهذا ليس أمراً مستبعداً على الإطلاق، فإن النتائج ستكون قطعاً عكسية تماماً، بل سيصاب الشارع العربي بإحباط مضاعف إزاء حركات الإسلام السّياسي، مما سيترتّب عليه آثاراً وخيمة على صعيد الثقة والمصداقية بتلك الحركات.

وبات واضحاً، بأن ما يطمح إليه المواطنون العرب من ثوراتهم، التي قدّموا فيها التضحيات الكبيرة، هو إقامة نظم سياسية حديثة تُعزّز الشراكة السّياسية وتصون الحقوق وتطلق الحريات وترسي دعائم العدالة بمفهومها الشامل، وبعبارة أدقّ إنهم يطمحون في إقامة أنظمة تلبّي ما عجزت عن تلبيته الأنظمة السابقة. وهذا ما يتعيّن على حركات الإسلام السّياسي إنجازه في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة. وهو الامتحان الأصعب لها.

يبدو أن أبرز نموذج في الحكم، في الوقت الراهن، لحركات الإسلام السّياسي في العالم الإسلامي، هو النموذج التركي المتمثّل في حزب العدالة والتنمية. هذا الحزب استطاع أن يقدّم نموذجاً رائعاً في الحكم وإدارة الدولة المدنية الحديثة الفاعلة والناجحة، وبات، على ما يبدو، المثل الأعلى لكلّ حركات الإسلام السّياسي في العالم العربي، خصوصاً تلك التي وصلت للسلطة بعد الثورات، فيما بات يسمّى بدول الربيع العربي.

ولا زال مبكراً التكهّن بنجاح أو فشل الإسلاميين الجدد على هذا الصعيد، إلا أنّ طروحات وبرامج الإسلاميين الذين وصلوا للسلطة مؤخّراً، تبعث على الاطمئنان لدى الكثيرين، حتى اللحظة على الأقل. واللافت في الأمر، أن طروحات الإسلاميين الجدد مختلفة اختلافاً جذريًا عن الطروحات التي تبنّاها نظراؤهم الإسلاميون قبل عقود من الزمن، سواءً في إيران أو السودان أو أفغانستان أو حتى في غزّة.

لقد وصل الإسلاميون القدامى إلى سدّة الحكم، وكان شعارهم الأبرز حاكمية الشريعة. في حين أنّ شعار الإسلاميين الجدد، بعد ثورات الربيع العربي، الأبرز هو حاكمية الشعب. هذان الشّعاران، أي شعار الأمس وشعار اليوم، يعكسان منظومة من القيم

والمفاهيم والرؤى والأفكار المتباينة حول طبيعة الحكومة المنشـودة وماهيّتها وطبيعتها ووظائفها وأدوارها وعلاقتها مع المواطنين.

شـعارات الإسـلاميين الجدد، التي بموجبها، وصـلوا إلى سـدّة الحكم، هي مؤشّـرات إيجابية وتبعث على الاطمئنان، وقد طمأنت بالفعل العديد من المواطنين حيالهم ودفعتهم إلى منحهم الثقة عبر التصويت لهم عبر صناديق الاقتراع. وتشير العديد من المؤشّـرات، ومن بينها نتائج الانتخابات في بلدان ما بعد الثورات، بأنّ الرابح الأول سياسيًّا واجتماعيًّا من ثورات الربيع العربي، هو الإسلام السّياسي في قالبه الجديد.

لكن منح الإسـلاميين الجدد الثقة من الجماهير العربية لا يعني بالضـرورة تفويضـاً أعمى لهم، أو هو كالشـيك المفتوح، كما يقال، بل هو على العكس من ذلك تماماً. يبدو أنّ هذه الثقة ستفرض عليهم قيوداً شـعبية أكثر صـرامةً من ذي قبل، مما يعني إنهم سيكونون عرضة وبشكل مستمرّ للمحاسبة والنقد والمطالبة بسرعة تحقيق وعود الناخبين وتجسيدها على الأرض.

وبمعنى آخر، إنّ حجم الضـغوط الشـعبية التي سـيواجها الإسـلاميون الجدد اليوم، سـتكون أشدّ مما تعرّض له نظراؤهم القدامى، الذين رفعوا شـعار حاكمية الشـريعة أو الإسـلام هو الحل. كما أنّ الإسـلاميين الجدد معنيّون بتمثيل إرادة الجماهير والوفاء بوعودهم التي قطعوهـا مع المواطنين أثنـاء الحملات الانتخـابيـة، مـا يعني أنهم سـيصـبحون تحت رقابة جماهيرية صـارمة وتهديد مسـتمرّ بالضـغوط الشـعبية، التي باتت بعضُ مؤشّراتها واضحة للعيان في كلٍّ من تونس ومصر مثلاً.

لقد ولّدت الثورات العربية للجماهير شعوراً متعاظماً بالقوّة والقدرة على إجبار أيّ سلطة منتخبة على التنحّي حين الفشـل أو التقصـير. هذه القوّة الجديدة تدركها الحكومات

الجديدة جيّداً، وهي كفيلة بأن تشكّل حصانة حقيقية للمكاسب التي حقّقتها الثورات، وضمانة بعدم العودة للوراء.

ونظراً لشيوع الحركات الإسلامية، ونفوذها السّياسي والاجتماعي الواسع، وتأثيرها الكبير في العالم العربي والإسلامي، صار مألوفاً وَسْمِهُا بـ الظاهرة. وهذا ما أكّد عليه المشاركون في ندوة التوجّهات الغربية نحو الإسلام السّياسي، التي عقدت في الجامعة الأردنية في نوفمبر عام 1998م، إذ أكّدوا على أن التعدّدية في الرّؤى والتصوّرات والإستراتيجيات لدى الإسلاميين السياسيين، تستدعي أن يطلق عليها حركات الإسلام السّياسي بدلاً من إفرادها بحركة واحدة للإسلام السّياسي أو المسلمين.

وأضافوا، بأنّ إضفاء صبغة السّياسي على الإسلام تحدث خلطاً وتشويشاً يتعلّق أساساً بمصطلح الإسلام السّياسي، الذي يرفضه أتباعه ومعتنقوه، مطالبين، على ما يبدو، بتجنّب هذا المصطلح حفاظاً على نقاء الإسلام وسمعته.

وبالعودة إلى حركات الإسلام السّياسي، فإنه بمجرّد وصولها للسلطة، فيما بات يسمّى بعصر الربيع العربي، بدأ النقاش يعود مجدّداً وبزخم أكبر حول كلّ ما يرتبط بظاهرة الإسلام السّياسي في الوطن العربي. وتعيد هذه الحالة الأذهان إلى ما كان سائداً في نهاية سبعينيات القرن المنصرم، حيث انشغل المهتمّون بالشأن السّياسي والاجتماع والفكر، بعد قيام الثورة في إيران 1979 م، واغتيال السادات، وبروز بعض الحركات الجهادية في أفغانستان وغيرها، انشغلوا حينها بتلك الظاهرة مكثّفاً، وصاروا يتحدّثون على الاسلام السّياسي، يومذاك، في مختلف المحافل السّياسية والمنابر الإعلامية والمراكز البحثية.

ومع إقرارنا بأنّ هذه العودة استصحبت معها بعض النقاشات القديمة ذات الصلة بحركات الإسلام السّياسي، إلا أنها ستكون مفيدة للباحثين للفكر الإسلامي عموماً، وللحركات الاسلامية خصوصاً، وذلك لتعرّف أبعاد هذه الظاهرة الحيوية من مختلف زواياها المتعدّدة، خصوصاً في جانبها الفكري والسّياسي، وكذلك رصد تأثيراتها المتشعّبة في المرحلة المقبلة، أي بعد خروجها من خندق المعارضة ووصولها إلى سدّة الحكم.

وبناءً عليه، فإنّ ظاهرة الإسلام السّياسي في العالم العربي، محلّ الدراسة، بحسب الباحث، تعني الآتي:

أ- الحركات الإسلامية التي وصلت إلى سدّة الحكم في دول الربيع العربي، عبر آلية الانتخابات، بعد سقوط الأنظمة، كحركة النهضة في تونس، وحركة الإخوان، وحزب النور السلفي في مصر.

ب- التيارات الدينية السّياسية السنية في المملكة العربية السعودية، كالسلفية الرسمية وغير الرسمية، والصحوة، والإخوان المسلمين، وغيرها.

ج- التيارات الدينية السّياسية الشيعية في المملكة العربية السعودية، كتيّار الإصلاح الوطني، وخطّ الإمام، وحركة خلاص، وغيرها.

د- بعض النماذج من القوى الإصلاحية الوطنية (السنية، الشيعية) الجديدة، في المملكة العربية السعودية، كالناشطين السياسيين الجدد، والمراكز الحقوقية، وائتلاف الحرية والعدالة في محافظة القطيف، ونشطاء الإعلام الجديد، وغيرها.

التيارات الدينية السّياسية

وهي عبارة عن مجموعة أفراد لديهم توجّهات وتصوّرات وأهداف مشتركة، يشكّلون سويًّا، فيما بات يعرف بـ التيار، الذي له امتداداته وتأثيراته الشعبية الواسعة، ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطلّعاته من خلال برامج وأنشطة مختلفة. لكن أفراد التيار لا يخضعون في الغالب إلى أيّ شكلٍ من أشكال التنظيم، كما هو شأن الحركات والأحزاب والجمعيات الإسلامية.

القوى الإصلاحية الوطنية الجديدة

ويقصد بالقوى الإصلاحية الوطنية الجديدة في المملكة، هي تلك الجماعات الصغيرة والأقلّ حجماً من التيار، لكنها ذات اتجاهات فكرية، سياسية، أيدلوجية، التي تتفق معاً على أهداف أو مطالب مشتركة، وتسعى إلى تحقيقها عبر برامج وأنشطة مختلفة، إمّا بصورة مشتركة أو بصورة منفردة.

ولعلّ أبرز ما يميّز هذه القوى الإصلاحية الوطنية الجديدة، أنها بدأت تتجاوز الأطر الأيديولوجية والسّياسية والمناطقية، كما تسعى إلى تحقيق أهداف وطنية عامة مرتبطة غالباً بسيادة القانون وتعزيز المواطنة وحماية حقوق الإنسان والدعوة للمشاركة السّياسية، عبر آلية الانتخابات، واستقلالية القضاء وفصل السلطات، وإطلاق الحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة، وغيرها من القضايا الوطنية المشتركة، التي تعزّزت أكثر بعد اندلاع الثورات العربية.

الإصلاح السّياسي

لقد أصبح مصطلح الإصلاح السّياسي من أكثر المصطلحات شيوعاً في العالم العربي، خصوصاً بعد اندلاع ثورات الربيع العربي. ويستهدف هذا المصطلح، بحسب

المنادين به، إعادة صياغة العلاقة التعاقدية بين الشعوب وأنظمتها السّياسية، وإصلاح مكامن الخلل في مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والفكرية، وكذلك مكافحة الفساد المالي والإداري بكافّة أشكالهما ومظاهرهما.

إن أصل مفهوم الإصلاح، بحسب المعاجم اللغوية، يرجع إلى فعل أَصْلَحَ، يُصْلِحُ إصْلاحاً، وهو نقيض للفساد، ويعني الانتقال أو التغيّر من حالٍ إلى حالٍ أحسن، أو التحوّل عن شيءٍ والانصراف عنه إلى سواه، ويدلّ على الإقامة والتوفيق والخير.

أمّا اصطلاحاً فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه تغيّر أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصّة في المؤسّسات والممارسات السّياسية الفاسدة أو الجائرة، وإزالة بعض التعسّف أو الخطأ.

وفيما يتعلّق بمفهوم الإصلاح السّياسي، بحسب قاموس وبستر للمصطلحات السّياسية (1988)، فهو يعني تحسين النظام السّياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، أو بأنّه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، أي دون المساس بأسسها.

وعليه، فإنّ مفهوم الإصلاح السّياسي يختلف كليًّا وجذريًّا عن معنى الثورة، فالأوّل يستهدف التغيير المتدرّج والجزئي للنظام السّياسي والبنى الاجتماعية، بينما الثورة تستهدف التغيير الكلّي لكافّة النظم والأنساق وعلى رأسها النظام السّياسي، وبشكل دراماتيكي وجذري.

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الإصلاح يتبيّن أن كلمة إصلاح تطلق على كلّ ما هو مادّي ومعنويّ، وهو يوازي فكرة التقدّم، كما ينطوي جوهريًّا على فكرة التغيير نحو الأفضل، في حقلٍ معيّن من حقول النشاط الإنساني. ومع ورود العديد من

التعاريف المتداولة لمفهوم الإصلاح السّياسي، إلا أنه لا زال يكتنفه الغموض بعض الشيء، وذلك نظراً لتداخله وتشابكه مع الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السّياسية، أو التحديث السّياسي، أو التغيير السّياسي، أو التحول السّياسي، أو التطور السّياسي، وغيرها من المفاهيم.

يشار إلى أن الإصلاح السّياسي يعتبر ركيزة أساسيةً لترسيخ الحكم، كما هو ضمانة أيضاً لفاعليته وكفاءته. ومن أبرز المظاهر الأساسية التي يتمتّع بها النظام السّياسي، الذي يمارس وظيفة الإصلاح باستمرار، الاحتكام إلى القانون وسيادته وتمتّعه بالشفافية والمشاركة الشعبية في اتّخاذ القرار والعدل الاجتماعي وفعالية الأجهزة الحكومية والإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة، وتمتّعه بحسن التخطيط والرؤية الإستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية.

ومما سبق، فإن مفهوم الإصلاح السّياسي الذي يميل إليه الباحث، هو تغيير تصوّرات وممارسات النظام السّياسي والاجتماعي والمؤسّسات المرتبطة بهما، نحو الأفضل، وكذلك محاربة مظاهر الفساد والضعف والخلل فيهما، من خلال مختلف الوسائل السلمية المؤثرة، كإسداء النصح وتقديم الاقتراحات والمشورة، وكشف مظاهر الخلل، والمشاركة الإيجابية في الوزارة والبرلمان، وإقامة الأحزاب الحرّة، وتفعيل مؤسّسات المجتمع المدني وتقويتها، وممارسة المزيد من التحفيز والضغط للدفع باتجاه الإصلاحات السّياسية.

بعد عامٍ ونصف العام من اندلاع الثورات في العالم العربي، على الأرجح، صدرت بعض الدراسات الجادّة التي تناقش ظاهرة الربيع العربي، وبعض الظواهر المرتبطة بهذا الحدث، كظاهرة صعود الإسلام السّياسي وتأثيراته، ومدى إمكان حدوث تحوّل ديمقراطي في الوطن العربي وآلياته ولوازمه، خصوصاً في دول الربيع العربي.

وإلى جانب تلك الدراسات توجد دراسات عديدة ومهمّة، صدرت قبل حدث الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011 م، وهي ذات صلة ببعض ظواهر الحدث، كموضوع الحراك الشعبي، والإصلاحات، وحركات الإسلام السّياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ونحوها.

إنّ بعضاً من هذه الدراسات المهمّة سيتمّ الاستفادة منها في هذا البحث، وذلك نظراً لمتانة تحليلها لثورات الربيع العربي، وبعض الظواهر المرتبطة بها، التي لا تختلف كثيراً عمّا يميل إليه الباحث، ولملامستها أيضاً العديد من الموضوعات التي ستُناقش بمزيد من التحليل.

يشار إلى أن الدراسات التي سيُعرض بعض محاورها، خصوصاً تلك التي يتصل منها بالبحث، غايتها تعزيز فرضيات ورؤى وتصوّرات البحث، علماً بأن تلك الدراسات ليست بالضرورة هي أهمّ أو أفضل الدراسات التي تطرقت لظاهرة الربيع العربي، وإنما لكونها في متناول اليد، وبالتالي فإنّ مراجعتها ومناقشتها أو عرضها سيكون مفيداً للبحث، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات المشار إليها أعلاه.

الثورات العربية ومسار حركة التغيير

1-مسار حركة التغيير:

أعتقد أنه من المبكر الحكم على مسار حركة التغيير التي أحدثتها الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن... ذلك أن مرحلة جديدة من التاريخ بدأت في التشكل، وتحتاج إلى سنوات عديدة للحكم على مسارها، وتحديد مواضع النجاح والإخفاق، لكن ذلك لا يمنع من تبيان، وتلمّس، ما أنجزته الثورات بعد أكثر من عام على إسقاطها الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، وما لم تتمكن من استكماله وتحقيقه، إذ

مازالت تحديات وصعوبات كثيرة تعترض طريقها، ولن يكون من السهل الخلاص تماماً التخلص من إرث وتبعات الاستبداد ومواطنه ومركباته.

ويتحكم بممكنات النجاح مدى قدرة حركة التغيير، والقوى الفاعلة فيها، على السير في طريق تحقيق أهداف الثورات، المتمحورة في الوصول إلى دولة مدنية حديثة، ديموقراطية وتعددية، تنهض على التداول السلمي للسلطة، وتسعى إلى تشييد دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، ينتفي فيها الإقصاء والتهميش ورفض الآخر. إضافة إلى تحقيق تنمية إنسانية، متوازنة ومستدامة.

ولعل ثورتي تونس ومصر قطعتا شوطاً هاماً في طريق الانتقال الديموقراطي وإعادة بناء وترميم مؤسسات الدولة، مع أن الأشهر الأولى عرفت تجاذبات قوية ما بين القوى الجديدة الصاعدة وبين قوى النظام القديم أو ما يعرف بـ"الفلول". ولا شك في أنه حين تنجح الثورات الشعبية في إسقاط النظم الديكتاتورية الحاكمة، فإن فترة الانتقال المفاجئ، من حالة القمع ومصادرة الحرّيات السياسيّة والاجتماعية والثقافيّة إلى حالة الحرّيات والانفتاح، تنتج حالة من الفوضى العامة وفقدان التوازن والاستقرار، تعصف بمختلف أركان النظام والدولة، وتطاول حياة المواطنين وأمنهم. ويبرز الانفلات الأمني كسمة واضحة لتلك الفوضى، التي يعمل على إشاعتها وتسعيرها رموز وأركان النظام القديم. وقد نجحت كل من تونس ومصر في تجاوز هذه الحالة إلى حدّ كبير، لكنها ما تزال مؤثرة في بعض المواضع، وخاصة في كل من ليبيا واليمن.

ولأول مرة في التاريخ العربي الحديث صار العالم يتابع باهتمام سير الانتخابات في أكثر من دولة عربية، وينظر في نقاشاتها وحواراتها، ويترقب المهتمون نتائجها. وقد برهنت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس، وانتخابات مجلس الشعب في مصر، على سلاسة في عملية الانتقال الديموقراطي، كونها اتسمت باتساع المشاركة الشعبية،

وسط مناخ من الحرية والشفافية، مع بعض التجاوزات والثغرات. وعبّرت نتائجها عن الخيار الشعبي، الذي يستحق كل الاحترام والتقدير، لكن فوز أحزاب معينة فيها لا يعني أن الشعب قد منح تفويضاً مطلقاً لقيادتها، ولا يمت فوزها بصلة إلى وجود سياقات أو قناعات إيديولوجية أو دينية مسبقة كانت تحرك الناخبين في كلا البلدين، بل أن ما حركهم للمشاركة بكثافة فيها هو سعيهم لتحقيق إرادتهم، ومساهمتهم في التغيير، ورسم ملامح المرحلة المقبلة.

غير أن نجاح مسار التحول أو التغيير يشير إلى أن قوى الثورة لم تتوقف عن الضغط على القوى الحاكمة في المرحلة الانتقالية، حيث أجبر الرفض الشعبي في تونس على تغيير الحكومة الانتقالية حتى تشكلت الحكومة المنتخبة، فيما عاشت مصر على وقع التجاذبات بين قوى الثورة والمجلس العسكري، ومع ذلك نجحت في إجراء انتخابات رئاسية بين العديد من المرشحين، ومازالت تنتظر تسلم السلطة من المجلس العسكري. وللمرة الأولى في تاريخ مصر الحديث، والبلاد العربية، جرت مناظرات تلفزيونية ما بين أقوى المرشحين للرئاسة المصرية، بما يعني تشكل ثقافة سياسية جديدة، تقطع من نهج الاستبداد والانفراد بالسلطة. وللمرة الأولى، كذلك، توجه الناخبون المصريون إلى صناديق الاقتراع في 23 مايو / أيار 2012، كي ينتخبوا رئيسهم المقبل، وهم يدركون أن أصواتهم ستصل، وستحسب، وستترك أثراً على مستقبلهم ومستقبل بلادهم، بما يعني أنهم يترجمون جوهر الثورة ووعدها الأهم، وأن سوى ذلك تفاصيل قابلة للجدل والشك أيضاً، وتتطلب الوعي والسهر على سلامة مسار حركة التغيير المنشود.

وفي سياق مسار التحول تحققت خطوات عديدة في التغيير نحو الأفضل، ليس أهمها حلّ كل من حزب التجمع الدستوري والحزب الوطني، وإلغاء أجهزة الأمن وإداراتها التي كانت تعتقل المواطنين بشكل تعسفي. بل أن ما يدعم أسباب النجاح هو

دخول البلاد مرحلة من الحراك الســـياســـي والاجتماعي، المتاح أمام جميع الفئات والأفراد، حيث تشكلت أحزاب وجمعيات مدنية عديدة، وباتت الساحة السياسة مجالاً عاماً للتداول والممارســة، وليســت حكراً على الحزب الحاكم والأحزاب التي تدور في فلكه.

2-صعود الإسلاميين:

تمثل حركات الإســلام الســياســي خارطة واســعة ومتنوعة من القوى والأحزاب ذات المرجعية الإســلامية، وهي ليســت متجانســة من حيث الفعالية والتأثير في الشــارع، ومختلفة في الرؤى والأفكار والأطروحات والتنظيمات، ولا يمكن وضـــعها في خانة واحدة.

ولعل الأهم هو أن الحركات والأحزاب والقوى الإســلامية قبل الثورات ليســت نفســها بعدها، إذ طاولها كثير من التغيّر والتحول في الأفكار والأطروحات والممارســـة، فالثورات غيّرت مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وأوجدت اصطفافات وتحالفات جديدة.

وفجّرت الثورات مختلف التكوينات الســـياســـية، ومنها تلك التي تســـتلهم المرجعية الإســلامية، حيث خرج ناشطوها من عتمات غرفهم المغلقة إلى الفضاء العام، ودخل الناس أفراداً وجماعات إلى المجال الســياســي، الذي كان مغلقاً ومصــادراً إبان عهود الاستبداد. وطاولت التغيرات الخطاب السياسي والإيديولوجي للقوى الإسلامية، بحيث بات من الممكن أن تكون الديموقراطية المرجعية الناظمة للخطاب في الممارســة وفي إدارة الصـــراعـات والاختلافـات، مـا يعني رفض العنف والقبول بمخـارج العمليـة الديموقراطية وقواعدها. وبات متاحاً، أيضـاً، أن ينطلق الخطاب السياســي والممارسـة من منهل التعددية الســياســية وقبول الآخر المختلف، ونبذ الإقصــاء، والابتعاد عن

الشعارات الإيديولوجية الفاقعة، الأمر الذي يفتح باب الاحتكام إلى البرامج والسياسات الواقعية، بغية كسب ثقة الرأي العام.

غير أن علامات استفهام كثيرة تطال خطاب القوى الإسلامية في مصر، وتخص مركبات وحملات المفاهيم التي تصدر عنه، مثل الدولة المدنية والتعددية والديموقراطية والمواطنَة، التي دخلت حديثاً في قاموس هذا الخطاب وتحتاج التدقيق والنقد، من حيث طبيعة الدولة المدنية التي يتحدث عنها الإسلاميون، وماهية المواطنة التي يطرحونها، ومدى اقترابها من المساواة الكاملة بين سائر أفراد الشعب في الحقوق والواجبات، ومدى قبول الأحزاب والقوى الإسلامية بتولي غير المسلم مهام ومناصب في الدولة، ومنها رئاسة الجمهورية، إضافة إلى علاقة الشريعة بمصادر التشريع، بما يعني اعتبارها المصدر الرئيس، المضي إلى مصادرة حق غير المسلمين في التأسيس الدستوري والقانون للدولة.

ولعل من بين أسباب نجاح الأحزاب الإسلامية في دول الثورات العربية:

1-استغلالها الجيد لمناخ الانفتاح السياسي، واستخدامه لتوسيع نفوذها وتأثيرها في الفضاء العام، من خلال التركيز على الهوية، وزيادة التحشيد والتنظيم، بالنظر إلى الدور الواسع للدين الإسلامي في مختلف الأوساط الاجتماعية في بلداننا العربية.

وليس جديداً القول بأن حضور الدين قوي، ويحتل مكاناً مميزاً في منظومة الأفكار السائدة في مجتمعاتنا العربية، وله تأثير ثقافي واضح فيها، الأمر الذي استغلته الأحزاب الإسلامية. وإن كان وجيهاً القول بأن الحركات والأحزاب الإسلامية لم تنشأ من فراغ، بل من الأوساط الاجتماعية، إلا أنها عمدت إلى توظيف الدين في خدمة السياسة، بالرغم من الجدل الواسع بخصوص علاقة الديني بالسياسي.

2-وجود أسـباب موضـوعية، سـياسـية واجتماعية واقتصـادية، اسـتغلتها الأحزاب الإسلامية في صراعها على السلطة، واستثمارها سنوات الصراع مع عهود الاستبداد.

3-استغلال القوى الإسـلامية منابر المسـاجد للدعاية الانتخابية للمرشـحين في سـائر الانتخابات، والأخطر هو توظيفها سلاح الفتاوى الدينية في حملاتها الدعائية.

4-امتلاك القوى الإسـلامية، وخاصـة حركة الإخوان المسـلمين، موارد مالية هامة، وقيامهم بأعمال الإغاثة والمسـاعدة في الأزمات والكوارث الطبيعية، وإسـهامهم في الجمعيات الخيرية.

5-التأثير القوي للقوى والحزاب الإسـلامية على بعض منظمات المجتمع المدني من نقابات ونوادي وجمعيات وسوى ذلك.

ولا شك في أن نجاح الأحزاب الإسلامية، ذات التوجه الإخواني عموماً والسلفي، في الوصـول إلى السـلطة عن طريق صـناديق الاقتراع، لأول مرة في التاريخ العربي المعاصـر، يضـعها أمام المسؤولية المباشرة عن مستقبل البلاد، وأمام امتحان النجاح والفشـل في المرحلة الانتقالية، فضـلاً عن وضـعها تحت مجهر ترقب ورهان مختلف القوى الإقليمية والدولية.

3-الإخوان والتحول الديموقراطي:

تحذر أصـوات كثيرة، في أيامنا هذه، من اسـتبدال اسـتبداد العسـكر وديكتاتورياتهم باستبداد إسـلامي وديكتاتورية أصـولية، حيث تتردد هذه التحذيرات في مختلف بلداننا العربية وفي معظم البلدان الغربية، ووجدت مؤخراً صداها في روسيا. وتستند في ذلك إلى التحولات التي أفضـت إليها الثورات العربية، وحملت فوز حركة النهضـة في الانتخابات التونسـية وفوز الإخوان المسلمين في مصـر، وبروز دور الإسـلاميين في

ليبيا، إضــافة إلى التوقع بصــعود دور جماعة الإخوان المســلمين في ســوريا ما بعد نجاح الثورة.

وتجد هذه الأصوات حجتها في ماضـي حركات الإسـلام السياسـي، وما عرف عنها من عدم احترامها للديموقراطية، بالرغم من إقرار بعضــــها المعلن بها، ومواقفها من حقوق الأقليّات الدينيّة والطائفيّة وحقوق المرأة. لكن تلك الأصــــوات تخلط ما بين الماضـــي في ظل الديكتاتورية وبين حاضـــر الثورات العربية، إلى جانب خلطها بين خصــوصــيات وظروف كل بلد من بلدان الثورات العربية وســواها، وتعميمها الشــديد الذي يســاوي بين إخوان مصــر وإخوان ســوريا وحركة النهضــة التونسـية وســواها من حركات الإسلام السياسي، بالرغم من أن واقع الحال يكشف اختلافات عديدة بينهم.

في الحالة التونسـية احترمت حركة النهضـة صـندوق الانتخاب، وأقامت تحالفات مع قوى علمانية، حيث ســاهمت في إيصــال المنصــف المرزوقي العلماني إلى الرئاســة المؤقتة لتونس، وتقاســمت الســلطة من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل من أجل العمل والحريات". بالمقابل هناك خطر على المســار الديموقراطي من بعض المتشددين، وخاصة في الحركات السلفية والجهادية.

وفي مصــر ، أبرزت التطورات تكييف جماعة الإخوان المســلمين ســلوكهم وخطابهم مع الظروف والتغيرات الجديدة، حيث تعاونت وتحالفت مع بعض القوى والتيّارات الســـياســـية الأخرى، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية الواضـــحة بينها وبين أطروحات وتوجهات تلك التيارات. وهي تحاول منذ تنحي حســـني مبارك إلى اليوم الظهور بمظهر القوة السـياسـية الوسـطية، المسـتجيبة لمتطلبات التحول الديموقراطي. وقد عرفت انقســامات ما بين "الإصــلاحيين" و"المتشــددين"، حيث تمردت جماعات شــابة على ســلطوية القيادات التقليدية، وطالبت بتعزيز مشــاركة الشــباب والنســاء،

واعتماد الشـفافية في عملية صـنع القرارات. والأهم من ذلك مطالبتهم باعتماد مقاربة أكثر إبداعاً للنصـوص الدينية، أقلمة إسـلامية لقيم الديمقراطية والمواطنية والحداثة، إلى جانب المطالبة بفصل شبكات المشاركة السياسية في الأحزاب الإسلامية عن أنشطتها الدعويّة.

أما في سـوريا فقد عُرف عن الإخوان المسـلمين فيها احترامهم لمتطلبات العمل الديموقراطي، من خلال مشاركتهم في المؤسسات السياسية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضـي، من خلال الإسـهام في التجربة الديموقراطية الجنينية التي توقفت عام 1958. وقد أصـدر قادة الإخوان المسـلمون مؤخراً وثيقة وعهد وميثاق وطني، أكدوا فيها على تطلعهم إلى دولة مدنية تعددية، والتزامهم بإشـادة دولة مواطنة يتسـاوى فيها الجميع بالحقوق والأهلية، وبما يضمن حق أي مواطن، إمرأة كانت أم رجلاً، ومسيحياً كان أم مسـلماً، بالوصـول إلى رئاسـة الجمهورية. وهو أمر يعطي الكثير عن مدى اقتراب هذه الجماعة من أي حزب ليبرالي، وامتلاك قياداتها أفقاً ديموقراطيّاً، مدنياً ومتسامحاً.

أما تعامل الأحزاب والقوى الإسـلامية مع الحداثة، فهو مختلف بدوره. وهي لا ترفض الحداثة بشكل عام، بل تتعامل مع منجزاتها وتقنياتها، وتستخدمها دون النظر بأصلها وفصلها. لكن على المستوى الفكري، جرى تصوير حركات الإسلام السياسي على أنها معادية للحداثة ورافضة لمنجزاتها. وهو أمر مغلوط تماماً، إذ ترفض أوساطاً إسـلامية عديدة جملة من القيم الثقافية والاجتماعية الغربية التي أرادت القوى المهيمنة السـيطرة من خلالها على العالم الإسـلامي. أي أن الرفض يدخل في سـياق رفض الهيمنة والسـيطرة والتبعية، المندرج في سـياق ردّ الفعل والحفاظ على الهوية في وجه سـياسـات الدول الغربية، التي حاول منظروها الانتقاص من معالم الثقافة الإسـلامية وتحويلها إلى مجرد فولكلور وآثار من غابر التاريخ. أما قيم الثقافة الإنسـانية للحداثة

والتي هي منجز الحضارة الإنسانية، فلا يمكن أن تعترض عليها الحركات الإسلامية العربية، بالرغم من توجس بعضهم منها.

4-النموذج القادم:

يمكن القول بأن الثورة لا تتأطر في نموذج معين، ذهني أو تخيلي، كي يمتلك أهلية للإسقاط والتجريب في مختلف الدول والمجتمعات، حسبما تصورته الإيديولوجيات الغائية والمثالية، لأن الثورة، بوصفها حدثاً، تمثل خروجاً عن السائد والمألوف والبديهي، ولا تقبل التفسير والتعليل، وتقع خارج كل الحسابات والتوقعات القبلية والتفسيرات البعدية. ولعل الثورة في حدوثها أقرب إلى عمل الخلق والإبداع، لتغدو حدثاً متفرداً بذاته لا يشبهه شيء.

وإن كانت الثورة لا تتأطر في نموذج معين، فإنني لا أعتقد بأن القوى والأحزاب الإسلامية، التي وصلت إلى السلطة في المرحلة الانتقالية، ستتبع أو ستلتحق بنموذج معين، سواء كان النموذج التركي الديموقراطي أم النموذج الإيراني الاستبدادي. لكن ذلك لا يعني أنها قد تستفيد من مختلف التجارب، بغية بناء الدولة في كل من مصر وتونس وليبيا، وسواها.

ويرجع اعتبار بعض المراقبين تركيا بمثابة الدولة النموذج في المنطقة العربية، بالنظر إلى علاقاتها الجيدة والإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، إلى جانب نجاحاتها الملحوظة في ميادين التنمية والاقتصاد والديموقراطية وفي علاقة الدين بالدولة. وقد اعتبرت تركيا دولة ناجحة في إدارة العلاقات الدولية، نظراً لمراعاة نظامها ومسؤوليها التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود.

ودفع قيام تركيا بدورها المتعاظم، كقوة إقليمية صـاعدة، بعض المفكرين العرب إلى الدعوة إلى إلتقاط اللحظة التركية في تاريخ الشرق الأوسط، والوقوف بعناية وتبصّر أمام المنوال أو التجربة التركية. لكن الأهم هو أن تركيا تحظى بصـورة إيجابية لدى شـرائح عربية واسـعة، تبدي إعجابها بتجربتها، التي نجحت في حلّ إشـكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية. كما تستند تركيا إلى تقبل شعوب دول المنطقة، بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلاً لأدوار قديمة.

أما أيران فلا تشكل نموذجاً للإسلاميين، سواء في تونس أم في مصر، وذلك بالنظر إلى أن إيران اليوم صـاحبة مشـروع ارتدادي، يضـرب عمقه في التاريخ، مع العلم أن العرب الذين دخلوا إيران، في غابر الأزمان، دخلوها كمسـلمين، ولم يكنوا العداء للشعوب الإيرانية التي دخلت الإسلام دون إكراه.

ويتخذ المشـروع الإيراني الذي يسـعى النظام الإيراني إليه في المنطقة تلاوين مختلفة، كونه يصـدر عن عقل سـياسـي يزاوج ما بين الديني والقومي، أي ما بين العقيدة المؤولة مذهبياً، وفق فهم رجال الدين، وبين الطموح القومي الضارب في عمق الإيديولوجيا، الأمر الذي يجعل منه مشـروعاً جامعاً ما بين السـعي إلى الهيمنة وإلى التغيير، وهادفاً إلى تحقيقهما بمختلف الوسائل.

ومن ينظر في أطروحات ومبادئ حركة النهضـة التونسـية وحزب الحرية والعدالة المصـري، والأخوان المسـلمين عموماً، يجد أنها أقرب إلى أطروحات حزب العدالة والتنمية التركي بالنظر إلى التقاطعات التالية:

1-إحياء الدور الحضاري للمسلمين على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية.

2-الدعوة إلى الحفاظ على الهوية الإسـلامية، وإعادة إحيائها بالافتراق عن التبعية للغرب.

3-الدعوة إلى تجديد الفكر الإسلامي، بما يتناسب مع متطلبات ومقتضيات العصر الراهن وتطوراته.

وقد يكون مفيداً للقوى الإسلامية في مصر الاستفادة من التجربة التركية في علاقتها مع العسكر، وبما يقدم عوناً للتعامل مع المجلس العسكري، ووضع نهاية لتحكم العسكر في الوضع الداخلي، وحسم مخاض الصراع معه لصالح الحكم المدني. لكن الأهم هو بناء نموذج مدني للدولة في كل من تونس ومصر، يقدم مثالاً في احترام الحريات العامة والفردية، واحترام حقوق الإنسان، ويضمن حقوق المرأة والتداول السلمي السلطة وسوى ذلك.

5-الحراك المجتمعي:

إن ما حدث، في تونس ومصر وليبيا واليمن، وما يجري في سوريا منذ خمسة عشر شهراً، هو تعبير عن حراك شعبي احتجاجي، تحول إلى ثورات وطنية، أسقطت الأنظمة الاستبدادية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ولن يتوقف في سوريا قبل بلوغ أهدافها في التغيير.

وفاجأت الثورات العربية مختلف المراقبين والباحثين والسياسيين، كونها جاءت خارج كل التوقعات والتحليلات والتنبؤات في جميع بلدان العالم، سواء في الولايات المتحدة الأميركية ومعها البلدان الأوروبية أم في البلدان العربية وسواها. وقد لجأت الأنظمة الاستبدادية الحاكمة إلى سلوك نهج الإنكار والاستناد إلى نظرية المؤامرة، حيث

أنكرت وجود حراك شعبي، وأنكرت معه وجود أزمات وطنية، واعتبرت حراك الناس مؤامرة خارجية.

وكلنا يتذكر أنه حين نجحت الثورة التونسية في إسقاط النظام الاستبدادي في تونس، سارع قادة وساسة ومثقفي الأنظمة في كل من مصر وليبيا وسوريا إلى القول بأن تونس ليست مصر وليست ليبيا وليست سوريا، وحاولوا إنكار وجود مظاهر ومواطن الاستبداد والطغيان والفساد في هذه البلدان.

وكان الإنكار، في سوريا، سياسة ونهجاً، العنوان الرئيس لخطاب جميع المسؤولين في أجهزة النظام ووسائل إعلامه، بل وحاول مناصرو النظام، من قوميين ويساريين متقادمين، تسويق مقولة فارغة، مفادها أن الثورات أطاحت نظامي بن علي وحسني مبارك لأنهما من نظم الاعتدال، وعقاباً على سياسات الإذعان والسير في ركب المخططات الأمبريالية والصهيونية في المنطقة، وبالتالي فإن نظم الممانعة والمقاومة عصية على الثورات الشعبية، لأنها نظم شعبية وتقف في وجه الهجمات والمشاريع الأميركية والصهيونية. أما حين وصل الحراك الاحتجاجي إلى سوريا واندلعت الثورة، فقد حاول أركان النظام إنكاره ورميه بتهمة العمالة والخيانة، وكأن النسبة الغالبة من الشعب السوري مجرد أدوات بيد القوى الأجنبية التي تريد النيل من النظام.

وترجع أسباب الاحتجاجات الغاضبة ضد الأنظمة الاستبدادية إلى جملة من الأسباب، تراكمت منذ سنوات، بل وعقود طويلة، ولم تلاقي أية معالجة أو حل. وأفضى التراكم إلى تركة ثقيلة، جسدها الاستحواذ على السلطة والثروة، من خلال مندرجات القمع والإذلال والفساد، وأشارت إليها المعدلات المرتفعة للفقر والأمية، وتدني المستوى المعيشي للغالبية، وضعف دخول أبناء الطبقة الوسطى، والفساد الاقتصادي والإداري المستشري في مختلف مفاصل الدولة، وتزوير الانتخابات،

وسطوة الأجهزة الأمنية الاستخباراتية، وتهميش أصحاب الكفاءات والخبرات لصالح أسر الحكام والمقربين من أبناء الأنظمة والمافيات المرتبطة بها.

وقد ضرب الفقر غالبية أبناء المجتمع، بالنظر إلى السياسات والخطط الاقتصادية التي طبقت على مدار عدة عقود من الزمن، وجسدتها سياسات اللبرلة المتوحشة، التي تقدس اقتصاد السوق الحر المنفلت من أية ضوابط والخصخصة المنفلتة، التي نهبت أصول الدولة لصالح رجال الأعمال والمقربين من النظام.

وأدى ذلك إلى نشوء اختلالات خطيرة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وانقسام حاد في المجتمعات العربية. وعليه تعددت أسباب الغضب الشعبي، من الفقر إلى البطالة، ومن القمع والكبت والظلم إلى اليأس وانسداد الأفق السياسي، وانتفاء إمكانية الوصول إلى فضاء الحريات والتعددية السياسية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة، وبالتالي انتفت البرامج والمشاريع التي يمكنها أن تستجيب لمطالب الناس وتلبي حاجاتهم، وتشدهم إليها.

6-الانحياز للثورة:

لا يمكن التسليم بأن بعض الثورات والانتفاضات في دول عربية كانت بفعل مخططات أجنبية، أو تنفيذاً لأجندات دولية. وخيار الانحياز: إما إلى جهة ثورة تُمكّن المخطط الأجنبي أو إلى جهة إفشال مخطط أجنبي ثمنه إجهاض ثورة، هو خيار افتراضي، وغير واقعي، حيث برهنت الثورات العربية أنها ثورات وطنية قبل كل شيء، ومحركها ووقودها داخلي. هذا لا ينفي إمكانية تدخل الأجنبي في سياق محاولة حرف الثورة عن مسارها أو محاولة احتوائها، لكنها إمكانية لاحقة على قيام الثورة وليست سابقة عليها. وأثبتت التجارب أن السلطات العربية الحاكمة حاولت على الدوام توظيف مسألة التدخل الأجنبي في خدمة تأبيد حكمها. وكانت تستعين بمبرر التدخل

الخارجي وتنفيذ المخططات الأجنبية كلما بزر حراك اجتماعي احتجاجي ضد سلطتها، ولم تتوقف يوماً عن تحقيق مآربها السياسية والاقتصادية من خلال الاستعانة بخبرات ومساعدات الأجنبي، لأن المهم بالنسبة إليها هو فرض الاستبداد أياً كانت الوسيلة، وأياً كانت الذريعة واليافطة التي ترفعها.

والافتراض بأن الثورات أو الانتفاضات العربية كانت بفعل مخطط أجنبي، يقود إلى نظرية المؤامرة، التي يلغي دعاتها ومروجيها ما يختزنه الواقع المعاش في البلدان العربية من مشاعر ومكنونات وطاقات، مع أنها كانت تتفجر على مرأى من عيونهم في أشكال مختلفة من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي قمع في أكثر من مناسبة، وكان يتمخض في كل مرّة عن أزمة عاصفة تثبت وجود قوى حيّة تنشد التغيير نحو الأفضل، لكن القمع كان أكبر، ومع قمع الحراك كان التسلط يزداد والظلم يكثر.

ويفتقد أصحاب المؤامرة إلى المنهجية اللازمة، ذلك أن النظرة الإيديولوجية هي الغالبة لديهم، وتحجب مفاعيل ومسببات الحراك الشعبي، الأمر الذي يكشف عن عمى إيديولوجي يمنع إمكانية معرفة القوى التي كانت ترفض التغيير والإصلاح، وتحاول الالتفاف على المطالب الشعبية مع كل أزمة وعاصفة تغيير.

إن ما حدث منذ نهاية العام 2010، وما يحدث إلى أيامناه هذه، في بلداننا العربية هو احتجاج ورفض شعبي واسع، قادته جماعات الشباب على سياسات الأنظمة، وعلى الأزمة الاجتماعية العميقة، وعلى التمييز والتهميش والبطالة المقيمة، وعلى الإمعان في الإقصاء والإيغال في مرتع الأزمات والخيبات. لكن الأنظمة المستبدة لم تك قادرة إلا على القتل والعزل والتفرقة والتمييز والفصل، ومع ذلك كان الحراك الاحتجاجي في أكثر من بلد عربي – رغم القمع والقتل الهائل – شديد الطهورية والسلمية إلى حدود غير مألوفة في الحركات الثورية، التي قامت في العالم الحديث،

لذلك فالانحياز هو إلى صف الثورات الشعبية العربية، بوصفه موقفاً وطنياً وأخلاقياً وإنسانياً.

7-الانقسام الحاصل:

من أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر وليبيا، هو الانقسام الحاصل بين القوى السياسية، الإسلامية والمدنية وسواهما. ولعل الأمانة العلمية تقضي القول بأن الانقسام الحاصل هو بين قوى سياسية، لا يمكن تصنيفها إلى قوى إسلامية وأخرى مدنية، نظراً لأن الأحزاب ذات المرجعية الدينية هي أيضاً قوى مدنية، وتدعو إلى حكم مدني ودولة مدنية، وأقرت ذلك في برامجها وأدبياتها، خاصة القوى والأحزاب الخارجة عن حركة الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا. بالمقابل هناك من القوى والأحزاب التي تصنف مدنية لا تنكر الهوية الإسلامية، وانتسابها للفضاء الإسلامي.

وبصرف النظر عن التقسيمات الإجرائية، فإن الانقسام بين مختلف القوى السياسية هو انقسام طبيعي في سائر بلدان العالم، ومنها البلدان العربية، ولعله يحفّز قدرة هذه القوى على تكريس التوافق والانفتاح فيما بينها، بغية بناء دولة وطنية ممأسسة. فيما يعمق الصراع والتناحر الأيديولوجي بينها من أزمة الهوية في بلداننا العربية، التي ظهرت بشكل فاقع خلال عهود الاستبداد والحكم الديكتاتوري.

وتستلزم المرحلة الانتقالية في بلدان الثورات العربية قيام ائتلاف بين القوى الديمقراطية المتعددة، وبما يشكل رافعة أساسية لعملية التحول الديموقراطي. كما يعتبر بناء اقتصاد وطني قوي يستند إلى دورة إنتاج متكاملة، من أبرز التحديات التي تواجه بلدان الثورات العربية في المرحلة المقبلة، على اعتبار أن العامل الاقتصادي لعب

دوراً مهماً في جميع الثورات. ومن ثم، فإن معالجة المشكلات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية سيشكل المرتكز الاجتماعي وصمام الأمان لعملية التحول الديموقراطي.

وفي الحالة المصرية، ظهر الانقسام بين قوتين رئيسيتين: أولهما حزب الحرّية والعدالة، وحزب النّور، وثانيهما حزب الوفد، والكتلة المصريّة، وستتحدّد ملامح التحول الديموقراطي بناء على قدرتها على صوغ معادلة توازن وتوافقٍ مشتركة فيما بينها، ثمّ إيجاد معادلة للتّعامل مع المجلس العسكري، ومع قضايا المجتمع المصري. ذلك أن من أهم أسباب استقرار النّظام والوصول إلى الرّسوخ السّياسي، هو نجاح القوى السياسيّة في إقرار قواعدَ حاكمة للعلاقات والخلافات بينها، ومدى قدرتها على صياغتها بشكل توافقي، الأمر الذي يبدو صعباً في المرحلة الراهنة.

الفصل الثاني

تونـس.. ثورة الياسمين

محفّزات الثورة التونسية

وفيما يتعلّق بالمحفّزات التي أسهمت إسهاماً كبيراً في استمرار الثورة ونجاحها بإسقاط النظام وهروب الرئيس المخلوع بن علي وحاشيته، نشير إلى ما يلي:

1- العصبية والحمية، إذ يؤكّد الباحث أن نظام الرئيس المخلوع بن علي استعمل ورقة العشائرية ضمن سياسة فَرِّقْ تَسُدْ من أجل تثبيت نظام حكمه؛ لكن سرعان ما تحوّلت هذه الورقة إلى أحد أبرز العوامل في تفجّر الثورة ضدّه. فعشيرة البوعزيزي مثلاً، أخذتها الحمية والعصبية القبلية لما تعرّض له ابنها الشّاب محمد البوعزيزي من إهانة على يد شرطية وعدم الاستماع إلى شكواه من قبل الوالي، ومن ثمّ حرق نفسه أمام مقرّ الولاية.

لقد حرّكت هذه الحادثة النزعة القبلية والعصبية العشائرية، وتجمّع أبناء العشيرة وقرّروا الانتقام من رموز النظام، وخرجت جموع الغاضبين في مظاهرات عارمة التحق بها عددٌ كبير من شباب المدينة واشتبكوا مع الشرطة، وتحوّلت المظاهرة إلى اشتباكات عنيفة انتهت إلى إسقاط النظام.

جَمْعٌ من الشّباب كانوا من أوائل متصدّري الثورة ضدّ نظام بن علي، يتحدّثون عن أنفسهم قائلين: إنّ قوّات البوليس حوّلت مدينة سيدي بوزيد إلى ثكنة عسكرية، فأعوان النظام في كلّ مكان، ولذلك كنّا ننام في النهار ونخرج إلى الشارع في الليل، ننصب الكمائن لأعوان النظام في الأحياء المكتظّة وفي العديد من الشوارع، إلى أن استطعنا أن نرهق البوليس وأعوان الأمن. لقد مثّلت الحميّة والعصبية القبلية وقوداً أمدّ الثورة في بدايتها بالطاقة، إلى أن التحقت بها القوى المجتمعية والحزبية واتّسعت رقعتها ووصلت إلى العاصمة تونس.

2- لقد كانت العفوية والدافعية الذاتية النابعة من الإحســـاس بالتهميش والظلم الاجتماعي والسّياسي، بحسب الباحث صديقي، سبباً أساسيًّا في تدفّق الشباب إلى الشــارع والانخراط في الأحداث بكافة أشــكالها. ولقد مثّلت الدافعية الذاتية للجماهير حافزاً للخروج إلى الشارع، دفعت بن علي للهروب خارج الوطن.

3- إنّ أزمة عدم الثقة بين النظام والشــعب خلقت جداراً عالياً بين النظام والشــعب، وبات الشعب مصمّماً على بلوغ هدفه في الحرية والخلاص من حقبة الاستبداد. وترى ميه الجريبي، رئيسة الحزب التقدّمي الاشتراكي، في تشخيصها لهذه العلاقة، أن نظام بن علي، وعلى مدار سنوات الحكم التي امتدّت لـــــــ23 عاماً، خلق أزمة ثقة مع الشـــعب، وأن خطابات الرئيس المخلوع الأخيرة لم ترقَ إلى طموحات الناس، لكونها خطابات خالية من المصداقية. ولم تَخْوِ سوى التهديد والهذيان والوعيد.

4- العصـــا الغليظة، ويرى الباحث أن لجوء النظام إلى عصـــا الأمن الثقيلة، حوّل البلاد إلى جزر أمنية تلفّ بعضها بعضاً من أجل حماية الزعيم والنظام، وتُسخّر كلّ موارد الدولة وإمكاناتها من أجل هذه الغاية. فالرئيس التونســـي جاء إلى الحكم عبر انقلاب أبيض قاده ضــدّ الزعيم الســـابق لتونس، الحبيب بورقيبة، وورث عن نظام بورقيبة العقلية الأمنية. ومنذ ذلك التاريخ حكم البلاد بعصا الأمن الثقيلة.

لقد حظيت وزارة الداخلية بنصـيب الأســد من موازنة الحكومة، وأغدق عليها بن علي الأموال وأولاها اهتماماً خاصًّا، وبلغ عدد قوّات الأمن في تونس أكثر من ضعف عدد قوات الجيش، وهناك تقريباً رجل أمن لكلّ 100 مواطن، وهو يُعَدّ بحســـب راشـــد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، من أعلى النسب في العالم.

ويســـتطرد الباحث قائلاً: إنّ العقلية الأمنية ســـيطرت على مجمل جوانب الحياة في تونس، وكما يقول منصـف بن جعفر، رئيس التّكتل من أجل العمل والديمقراطية، كان

الأمن يتدخّل في أدقّ تفاصيل الحياة. لقد هيمنت أجواء الخوف والرعب وإرهاب الدولة المنظّم على أغلب مجريات الحياة العامّة للتونسيين، وأصبح هاجس الخوف من عصا النظام يسيطر على كلّ تونسي.

وخلقت هذه الأجواء حالةً من الجمود السّياسي، والإحباط الاجتماعي، وضعف مستوى إنتاجية الفرد، مما انعكس سلباً على مجريات الحياة السّياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وولد أزمات متلاحقة، على رأسها البطالة والبؤس الاجتماعي، وعزوف عن المشاركة السّياسية الفاعلة في الحياة العامة.

ولقد مارس العديد من رموز النظام الحاكم وحاشية الرئيس ما يطلق عليه إرهاب دولة منظم، حيثُ أرهب الناس بعصا الأمن، فانتشر الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والأخلاقي، وسيطرت على تونس طبقة إقطاعية تتحكّم في مقدّرات البلاد وخيراتها، متّكئة في ذلك على عصا الأمن الغليظة. وهذا ما تكشفت عنه بصورة واضحة لا لبس فيها، قضايا فساد الرئيس المخلوع بن علي وحاشيته من أسرته وأسرة زوجته ليلى الطرابلسي، وبعض الرموز المحسوبة على النظام.

5- أمّا الشعر وخيال الحرية، إلى جانب الأغاني الشعبية وموسيقى الراب، فقد لعبا دوراً مهمًّا في إلهاب حماسة الثوار، ومثّلت للعديد من الشباب الصغار مصدر إلهام ثوريّ ومؤجّج للشعور الوطنيّ، فبيت أبي القاسم الشّابي الذّائع الصِّيت:

إِذَا الشَّعْبُ يَوْماً أَرَادَ الحَيَاةَ فَلا بُدَّ أَنْ يَسْتَجِيْبَ القَدَرْ

كان حاضراً على الدوام.

مقوّمات الثورة التونسية

ويؤكّد الباحث صديقي على أن الثورة في تونس ليست عفوية، وإن كانت تبدو للكثير بأنها كذلك، أي ثورة بلا رأس، كما هو عنوان دراسته، مشيراً إلى أنّ الثورة توفّر لها العديد من المقوّمات، التي أسهمت بقوّة في انطلاق شرارتها، ومن ثمّ امتدادها إلى أغلب أقطار الوطن العربي. ومن بين تلك المقوّمات ما يلي:

1- فُتُوَّة المجتمع التونسي، حيث تبلغ نسبة الشّباب في الفئة العمرية (15-39) سنة ما يقرب من 43.7%، وأنّ هذا العنفوان والقوّة الفتيّة كان المحرّك الرئيس للتغيير. وكانت النسبة الأكبر من شهداء الثورة من هذه الفئة، كما شكّلت هذه العناصر غالبية الفئة التي خرجت إلى الشوارع للتّظاهر، والغالبية التي تصدّت لقوّات البوليس، التي زحفت إلى العاصمة، وحاصرت قصر قرطاج يوم الجمعة 2011/01/14، واستمرّت بالتّظاهر وأسقطت محاولات الالتفاف وسرقة الثورة.

أن هذه الخاصّية في المجتمع التونسي مثّلت دينامو التغير في المجتمع ككلّ، وجعلت من هذه الثورة ثورة الشباب بلا منازع. وما يميّز هذه الفئة هو وعيها السّياسي وإن كانت غير مؤطّرة سياسيًّا؛ لأن البيئة السّياسية لحكم بن علي أوجدت تصحّراً سياسيًّا، مما جعل لفئة الشبابية تتعطّش للمشاركة السّياسية التي حرمت منها أجيال سبقتهم.

إنّ قضية الشّاب محمد بوعزيزي، تعبّر في جوهرها عن الحرمان السّياسي من حقّ التعبير والمشاركة السّياسية؛ وعبر هذه الثورة صنع الشباب مناخاً سياسيًّا جديداً يوفّر فضاءً واسعاً من المشاركة السّياسية الفاعلة. ولعلّ هذه الرغبة الجامحة، تفسّر انخراط الشباب في هذه الثورة بصورة عفوية. وفي هذا السّياق، وبحسب الباحث، برزت فجوة كبيرة بين جيلين:

الجيل الأول، احتكر العمل السّياسي لسنوات وأصبح في منزلة الوصيّ على كلّ شيء، الذي يمتلك الحقيقة والحقّ في الحكم.

الجيل الثاني، شباب ينظر إلى حالة ما يعتريه من علل اقتصادية واجتماعية، وفي نفس الوقت يمتلك كثيراً من الطاقات الكامنة، التي تحتاج إلى الحكمة في توظيفها في عملية تنمية سياسية واقتصادية حقيقية.

مشيراً إلى أن الشّباب التونسي امتلك الإرادة أكثر من احتكامه إلى القيادة. فالقيادات السّياسية عجزت عن أن ترقى إلى التعبير عن آماله وطموحاته. ولقد دفع الشباب القيادات السّياسية إلى اللحاق بهم إلى ميدان الثورة، وأخذوا زمام المبادرة وصنعوا بإرادتهم فضاء التغيير.

2- نرى أنّ إرادة التغيير أوجدت حالة من التحدّي والصّمود أمام آلة القمع الرهيبة التي مارسها نظام بن علي. ولقد حاول النظام خلال الأيام الأولى من الثورة، اللجوء إلى استراتيجية كيّ الوعي، من أجل تفتيت عَضُد هذا الشّباب الثائر وإجباره على الاستسلام ورفع الراية البيضاء. لكن جبروت هذا النظام قوبل بتحدٍّ وإصرار، وهو ما قاد شيئاً فشيئاً إلى رفع سقف مطالب الثورة، ومن ثم قدّم النظام العديد من التنازلات إلا أن الثوار أصرّوا على أن يرحل رأس النظام، فَرَحَل. ويعتبر الباحث أنّ الحصول على سيادة الشعب هو وليد لحظة الصّمود والتحدّي التي عبّرت عن نفسها بصور عاطفية.

فالعاطفة أيضاً كانت من بواعث انطلاقة الثورة، التي بدأت بدون رأس وبدون برنامج أيديولوجي محدّد، ولكنها عبّرت عن إرادة شاملة لإصلاح جوانب الحياة كافّة عبر استعادة سيادة الشعب.

3- كما نرى أن تسلّط النظام واستشراء الفساد في كافّة مفاصل الدولة وإهدار الكرامة وانتهاك الحقوق، قد شكّلت في مجملها حالة عامّة من عدم الرضا الشعبي والسخط والحنق على النظام الحاكم، وأوجدت حالةً من التضامن واسع النطاق في مناطق تونس كافّة، من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها. ومثّلت حالة التضامن بيئة حاضنة وحامية للثورة، عزّزت من التأييد الشعبي، وضمنت انخراط كافّة فئات المجتمع على مختلف شرائحهم الاجتماعية وطبقاتهم الاقتصادية وتشكيلاتهم السّياسية في أحداث الثورة بقوّة.

والملاحظة التي يمكن أن تستوقف الباحث هنا، هي ما شكّلته الروابط العشائرية، ومثّلت عنصراً مهمًا في الامتداد والتضامن الجماهيري مع الثورة. وبرز الحسّ العشائري والقبلي لأهالي سيدي بوزيد من الهمامة، بحسب الباحث، أقوى بكثير من انتمائهم المدني، وكانت غرائزهم وعواطفهم مع ابنهم الشّاب الذي حرق نفسه أمام الرأي العام البوزيدي عند باب الولاية.

لقد حاول النظام التخفيف من هذا الترابط العشائري والتضامن الشعبي عبر وسطاء ونقابيين وتقديم وعود للتنمية بملايين الدنانير، إلا أن ذلك لم يحدّ من حجم اتّساع التضامن الشعبي مع الثورة. لم يدّخر النظام جهداً في التعتيم إعلاميًا على هذه الثورة، من خلال منع وسائل الإعلام من تناول أيّ حديث وطنيّ أو قوميّ أو إنسانيّ يجلب تعاطف الجمهور التونسي. وكان آخر من تناول أخبار سيدي بوزيد قناة السابعة الفضائية التونسية، ولم تتطرّق الصحافة التونسية إلى الأمر، نتيجة التعتيم والقمع.

كما ينقل عن المحامي محمد عبو قوله: لقد ذهلتُ من حجم التضامن الشعبي مع مطالب الثورة، فقد خرج عشرات الآلاف إلى الشّوارع من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار، تهتف ضدّ النظام وتنادي بالإصلاح والعدالة الاجتماعية وتنشد النشيد

الوطني التونسي، وكأنّ المشهد هو هبة جماهيرية كبيرة لحدث تاريخيّ مفصلي. وأكاد أجزم أنه لم يتبقّ أحدٌ في البيوت إلا من كان غير قادر على النزول إلى الشـارع؛ فقد كانت مشاهد المظاهرات والاحتجاجات تبعث في النفس مشاعر العزّة وكانت الأحداث تسير بلا شكّ في اتّجاه حسم المعركة لصالح الشعب ضدّ هذا النظام الفاسد.

4- وفيما يتعلّق بشـــعارات الثورة، يؤكّد الباحث أنها حافظت على الثورة وحيويتها وديمومتها، وهي بالمناسـبة شـعارات متواضـعة، لكنها معبّرة عن نبض الشـارع وهموم الناس وقضـايا المجتمع، فكانت أوّل مطالب هذه الثورة اجتماعية، وسرعان ما تحوّلت إلى سياسية، وعبّرت في مجملها عن تطلّعات وآمال شعب تونس في غدٍ أفضل.

ففي بدايتها أخذت هذه الشـــعارات تعبّر عن مطالب اجتماعية من قبيل التّشـــغيل استحقاق، يا عصابة السراق، و خبز وماء، طرابلسية لا. ولأوّل مرّة جرى رفع شعارات ضدّ فساد أصـهار بن علي، مثل: لا لا للطرابلسية إللي سرقوا الميزانية، وسرعان ما اتّخذت هذه الشعارات منحًى سياسيًّا وأصبحت تعبّر عن مطالب سياسية، مثل: تونس حرّة حرّة، بن علي على برَّ، و تونس حرّة حرّة، والتجمّع على برَّ.

وننقل رأي حسين الدماسـي، أسـتاذ الاقتصـاد بكلية الحقوق بجامعة سـوسـة قوله: إنّ تصـلّب النظام في عدم الاستجابة لمطالب الثورة، رفع من سقف المطالب السّياسـية، إلى أن رفعت الثورة الشّـعار التاريخي الشـهير، والذي أصـبح عنوان المرحلة التاريخية الراهنة الشعب يريد إسقاط النظام.

5- التحاق قوى المجتمع المدني والأحزاب بالثورة كالاتّحاد التونسـي، وهو أقدم وأعرق مؤسّـســات المجتمع في تونس، إلى جانب مئات النقابات، ســاهم إلى حدٍّ كبير في انتصـار الثورة التونسية. كان أوّل تحرّك نقابي تفاعل مع الثورة يوم 25 كانون الأول/ ديســمبر 2010، أي بعد ثمانية أيّام على بداية الأحداث. وتجمّع المئات من النقابيين

والحقوقيين في ساحة محمد علي في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد، واحتجاجاً على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال الرّصاص الحيّ ضـــدّ المحتجّين العزل. ودخلت النقابات بقوّة على خطّ الأحداث، عندما أعلنت نقابة المحامين عن إضراب يوم الخميس 9 كانون الثاني/ يناير 2011 ليومٍ واحدٍ.

ونجح هذا الإضـراب في إقحام الحركة النقابية في أحداث الثورة، وصـدر البيان الأول للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 2011/01/11، الذي يقرّ فيه بمشروعية المطالب المرفوعة، ويطالب السّلطات الرسمية بالاستجابة لهذه المطالب.

أن الثورة التونسـية تؤكّد حقيقة أن الشـعب لا يمكن تدجينه وقمعه مدى الحياة، ولا بُدّ من حدوث لحظة الإرادة، كما يُسمّيها، كما أن الاحتجاجات أو الإضـرابات السّياسـية التي شـــهدتها الأقطار العربية في مراحل ســـابقة، وعلى مدار ســـنوات خلت، كانت ناجمة عن علل اجتماعية واقتصـادية وسياسية، وإن كان الخبز والبطالة أبرز القواسم المشـــتركة لهذه الانتفاضـــات. مشـــيراً إلى أنّ تلك الانتفاضـــات تعيد صـــوغ الوعي السياسي للمحتجّين، وتمثل نضالهم من أجل العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية.

كما أن الانتفاضـات لا تندلع بدوافع اقتصـادية فقط، بل هي صـرخات ضـدّ الإحباط، وتعبيرات سـياسـية واعية من الغضـب والاحتجاج ضـدّ الفروق الاجتماعية، والفســاد والمحسوبية والتسلّط، وعدم كفاءة النظام. ومع تزايد تكلفة معيشة غالبية السّكان، على خلفية الركود الاقتصـادي والإلغاء المطّرد والتدرّجي للدّعم الحكوميّ للسّلع الضـرورية، تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها، ويصـــبح العقد هشًّـــا بينها وبين هذه الجماعات، وتفقد السلطة القمعية شرعيّتها الوظيفية.

في يوم الجمعة الموافق 14 يناير 2011 أجبرت الانتفاضــــة الشـــعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضـــةٍ حديدية طيلة 23 ســـنة على مغادرة

البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية، حيث وصلت طائرته إلى جدة بالسعودية. وقد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية، وجاء في بيان للديوان الملكي السعودي نشرته وكالة الأنباء السعودية أنه: "انطلاقًا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة. وأن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل ـ بإذن الله ـ في تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه.

تسلسل احداث الثورة

1. في 17 ديسمبر 2010 إنطلاق شرارة الثورة التونسية في مدينة سيدي بوزيد من قبل الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم في نفسه النار.
2. في 14 يناير 2011 هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية وسقوط نظامه.
3. في 14 يناير 2011 تم تعيين الوزير الأول محمد الغنوشي رئيسًا مؤقتًا للبلاد بموجب الفصل 56 من الدستور التونسي.
4. في 15 يناير 2011 المجلس الدستوري التونسي يعين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع رئيسًا للبلاد بموجب الفصل 57 من الدستور التونسي.
5. في 17 يناير 2011 الوزير الأول السابق محمد الغنوشي يشكل حكومته الثانية.

6. في 27 فبراير 2011 الوزير الأول محمد الغنوشي يستقيل والباجي قائد السبسي يشكل حكومته.
7. في 9 مارس 2011 حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نهائيًا.
8. في 15 مارس 2011 إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واعتبارها سلطة تشريعية ثورية حاكمة.
9. في 23 مارس 2011 تعليق العمل بدستور تونس 1959.
10. في 18 أبريل 2011 إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي ستنظم وتشرف على أول انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.
11. في 23 أكتوبر 2011 تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي التونسي وفوز الإسلاميين الممثلين في حركة النهضة بأغلبية كبيرة غير مطلقة وتكوين تحالف الترويكا من قبل النهضة مع حزبين أخرين وبهذا يصبح لديهم أغلبية مطلقة.
12. في 10 ديسمبر 2011 المجلس التأسيسي يصادق على دستور تونس المؤقت 2011 تحت إسم قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية وهو الذي سيسير شؤون الدولة فانتظار الدستور الرسمي.
13. في 13 ديسمبر 2011 إنتخاب المناضل الحقوقي المنصف المرزوقي رئيسًا للبلاد من قبل نواب المجلس التأسيسي.
14. في 24 ديسمبر 2011 تعيين حمادي الجبالي (حركة النهضة) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.
15. في 6 فبراير 2013 إغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد أمام منزله في تونس العاصمة من قبل أشخاص منتمين إلى تيار أنصار الشريعة حسب وزارة الداخلية.

16.في 15 مارس 2013 تعيين علي العريض (حركة النهضـــة) رئيسًـا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

17.في 25 يوليو 2013 إغتيال المعارض اليساري محمد براهمي أمام منزله في تونس العاصـمة من قبل بوبكر الحكيم المنتمي إلى تيار أنصـار الشـريعة حسب وزارة الداخلية.

18.في 26 يناير 2014 المجلس التأسيسي يصادق على دستور تونس الجديد بأغلبية تاريخية كاسحة ب200 صوت من 216 صوت.

19.في 27 ينـاير 2014 الرئـاســات الثلاثـة (رئيس الجمهوريـة والحكومـة والمجلس) يختمون الدستور في احتفال وطني.

20.في 29 يناير 2014 تعيين مهدي جمعة (مستقل) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

21.في 7 فبراير 2014 إحتفال دولي في المجلس التأسـيسـي بدعوة من رئاسـة الجمهورية بمناسـبة المصـادقة على الدسـتور حضـرته العشـرات من القادة الدوليين.

22.في 1 مايو 2014 صـادق المجلس التأسـيسـي على القانون الإنتخابي الذي يحدد كيفية الانتخابات وشــروطها وضــوابطها وهذه الانتخابات هي التي ستنهي المرحلة الإنتقالية.

23.في 26 أكتوبر 2014: القيام بالانتخابات التشـريعية الأولى بعد الدسـتور الجديد والثانية بعد الثورة، وفوز حركة نداء تونس ب86 مقعد تليها حركة النهضة ب69 مقعد بعيدا عن بقية الأحزاب.

24.في 23 نوفمبر 2014: القيام بالانتخابات الرئاســية الأولى بعد الدسـتور الجديد والثانية بعد الثورة، وانتقال الباجي قائد السـبسـي للدور الثاني بعد

تحصله على 39.46 % من الأصوات مع المنصف المرزوقي الذي تحصل على 33.43 %.

25. في 2 ديسمبر 2014: الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب الجديد.

26. في 4 ديسمبر 2014: انتخاب محمد الناصر رئيسا للمجلس وعبد الفتاح مورو نائبا أول له وفوزية بن فضة الشعار نائبة ثانية له.

27. في 21 ديسمبر 2014: القيام بالدورة الثانية من بالانتخابات الرئاسية وفوز الباجي قائد السبسي بالرئاسة ب55.68% أمام المنصف المرزوقي المنتهية ولايته والذي تحصل على 44.42%.

الفصل الثالث

الثورة الليبية على ملك افريقيا

ثورة ليبيا

ثورة اندلعت وتحولت إلى نزاع مسلح إثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وارتفعت الأصوات مطالبة بإسقاط النظام وإسقاط العقيد القذافي شخصيا مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين واستمرت المظاهرات حتى صباح اليوم التالي.. وفي اليوم التالي انتفضت زوارة و الزاوية في غرب البلاد لكن البيضاء شهدت سقوط أول شهداء في الثورة يوم السادس عشر من فبراير وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة باسقاط النظام بمدينة البيضاء فاطلق رجال الامن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدن جبل نفوسه الزنتان ويفرن ونالوت والرجبان في نفس اليوم وقام المتظاهرون في الزنتان بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبني المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت الاحتجاجات اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا وجاء يوم الخميس 17 فبراير/شباط عام 2011 م على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الامن ومرتزقة تم جلبهم من قبل النظام. وقد تأثرت هذه الاحتجاجات بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة

والقصـــف الجوي لقمع المتظاهرين العزّل، تحولت إلى ثورة مسـلحة تسـعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة.

دواعي الثورة

أبرز ثلاث احتقانات وأحداث شـعبية شـهيرة في عهد القذافي هيَ مجزرة سـجن أبو ســـليم عام 1996 ومجزرة مشــــجعي كرة القدم عام 1996 ومظاهرات بنغازي عام 2006.

ففي عام 1996 قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد القذافي بسجن أبو سليم، وهو سجن يُؤوي المُعتقلين السياسيين في المقام الأوَّل، ويُعد أكثر سجون ليبيا إحكاماً وتحصيناً، وبنقيض باقي سجون البلاد فهوَ لا يَخضع لإدارة وزارة العدل الليبية بل يُدار مُباشرة من طرف الأمن الداخلي. لكن في شـهر يونيو عام 1996 تمرَّد عددِ كبير من الســجناء مُطالبين بأن يُحاكموا بشــفافية بدلاً من اعتقالهم قسـرياً وبأن يَحصــلوا على ظروف معتقل أقل سـوءاً، وتمكن المُتمردون من السَّـيطرة على جزءِ من الســـجن وطرد الحرس منه، ونتيجة لهذا فقد أطلقت أجهزة الأمن الليبية حملة يوم 28 يونيو من ذلك العام لقمع التمرُّد، واقتحمته في ذلك اليوم ميليشـــــيات القذافي معَ العديد من القادة الأمنيين البارزين مثل عبد الله السنوسـي وموسـى كوسـا. وبعدَ بعض المُفاوضــــات بينهم وبين المُتمردين، بدأت عملية اقتحام المناطق التي يُسـيطر عليها السـجناء باسـتخدام الرشـاشـات والقنابل اليدوية، وبذلك بدأت المَجزرة، التي قبضـــوا خلالها على مئات المُتمردين وقاموا بتصــــفيتهم جماعياً، ويُقدر عدد ضحاياها بحوالي 1170 قتيلاً.

وفي عام 1996 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغرَ حجماً في العاصمة طرابلس أيضاً، إذ انتصــــرَ نادي الأهلي الطرابلســــي على النادي الاتحادي في إحدى مباريات كرة

القدم، فتحمَّسَ مشـجعو الأهلي وأخذوا بالهتاف ضـد النادي الاتحادي وتأييداً للأهلي، وقد كان وقتها الســاعدي القذافي – ابن معمر القذافي – حاضـــراً في المباراة على المنصـة الشـرفية، فلم تَرق له هتافات الجمهور لأنه كان عضـواً في النادي الاتحادي آنذاك، ولذلك أمرَ قوَّات الأمن بإطلاق النار على المُشجعين فوقعت المجزرة التي راحَ ضحيتها 20 مدنياً ممن كانوا يَهتفون للنادي الأهلي. وقد تسبَّبت هذه المجزرة بإغلاق نادي الأهلي والاتحاد وتجميد نشـاط كرة القدم في كافة أنحاء ليبيا لمُدة ثلاث سـنوات كاملة.

وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسـبب أزمة الرسـوم المسـيئة للنبي محمد، التي خرج رداً عليها المئات في المدينـة في يوم الجمعـة 17 فبراير واتجهوا نحوَ القنصـــلية الإيطالية بها، وحاولَ المُتظاهرون اقتحام القنصـــلية فاعترضـــتهم قوَّات الشرطة، ثمَّ صعدَ فتى إلى مبناها وانتزعَ العلم فأطلقت الشرطة عليه النار، وبذلك بدأ الاشـــتباك بين المُتظاهرين الغاضـــبين ورجال الشـــرطة الذي تطوَّر إلى اســـتخدام الرَّصـاص الحي وانتهى بمقتل 11 متظاهراً وسُـقوط ما لا يَقل عن 35 جريحاً. وبعدَ هذه المجزرة تطوَّرت الأحداث، فاندلعت الاحتجاجات مُجدداً يوم الســبت وأحرق المُتظاهرون الغاضـــبون القنصـلية الإيطالية بعدَ أن اتجهوا إليها مُجدداً، وخلال فترة أيام 18 – 20 فبراير توســـعت دائرة مطالب المُحتجين، فأخذوا بالتوجه نحوَ رموز السلطة بليبيا نفسـها، وأحرقوا أربع مقارٍ للشرطة ومبنيي الضـرائب والمباحث الجنائية فضلاً عن اقتحامهم لمديرية الأمن في بنغازي، وكانت حصيلة المباني الحُكومية التي أحرقوها في آخر الأمر حوالي 30 مبنى. وفي سـبيل احتواء هذه الاحتجاجات أعلنت الســـلطات الليبية الحداد على "شـــهداء" مجزرة 17 فبراير وأقالت وزير الأمن العام بالبلاد، كما اهتمَّت بنقل عددٍ من جرحى المُظاهرات للعلاج في الخارج. وبعدَ وُصـول الاحتقان إلى هذا المســـتوى على مدى أربعة أيام من التوترات في مدينـة بنغازي،

انتهت الأحداث بفرض السـلطات الليبية لحالة الطوارئ وإعلانها حظر التجوال في المدينة، معَ إرسال تعزيزات أمنية إليها من المناطق المُجاورة للحرص على عدم تكرار المُظاهرات.

كما شـهدت مدينة البيضـاء في 1 سـبتمبر عام 2006 احتجاجاً عارمة أثناء احتفال انقلاب 1969 أو ما يعرف الفاتح، وقام بعض المواطنين بالهجوم على عربات بها دبلوماسيين والعقيد القذافي احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية بالمدينة، مما أدى إلى كسر نوافذ السيارات ولم يصاب على اثرها أي شخص.

أخرها شـهدت مدينة يفرن في 24 ديسـمبر عام2008 والتي تعد حاضـرة أمازيغ ليبيا احتجاجات كبيرة بعدما قام مجموعة لسـيف الإسـلام نجل القذافي باقتحام المدينة ومداهمة لعدد كبير من منازل الناشطين حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية مما أثار غضـب أبناء المدينة وتم حصـار المدينة وقطع الكهرباء والاتصـالات عنها وهدد القذافي بقصفها بالطائرات.

الدعوة إلى الثورة

أنشأ الناشط "حسن الجهمي" المتخصص في مجال المعلوماتية يومَ الجمعة 28 يناير صـفحة على موقع الفيسـبوك الاجتماعي تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير، في ذكرى أحداث مدينة بنغازي عامَ 2006 الخامسـة (طالع الفقرة أعلاه للتفاصـيل)، وللتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشـعب الطبيعية حسـبَ وصف صاحب الصفحة لوظيفتها. وسُرعان ما بدأت صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شـبكة اتصـالات معَ ناشـطين آخرين في البيضـاء وبنغازي وطرابلس يَدعون إلى انتفاضـة مُشـابهة في البلاد. مع احترامي وتقديري لكل المدن الليبية العريقة لماذا لا تُذكر مدينة درنة في تاريخ ليبيا ؟

وبالتزامن معَ ظهور هذه الدعوات على الإنترنت، في أوائل شـــهر فبراير ادعى "المؤتمر الوطني للمعارضـة الليبية" أنه علمَ من مصـادر مطلعة في السلطات الليبية أن هناك خططاً لاحتواء أي حراك شعبيٍّ مستقبلي مُحتمل بتنفيذ عددٍ من الإصلاحات السياسية والاجتماعية في البلاد، ستتضمن تشكيل حكومة جديدة لوضع دستور جديد وســـن قانون للأحزاب. كما قالَ المؤتمر في يوم 4 فبراير أن خطبَ الجمعة في مُختلف أنحاء ليبيا تناولت موضــــوع أمن واســـتقرار البلاد وركزت عليه، مما اعتبره مُحاولة أخرى لاحتواء الحراك الشـعبي. وفي الأيام الأولى من شـــهر فبراير أيضـــاً، اجتمعَ مسـؤولون في النظام أكثر من مرة معَ ناشـطين ومثقفين وممثلين للقبائل الليبية لإبلاغهم بضــرورة الحفاظ على الأمن والاســتقرار، وحماية الشــعب والمواطنين مما يُنشر على الإنترنت من دعوات محرِّضة.

وقبل انطلاق الانتفاضة بقليل، اجتمعت جهات وتنظيمات وقوى مُختلفة من المعارضة الليبية في الخارج بمبادرة وترتيب كل من اعلامية وشــاعرة) مجاهد البوســيفي(كاتب صــحفي)طارق القزيزي(صــحفي وناشــط) إبراهيم جبريل(مخطط اســتراتيجي) لمُناقشــة الوضــع الســياســي في البلاد يومَ الإثنين 14 فبراير، وصــفت نفســها بأنها: "تنظيمات وفصــائل وقوى ســياســية مســتقلة وشــخصــيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام". وأصدرت هذه الجهات والتنظيمات معاً بياناً موحداً طالبت فيه الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بالتنحي عن الرئاســـة ونقل نظام الحُكم بشــكل سلمي ليُصبحَ مرتكزاً على أسس الديمقراطية.

وفي النهاية في يوم 14 فبراير وقبل بدء الثورة بيوم واحد ألقت الســـلطات الليبية القبضَ على المحامي فتحي تربل في بنغازي المُعارض لنظام القذافي والمســؤول عن قضـية أهالي ضـحايا مجزرة سـجن أبو سـليم في القضـاء بالإضـافة إلى عدة ناشـطين

آخرين بينهم المُدوّن "فرج الشـــراني"، مما أُعتبرَ الشـــرارة الأولى الفعلية للاحتجاجات الليبية ومُفجّرها الرئيسيّ.

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير وأغلبية المتظاهرين كانوا من أهالي شهداء بو سليم الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة إحتجاجية والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسؤول عن القضية وفي يوم 15 فبراير أعتقل محامي هذه العائلات فتحرك الشـــباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شـبكة الإنترنت وكان المحامي فتحي تربل هو الفتيل الذي بدأت به شـرارة الثورة. وبعدَ اعتقال الناشـطين فتحي تربل وفرج الشـراني، خرجَ الآلاف للتظاهر في مســـاء يوم الثلاثاء 15 فبراير أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي. وسُـــرعان ما جاءَت مجموعة من البلطجية الذين كانوا يَهتفون تأييداً للعقيد معمر القذافي وهاجمت المُحتجين، فتطوَّرت المُظاهرة إلى اشـــتباك عنيف اســـتَخدم المُتظاهرون خلاله الحجارة والزجاجات الحارقة لإبعاد المُهاجمين. وقد انتهت الوقفة الاحتجاجية عندما وصـــلت مجموعات من الشـــرطة النظامية واســـتخدمت الهراوات وخراطيم المياه لتفريق المُتظاهرين، وكانت حصيلة الاشتباكات في آخر الأمر سقوط 38 جريحاً. وبالتزامن معَ هذه المُظاهرة، خرجت في المقابل مســـيرات مؤيدة للعقيد القذافي في مدن أخرى بأنحاء ليبيا منها بنغازي نفســـها وســـرت وســـبها والعاصـــمة طرابلس. وبعدَ انطلاق هذا الحراك الشعبي المفاجئ لم يَمضي وقت طويل حتى أُعلنَ الإفراج عن فتحي تربل في وقت متأخر من مســـاء الثلاثاء، كما وعدت الســـلطات الليبية بالإفراج يومَ الأربعاء عن 110 سجناء آخرين من معتقلي سجن أبو سليم.

الاشـــتباكات بين الأمن والمُتظاهرين في مدينة البيضـــاء خلال يوم الغضـــب الليبي بتاريخ 17 فبراير.

كما انطلقت مظاهرات تطالب بإسـقاط النظام في مدينة البيضـاء يوم 16 فبراير وهي الأولى من نوعها في ليبيا وسـقط بالمدينة حوالي 3 قتلى وتعد من إحدى شـرارة ثورة 17 فبراير، وأخيراً انطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يومَ الخميس 17 فبراير تحتَ شـعار "يوم الغضـب الليبي"، ووصـلت إلى سـبع مدن هيَ بنغازي والبيضـاء وطبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن،، ومناطق مجاورة كيفرن وخلال برهة وصـلَ الأمن لفض المُظاهرات، فتطوَّرت بسـرعة إلى مواجهات عَنيفة بين الطرفين، وقامَ المُتظاهرون بإحراق العديد من المباني الحكومية في مدن مختلفة، وفي النهاية تعرَّضــت العديد من المُظاهرات لإطلاق النار والفض بالرَّصـــاص الحي، وتراوحت إحصـــاءات أعداد القتلى من 11 إلى 49 قتيلاً موزعين بين مدن بنغازي والبيضـــاء وأجدابيا ودرنة. وذلك على الرغم من أن بعض رجاء الأمن قد انضـموا إلى المُحتجين وامتنعوا عن إطلاق النار عليهم، فيما كان ردُّ الفعل الحكومي الأول هوَ إقالة مسؤول أمنيٍ في مدينة البيضـاء. لكن من جهة أخرى فإن السلطات بدأت حملة اعتقالات في طرابلس ألقي القبض خلالها على 14 ناشـــطاً على الأقل، وربَّما كان ذلك تحســباً لاحتجاجات مُشابهة مثل ما حدث في مدن أخرى.

ارتفعَ عـدد المـدن المحتجـة إلى 16 معَ قـدوم يوم الجمعـة 18 فبراير، إذ بلغـت المُظاهرات مدن بنغازي والبيضـــاء و طبرق ودرنـة وأجدابيا والمرج وطبرق والقبة وشـــحات ويفرن والزنتان والزاوية ونالوت وجادو والرجبان وزوارة وكاباو وطرابلس (في تاجوراء وسـوق الجمعة وفشـلوم وجنزور). وقد كرَّرَ المُتظاهرون – خصـوصـاً في بنغازي – أعمال حرق المباني الحكومية كما في اليوم السـابق، فيما وصـلَ الأمر إلى حد شنق شرطيَّين في البيضاء. وكما في اليوم السابق أيضاً استخدمَ الرَّصاص الحي

ضد المحتجين، فسقطَ 24 قتيلاً موزعين على مدن بنغازي والبيضاء ودرنة. وبنهاية اليوم كانت المُظاهرات قد عمَّت مدينتي البيضاء والزنتان تماماً، وتمكن المُحتجون – بعدَ انضمام الأمن والشرطة إليهم – من طرد أنصار القذافي بالكامل تقريباً من كلا المدينتين، وأصبحتا تحتَ سيطرة المُتظاهرين.

وخرجت في يوم الخميس17 فبراير مسيرة بمدينة بنغازي لتشييع قتلى اليومين السابقين، فأطلقت مجموعات من المغاوير النار على المُحتجين بكثافة وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة ومضادات الطائرات، مما أدى إلى سُقوط 15 قتيلاً على الأقل حسبَ منظمات حقوق الإنسان الدولية، لكن مع ذلك فقد قال الناشط فتحي تربل أن العدد قد يَصل إلى 200 قتيل في بنغازي وحدها منذ بداية الاحتجاجات، في حين أفادت مصادر طبيَّة يوم الأحد التالي أنه يُوجد في "مستشفى الجلاء" بالمدينة حوالي 300 جثة لقتلى من الاحتجاجات فضلاً عن وُجود قرابة 1،000 جريح فيه، مما يُمكن أن يَعني أن عدد ضحايا المجزرة أضخم بكثير. كما سقط في مدينة البيضاء وحدها ما يقارب 150 قتيل، وسقط قتيل آخر في مصراتة خلال تفريق مُظاهرة. وفي يوم الأحد 20 فبراير استمرَّت الاضطرابات في بنغازي، وخرجَ عشرات آلاف المُتظاهرين إلى الشوارع فهاجمهم مُسلحون وتسبَّبوا بسُقوط 50 قتيلاً. وبعدَ هذه الاشتباكات أعلنت قوَّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وسلمتهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه. وبعدَ انضمام الأمن والجيش هذا اضطرَّ أنصار القذافي والموالون له إلى الانسحاب من المدينة، فأصبحت تحتَ سيطرة المحتجين بالكامل هيَ الأخرى مثل البيضاء والزنتان فيما أطلقوا عليه "تحرير المدينة". وإلى جانب هذه المدن الثلاث، أفادَ ناشطون أيضاً بسيطرة المُحتجين على مدينة رابعة يومَ الأحد هيَ الزاوية بعدَ خروج مُظاهرات حاشدة فيها. وفي العاصمة طرابلس خرجت مُظاهرات بالآلاف في منطقتي سوق الجمعة والدهان شرقي المدينة، وانشقت قوَّات الأمن

والشــرطة مُلتحقة بالمُتظاهرين فانســحبَ أنصـــار القذافي، وأعلنت قوّات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المُجاورة انشقاقها أيضاً، فوقعَت المنطقة بأكملها بذلك في قبضة المُحتجين، الذين حاصــروا مقرَّ الإذاعة وقرُّوا التوجه نحوَ الســاحة الخضــراء وســطَ العاصــمة حيثُ بدأوا اعتصــاماً مفتوحاً. لكن سُــرعان ما جاءَ مرتزقة أجانب ليبدؤوا بإطلاق النار على المُعتصــمين، ثمَّ انطلقت مُظاهرة مناصــرة للقذافي في الســاحة واصــطدمت معَ المناهضــين له. كما قطعت خدمات الإنترنت بالكامل عن ليبيا في مساء الأحد.

وبعدَ أحداث العاصمة هذه، ظهرَ سيف الإسلام القذافي في خطاب على التلفاز للمرَّة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات، حذر خلاله من إمكانية اندلاع حرب أهلية في ليبيا بسبب طبيعتها القبلية منبهاً إلى أنها "ليست تونس أو مصــر"، كما وعدَ بسن قوانين إصلاحية وتعديل الدستور لإرضاء المحتجين. وبعدَ هذا الخطاب تأججت المُظاهرات وخرجت في مَناطق مُختلفة من العاصــمة، من ضــمنها شــارع عمر المختار، وقامت الحشود الغاضبة بإحراق العديد من المباني الحكومية في المدينة.

وقد كان الأهم من انضــمام الجيش في يوم الأحد هوَ بروز بعض ردود الفعل المحلية الأولى اتجاه الاحتجاجات، إذ اســـتقالَ مندوب ليبيا في الجامعة العربية معبراً عن انحيازه إلى "الثورة الشـــعبية"، وفي المُقابل أعلنت قبائل كبرى عديدة من قبائل ليبيا دفعة واحدة عن انحيازها إلى المحتجين وتخليها عن نظام القذافي، أبرزها قبيلتا ورفلة – أكبر قبيلة في البلاد بتعداد يَبلغ مليون نســـمة – وترهونة – ثاني أكبر قبيلة بنفس التعداد تقريباً والتي يَنتسـب إليها معظم جنود الجيش –، فضــلاً عن "قبيلة الزوي" في مناطق حقول النفط بالجنوب التي أعلنت أنها ســتُوقف ضـــخَّ النفط إلى العالم خلال 24 ساعة إن لم يَتوقف "سفك الدم الليبي".

خرجت مدن جديدة في يومَ الإثنين 21 فبراير عن سيطرة نظام القذافي وسقطت في أيدي المُحتجين بعدَ انضمام الجيش إليهم وحمايته لهم، من أبرزها مدينة طبرق في الشرق ومدن مصراتة وخمس والزاوية وزوارة في الغرب. أما في العاصمة، فقد دعى ناشطون إلى إطلاق مسيرة مليونية بمشاركة المدن المُحيطة التي اتُفق أن تزحف الحُشود منها نحوَ طرابلس، لكن ذلك لم يَتحقق. إذ بدأت قوَّات من المرتزقة – حسبَ إفادات شهود وناشطين عديدة – بعد ذلك مُباشرة بارتكاب "مجزرة" في العاصمة بعدَ التحاق الغالبية العُظمى من القوات المسلحة بالمحتجين ومعَ قطع الكهرباء والماء والاتصالات عن المدينة ومُحاصرتها، فتم قصف المدنيين العزل والمُتظاهرين بالمروحيات جواً والآليات الثقيلة براً مستخدمين مضادات الطائرات وغيرها من القذائف في أحياء ومناطق عديدة منها تاجوراء وسوق الجمعة – حيثُ نفذ إنزال جوي للمرتزقة وبدأوا بقصف المدنيين المُحتشدين – وفشلوم وحي الأندلس، بالإضافة إلى إطلاق النار على كل من يَمشي في الشوارع في كافة أنحاء العاصمة، وقد انتهت عمليّات القصف هذه بمقتل 250 مدنياً على الأقل. وأما المدن التي كانت تُحاول الحشود فيها الزحف نحوَ طرابلس كمصراتة مثلاً، فقد تعرَّض المُحتجون فيها للقصف بالطائرات العسكريَّة لإجبارهم على التراجع، مما أوقعَ الكثير من الخسائر في صفوف المتظاهرين.

وفي تطوُّر غير مسبوق في استقالات السلك الدبلوماسي يومَ الإثنين، أعلنَ 6 سفراء لليبيا في دول بريطانيا وبولندا والصين والهند وإندونيسيا وبنغلادش استقالتهم دفعة واحدة. فيما وصلت الانشقاقات إلى الوزراء، حيثُ أعلن وزيرا العدل مصطفى عبد الجليل وشؤون الهجرة والمغتربين علي الريشي استقالتهما احتجاجاً على "العنف في قمع الاحتجاجات".

خرجت مُظاهرات عارمة في مدينة صــــبراتة يوم الثلاثاء 22 فبراير أحرق خلالها المُحتجون مُعظم المكاتب الأمنية في المدينة، فأرسـلت السـلطات وحدات من الجيش إليها. أما في العاصـــمة فقد ألقى العقيد معمر القذافي خطابه الثاني، الذي حذر فيه من أنه سيَسحق "المتمردين" كالجرذان، وأنه لن يَتوانى عن استخدام القوّة إذ اضطر لذلك، كما تحدَّث كثيراً عن تاريخ إنجازاته وأمجاده. وقد كانت العاصـــمة هادئة قبلَ هذا الخطاب، لكن بعدَه مُباشرة بدأ إطلاق نار في مناطق عدة واندلعت اشتباكات في حي بن عاشـــور، فيما حاصـــرت قوّات المرتزقة المدينة من كل الجهات. وعندَ هذه المرحلة من تطوُّر الاحتجاجات، أصبحَ شرق ليبيا بأكمله وبجميع مدنه تحتَ سيطرة المُحتجين، من طبرق شـــرقاً قربَ الحدود حتى أجدابيا غرباً مروراً بدرنة والمرج والبيضاء وبنغازي، وزيادة في سيطرتهم عليه انشقت يومَ الثلاثاء كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضـــر وقبضَ أهالي مدينة البيضـــاء وحدهم على 400 مرتزق كانوا يُحاولون قمع الاحتجاجات هناك. أما على انشقاقات النظام، فقد استقالَ يوم الثلاثاء سـفراء ليبيا في فرنسـا وأذربيجان ومنظمة اليونسـكو احتجاجاً على قمع المُظاهرات، فيما تفاقمت استقالات الوزراء بانشقاق وزير ثالث هوَ وزير الداخلية عبد الفتاح يونس العبيدي.

سـقطت في يوم الأربعاء 23 فبراير مدية جديدة في أيدي المُحتجين، هيَ مصـراتة الوَاقعة شرق طرابلس. وقد كانت العاصمة هادئة خلال اليوم، معَ عدم مُلاحظة وُجود غير اعتيادي للأمن والجيش، على الرغم من أن الشـــوارع ظلَّت خالية تماماً نتيجة لاستهداف أي شخص يَمشي فيها بالرَّصاص مباشرة. وفي الشرق سيطرَ الثوار على مدينة البريقة بمُساعدة كتائب أمنية مُنشـقة. أما عدد القتلى الإجماليّ في أنحاء ليبيا فقد بلغ بحلول الأربعاء 640 قتيلاً الغالبية العُظمى منهم في بنغازي وطرابلس وحدهما، في حين وصلت بعض التقديرات إلى 2،000 قتيل. اقتحمت كتائب القذافي

يومَ الخميس 24 فبراير مدينة الزاوية وأطلقت النار برشاشات مضادة للطائرات على المُحتجين المُعتصمين في ساحتها، فسقطَ 16 إلى 23 قتيلاً جرَّاء ذلك، لكن المُحتجين عادوا للتجمُّع وأبقوا المدينة تحتَ سيطرتهم بعد انتهاء الهجوم مُباشرة. وفي مصراتة بلغت كتيبة خميس القذافي المدينة صباح اليوم لتبدأ هجوماً مفاجئاً عليها سيَستمر لشهور لاحقة، وقتلت خلاله منذ اليوم الأول 4 من المدنيِّين. أما مدينة زوارة المجاورة فقد اختفى الأمن منها وسقطت في أيدي المُحتجين. وفي العاصمة اقتحمَت قوات القذافي المستشفيات وقامت بتصفية جرحى المُظاهرات الذين نقلوا إلى هناك سابقاً، فيما اختطفت الجثث، بينما ظلت شوارع المدينة خالية تماماً.

في صباح يوم الجمعة 25 فبراير أغارت كتائب القذافي على مدينتي الزاوية ومصراتة، لكن الأهالي صدوا الكتائب في كلا المدينتين. وقد اندلعت الاحتجاجات بالعاصمة في أكثر من 7 مواقع وحاولت بلوغ الساحة الخضراء، لكن 15 قتيلاً سقطوا بين المُحتجين بعدَ قمع جميع المُظاهرات. كما سقطت في أيدي المُحتجين مدن الزنتان وجادو ونالوت. وتعرَّضت مدينة الزاوية لهجوم جديد يوم السبت 26 فبراير أوقع 50 قتيلاً بعدَ قصف مُتظاهرين بالمدفعية الثقيلة.

وعلى الصعيد الدولي صدرَ أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي، إذ أصدرَ قرار المجلس رقم 1970 الذي فرض عدداً من العُقوبات على نظام القذافي وقياداته وأسرته وأدان بشدة قمع الاحتجاجات، فأدان القذافي بدوره القرار واعتبرَ أنه باطل ورفع بشأنه مذكرة إلى محكمة العدل الدولية. ومعَ هذا التطور الدولي جاءَ تطور محليٌ كبير آخر، إذ شهدَ يوم الأحد 27 فبراير الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا بالمدن التي سيطرَ عليها المُحتجون، الذي أكَّد أن تشكيله كان بالتعاون معَ قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن وليسَ من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما

أعلنَ ناشــطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضــع نفســها تحتَ إدارة المجلس الانتقالي.

بدء الصراع المسلَّح

حملَ الثوار في يوم الخميس 17 فبراير الأسلحة النارية للمرَّة الأولى، إذ كان ذلك في مدينة البيضاء ومحيطها عندما انشقت "كتيبة الجارح" التابعة للحرس الجمهوري الليبي وبدأ جنودها بتبادل إطلاق النار معَ الجنود الموالين للقذافي، وبذلك اندلعت معركة البيضــاء،فأخذ ثوار البيضــاء الســلاح من بعض مخازن الذخيرة واتجهوا به إلى موقع كتيبة الجارح في مدينة شحات المُجاورة للبيضــاء ولمساندة المُنشقين بالقتال، ومن ثم إلي مطار الأبرق الذي دارت به معارك، حيث تمكنوا الثوار من الاستيلاء على بعض الطائرات التي حطَّت فيه، وتدمير مهابط المطار في 18 فبراير 2011. في الوقت نفســه ونتيجه لمحاولات نظام القذافي لقمع الثورة بجبل نفوســه الغربي بالأليات الحربية الثقيله تكاثف الثوار المنتفضــين بمدن كيفرن والزنتان وجادو ونالوت وتســلحوا بالعتاد لمواجهة تلك الآلات الثقيله ولاحقاً في 21 فبراير هاجمت كتائب القذافي المطار لانتزاعه من أيدي الثوار، لكنهم نجحوا في إسقاط طائرة عمودية، فنشبَ أوَّل اشتباك مســـلَّح في الثورة الليبية. وبعدها تكرَّرَ الأمر مرة أخرى في يوم الإثنين 28 فبراير بمدينة مصـراتة، حيثُ دافعَ الثوار بالأسلحة أيضــاً عن المدينة التي تعرَّضــت لهجوم آخر من طرف كتيبة خميس القذافي، وتمكنوا من إســـقاط طائرة حربية تابعة للكتائب وتفجيرها بعدَ معركة قرب قاعدة جوية هامة، كما اســـتخدموا المدفعية المضـــادة للطائرات في اليوم ذاته بمدينة أجدابيا لصـــد طائرات كانت تُحاول قصـــف مخزن الأسلحة القريب منها. لكن معَ ذلك فإن حركة الاحتجاجات لم تكن قد تحوَّلت بعدُ إلى ثورة مسلَّحة عندَ هذه المرحلة، إذ أن اســتخدام الســلاح ظلَّ محدوداً بهاتين المدينتين

وبهذه الاستخدامات البسيطة. وفي يوم الثلاثاء 29 فبراير سقطت مدينة الكفره في يد الثوار، فيما صدَّ ثوار مصراتة ويفرن والزاوية والزنتان هجمات مُختلفة لكتائب القذافي.

في مدن الشرق الليبي التي خرجت منذ وقت مُبكر عن سيطرة القذافي، استولى الثوار – بطبيعة الحال – على عددٍ كبيرٍ من مخازن الأسلحة بعدَ أن أحكموا سيطرتهم على تلك المناطق، وحصلوا منها على كميات كبيرة من الذخيرة التي يُمكنها تسليح آلاف المُقاتلين. وعلى الرغم من استعداد العديد من الثوَّار للزحف غرباً نحوَ المناطق التي لا زالت خاضعة للقذافي فإن قادة المجلس الوطني الانتقالي وقتها – في أواخر شهر فبراير – لم يَتشجعوا للأمر ونفوا أن يَحدث ذلك في الفترة الحالية، خصوصاً بعدَ أن اتصلوا بناشطين وثوار آخرين في العاصمة طرابلس ليَقترحوا عليهم الزحف غرباً لمُساندتهم، فرفض هؤلاء قائلين أن الأوضاع لا زالت تحت سيطرتهم في العاصمة وأنهم ليسوا بحاجة إلى مُساعدة، ولذا فقد توقف الأمر عندَ ذلك الحد. لكن المجلس أخذ معَ ذلك بتشكيل جيش رسميٍّ له للمرَّة الأولى هوَ جيش التحرير الوطني الليبي، حيث أفادَ عسكريون بوُجود متطوعين ومنشقين من الجيش والأمن يُشكلون معاً وحدة عسكرية لنزع سيطرة القذافي عن باقي ليبيا، وقالوا في يوم الثلاثاء 1 مارس أن عدد المُتطوعين المُجتمعين في مدينة أجدابيا أصبحَ حوالي 10،000 مقاتل. وفي أواخر شهر فبراير أيضاً كانَ بعض الثوار في الجبل الغربي بمدن كالزاوية مُسلحين بأسلحة أخذوها من مخازن الذخيرة، وكانوا يُطلقون النار بها في الهواء قائلين أنهم لا زالوا يَتظاهرون سلمياً، لكنهم سيُقاتلون عندَ اللزوم.

اندلعت المَعارك المسلحة الحقيقية للمرَّة الأولى بليبيا في يوم الأربعاء 2 مارس عندما اجتاحت 500 آلية عسكرية من كتائب القذافي مدينة البريقة، فبدأت بذلك معركة البريقة الأولى التي انتهت بعد عدة ساعات بتمكن الثوار من صدِّ الكتائب في اشتباكات أدت إلى سُقوط 18 قتيلاً واستخدمَ الثوار خلالها الأسلحة النارية الخفيفة.

وبعدَ هذه المعركة توجه آلاف الثوار من أجدابيا إلى البريقة لمســـاندة المُقاتلين هناك. وقد قصفت كتائب القذافي مدينتي أجدابيا والبريقة بعدَ هذه الأحداث في يوم الخميس. في يوم الجمعة 4 مارس ســـيطرَ الثوار على بلدتي العقيلة وغراميد وزحفوا منهما إلى مدينة رأس لانوف نتيجة لسماعهم عن انشقاقات في صفوف الكتائب بها،وسيطروا عليها بعدَ معركة عنيفة في المدينة، بينما راحَ 50 قتيلاً على الأقل ضـــحيَّة الاشتباكات المُستمرة في مدينة الزاوية. دارت في يوم السَّبت معارك ضارية بمدينة الزاوية أسفرت عن سُقوط عشرات القتلى،بينما أعلن أهالي قرية النوفلية انضمامهم إلى الاحتجاجات. وفي يوم الأحد اندلعت معارك عنيفة في بلدة بن جواد بعدَ أن بلغها الثوار خلال زحفهم نحوَ الغرب، لكنها انتهت بانتصارهم وسيطرتهم عليها.

استمرَّت المَعارك العنيفة في مدن الزاوية ويفرن ونالوت ومصراته غرباً وبن جواد شرقاً لمُدة أسبوع كامل بعد ذلك، وفي آخر الأمر استطاعت قوَّات القذافي السيطرة على مدينة الزاوية وإنهاء معركة الزاوية الأولى لصالحها بعدَ قمع انتفاضة المدينة في يوم الخميس 10 مارس، فيما تمكنت شـــرقاً من الانتصـــار في معركة بن جواد الأولى بالسَّـــيطرة على البلدة ودحر الثوار بها وبرأس لانوف في يوم الجمعة 11 مارس، أما مدينتي مصـراتة ويفرن فقد بقيت تحتَ سيطرة الثوار بعدَ هذه المعارك الطويلة طوالَ الأسبوع. انسحبَ الثوار من مدينة العقيلة بالشرق يوم السبت معَ استعادة ثوار الزاوية بالغرب سيطرتهم على "ميدان الشهداء" وسط المدينة، بينما اندلعت اشتباكات شديدة في البريقة يوم الأحد 13 مارس بعدَ أن بلغتها كتائب القذافي، وانتهت بنتيجة غير واضـــحة بعدَ وُصـــول ادعاءات عديدة من كلا طرفي الصِّــراع عن ســيطرتهم على المدينة. لكن بحلول يوم الإثنين 14 مارس كانت البريقة تحتَ ســـيطرة الثوار تماماً، وبالمقابل تعرَّضـــت أجدابيا المُجاورة لها لقصــف جويّ، فيما انتصــرت الكتائب على الثوار في معركة زوارة بغرب البلاد وتمكنت من قمع انتفاضة المدينة كلياً.

في يوم الأربعاء 16 مارس نشــبت معارك شــديدة في مصــراتة انتهت بسُــقوط زهاء 100 قتيل ما بين ثوار ومرتزقة ومدنيين، وتكرَّرت يوم الجمعة مُتســببة بســقوط 25 قتيلاً آخرين. وفي فترة أيام الثلاثاء – الخميس انسحبَ الثوار أخيراً من مدينة البريقة، فتقدَّمت الكتائب شــرقاً لكي تبدأ معركة أجدابيا الأولى، واندلعت فيها طوال هذه الأيام الثلاثة اشــتباكات عنيفة جداً حاصــرت الكتائب خلالها المدينة وقصــفتها بالمدفعية براً والســفن بحراً والطائرات جواً. فيما اســتخدمَ الثوار بدورهم الطيران الحربي للمرَّة الأولى وأغرقوا باستخدامه ثلاث سفن فضــلاً عن تفجير العديد من الآليات العسكرية، وانتهت المعركة بسُقوط أكثر من 50 قتيلاً بين الطرفين.

التدخل الدولي

بقايا مجموعة من ســـت عربات مدفعية ذاتية الدفع تابعة لكتائب القذافي على طريق بنغازي – أجدابيا تدمَّرت خلال الغارات الفرنسية على قوات الكتائب يوم 19 مارس.

في يوم الســبت 19 مارس انتصــرت كتائب القذافي في معركة أجدابيا الأولى وبدأت تقدُّمها نحوَ بنغازي عاصمة الثوار بادئة بذلك معركة بنغازي الثانية. وبعدَ ساعات من الاشـــتباكات العَنيفة على المشـــارف الغربية للمدينة (التي انتهت بتدمير عدة دبابات للقذافي وسُقوط طائرة تابعة للثوار)، خرجَ الرئيس الفرنســي نيكولا ساركوزي من مؤتمر حولَ الوضــع الليبي كان قد عُقد في باريس ليُعلن إقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 وبدء الحظر الجوي على ليبيا بعدة ضربات استهدفت الكتائب المُتمركزة حول مدينة بنغازي. وبعدَ ســاعات من الغارات الجوية التي دمَّرت ما لا يَقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفاءها في إيقاف الهُجوم على المدينة،مما أدى إلى انســحاب الكتائب ســريعاً نحوَ مدينة أجدابيا غرباً. وكانت المدينة بعدَ ذلك مسرحاً لمعركة عنيفة على مدى الأسبوع التالي، منذ يوم 21

مارس وحتى السبت 26 مارس عندما انتصرَ الثوار أخيراًبعدَ سُقوط أكثر من 180 قتيلاً خلال الاشتباكات. أما مدينة الزنتان فقد شهدت خلال هذه الأيام الستة معارك عنيفة وقصفاً بالدبابات أسفرا عن سُقوط 16 قتيلاً، لكن في نهايتها تمكن الثوار من إجبار الكتائب على الانسحاب وفك الحصار عن المدينة في 24 مارس بعد أن استمرَّ منذ 3 مارس.

في مساء 26 مارس وتحتَ وطأة قصف دوليٍّ استمرَّ أسبوع كاملاً على قوات القذافي أجبرت هذه القوات على التقهقر عبرَ الساحل الليبي والانسحاب من مدنه واحدة تلوَ الأخرى، وهنا انطلق الثوار من أجدابيا بعد انتصارهم فيها لكي يَبسطوا سيطرتهم على البريقة فالعقيلة فرأس لانوف فبن جواد،بل إن أنباءً أفادت بانسحاب بعض آليات الكتائب من سرت نحو العاصمة طرابلس. وفي صباح 28 مارس تابعَ الثوار تقدمهم فسيطروا على بلدة النوفلية، كما انتشرت شائعات عن سيطرتهم على سرت نفسها، غيرَ أنها نُفيَت لاحقاً. وخلال تقدمهم سُرعان ما فوجئ الثوار بكمين نصبته لهم كتائب القذافي في منطقة الوادي الأحمر على مسافة 30 كم شرق سرت، وتحت وطأة هذا الهُجوم أجبرَ الثوار على التراجع مسافة 100 كيلومتر حتى مدينة بن جواد لكي تبدأ معركة بن جواد الثانية، حيث أبدى الثوار مقاومة في وجه الكتائب التي بدأت بمعاودة تقدمها لاستعادة ما فقدته. لكن لم تستمرَّ المعركة طويلاً، فبحلول نهاية 29 سبتمبر سقطت بن جواد في أيدي كتائب القذافي، وانتقلت بذلك المعارك إلى رأس لانوف، لكن سُرعان ما سقطت تلك الأخرى في يوم الأربعاء 30 سبتمبر بعد معارك قصيرة. وأما على جبهة الزنتان فقد عادت الكتائب لقصف المدينة في 28 مارس واستمرَّت بذلك لمدة ثلاثة أيام، فرضت عليها حصاراً طويلاً معَ توقف الاشتباكات تقريباً بينها وبين الثوار.

بعد انتهاء معركة البريقة بانتصار كتائب القذافي، بدأت هذه بالتقدم شرقاً بادئة معركة أجدابيا الثانية، لكن لم تدم المعركة طويلاً. في 7 و8 أبريل دارت اشـــتباكات خفيفة حولَ أجدابيا، لكن الكتائب لم تستطع حتى بلوغ مشارف المدينة، ومع ذلك فقد تركها معظم سكانها خوفاً من اندلاع المَعارك، فتحوَّلت إلى مدينة شبه مهجورة. في 9 أبريل بدأت كتائب القذافي هجوماً عنيفاً على أجدابيا من جميع الجهات، وبعد هذا الهُجوم انسـحب الثوار إلى وسـط المدينة وجهزوا أنفسـهم فيه للدفاع بقوة، فيما تركوا الكتائب تدخل أطرافها لكي تبدأ حرب عصـابات عنيفة بين الطرفين في الوسـط،وفيما أصـبحَ الوسط ساحة قتال عنيفة ظلّ الشرق والغرب هادئين، إذ كان الأول بيد الثوار والآخر بيد الكتائب دون حدوث مواجهات.

في 11 مايو أعلنَ الثوار الليبيُّون ســيطرتهم على مطار مدينة مصـــراتة وأنهم باتوا يُحاصـــرون جيوب المُقاومة المتبقية لكتائب القذافي في مواقع مختلفة من المدينةفي أعقاب معركة عنيفة استمرَّت لعدة أيام دارت رُحاها حول المطار، وبذلك أطبقَ الثوار سيطرتهم على مصـراتة بعدَ شـهور من القتال، وهو ما عدَّه البعض نصـراً كبيراً لهم، وخرجَت احتفالات كبيرة في المدينة بعد الإعلان عنه. ونتيجة لســيطرة الثوار على المدينة، فقد بدؤوا سريعاً بالتقدم وراءها خلال الأيام التالية باتجاه الجنوب نحوَ تاورغاء والغرب نحو زليطن. ففي 15 مايو ســـيطروا على بلدة الدافنية غرباً وبدؤوا بتعزيز مواقعهم بها اســـتعداداً للزحف باتجاه زليطن، فيما بلغوا على جبهة الجنوب مدينة تاورغاء. وقد شـهدَ ذلك اليوم أيضـاً تسيير قافلة مساعدات إنسانية إلى مناطق الجبل الغربي المحاصـرة التي تعاني من حصـار مستمرٍّ وأوضـاع إنسانية صـعبة، كمدينة الزنتان وما حولها من بلدات. وفي 17 مايو أعلنت مصـــادر للثوار عن أن مدينة مصـــراتة باتت في أيديهم بالكامل وأن القتال فيها ضـــد الكتائب قد انتهى. وفي وقتٍ لاحق اتَّهمت المعارضـــة كتائب القذافي بارتكاب جرائم اغتصـــاب في المدينة خلال

الحملة عليها في الشهور الماضية، وقالت أن ما لا يَقل عن 50 عائلة من أهاليها قد سُجلت فيها حالات اغتصاب، وأيَّدت هذه الروايات اعترافات من طرف بعض مقاتلي الكتائب.

وعلى الحدود الليبية التونسية، حاولت قوات تابعة للقذافي في 15 مايو الالتفاف على قوات الثوار عندَ معبر وازن بدخولها عبرَ الأراضي التونسية وتوغلها عدة كيلومترات داخلها، لكنها اصطدمت مع الجيش التونسي الذي استدعى وحدات وتعزيزات وتمكَّن من صدها وإعادتها أدراجها. وإثرَ هذا الهجوم هدَّدت تونس في. كما انشقّ – على الصعيد السياسي – في 16 مايو وزير النفط الليبي "شكري غانم" وفرَّ إلى تونس متخلياً عن نظام القذافي. وبالعودة إلى جبهة مصراتة، فقد حاولت كتائب القذافي الإغارة عليها بهُجوم بالزوارق البحرية في 17 مايو، لكن إحدى سفن الناتو الراسية بجوار الساحل تمكَّنت من إيقاف الهجوم.

تحرير الزاوية

في تاريخ 19 أغسطس 2011 اعلن الثوار الليبيين انهم نجحوا بالسيطرة على مدينة الزاوية البترولية والاستراتيجية والتي تقع على مداخل العاصمة طرابلس بعد معارك استمرت لأسابيع كانت المدينة خلالها تحت سيطرة قوات القذافي، في وقت نفى المتحدث باسم الحكومة الليبية موسى إبراهيم هذه الانباء وقال ان الجيش تمكن من صد هجوم للثوار جنوب المدينة، إلا أن متحدثا باسم الثوار قال انهم يسيطرون على غالبية احياء مدينة الزاوية وعلى مدينة صرمان كما قال انهم سيطروا على الخط الساحلي الذي يربط مصفاة الزاوية النفطية (التي تزود العاصمة الليبية طرابلس بالوقود) بمعبر راس جدير الحدودي مع تونس الا انه قال ان المعبر الحدودي نفسه ما زال تحت سيطرة قوات القذافي، وافاد مراسل قناة الجزيرة القطرية ان الثوار احكموا

سيطرتهم على الزاوية بعد سيطرتهم على مدينة بن شعيب وانهم على بعد 50 كلم من العاصمة طرابلس وانهم يتقدمون إلى العاصمة من الجنوب أيضا حيث تجاوزوا منطقة وادي الحي وتوقفوا عند منطقة لا تبعد سوى 60 كلم عن طرابلس.

مقتل القذافي

خســر القذافي وقواته معركة طرابلس في أغسـطس 2011، وفي سـبتمبر من العام نفســه، حجز المجلس الانتقالي مقعده في الأمم المتحدة، ليحل محل القذافي. احتفظ القذافي بالســيطرة على أجزاء من ليبيا، وعلى الأخص في مدينة ســرت، وطرابلس وورفلة وهي المدينة التي أُفترض لجوؤه إليها. على الرغم من أن قوات القذافي أحكموا سيطرتهم في بداية معركة سـرت ضـد هجمات قصـف حلف شـمال الأطلسـي وتقدم قوات المجلس، إلا أن معمر اعتقل على قيد الحياة على أيدي أفراد من جيش التحرير الوطني بعد الهجوم على موكبه بالقنابل من قبل طائرات حلف شـمال الأطلسـي يوم سـقوط المدينة في 20 أكتوبر عام 2011. قتل القذافي من جانب مقاتلي جيش التحرير الوطني وأذنت لانتهاء فترة حكم امتدت لاثنين وأربعين عاماً وهي الأطول في تاريخ ليبيا منذ أن أصـبحت ولاية عثمانية سـنة 1551. وأطول فترة حكم لحاكم غير ملكي في التاريخ.

ليبيا الآن

السلطة مشلولة في ليبيا بعد ثلاثة أعوام على الإطاحة بنظام القذافي، والوضـع يزداد تعقيدا بعملية 'ليّ الذراع' بين الإخوان ورئيس الحكومة داخل البرلمان.

بعد ثلاث سنوات على اندلاع الثورة التي اطاحت بنظام معمر القذافي، تسود الفوضى في ليبيا التي تخوض مرحلة انتقالية بلا نهاية وسط انعدام الامن وشلل المؤسسات.

وبين تفشي الجريمة وتصفية الحسابات السياسية والايديولوجية والمواجهات القبلية، اصبحت السلطات الانتقالية عاجزة عن مواجهة الوضع.

ومنذ بضعة اشهر، يسود البلاد الفوضى والغموض وسط ازمة سياسية واقتصادية غير مسبوقة تشل السلطة التنفيذية وتقسم التشريعية.

وعجزت النخب السياسية التي تتنازع من اجل السلطة في طرابلس، عن التوصل الى توافق حول مصير حكومة علي زيدان او خارطة طريق جديدة للمرحلة الانتقالية التي كان يفترض ان تنتهي في السابع من فبراير بعد المصادقة على دستور.

ونظرا لعدم احراز عملية صياغة الدستور تقدما، اعلن المؤتمر الوطني العام (البرلمان) مطلع فبراير تمديد ولايته حتى ديسمبر 2014 في قرار اثار انقسام الطبقة السياسية والسكان والميليشيات المسلحة.

وخرج الاف الليبيين الى الشوارع الاسبوع الماضي وهذا الاسبوع منددين بهذا القرار ومعتبرين ان ولاية المؤتمر قد انتهت ودعوا الى انتخابات عامة مبكرة.

وتثير هذه التظاهرات مخاوف من تصعيد العنف لاسيما ان ابرز الاطراف المتنازعة مدعومة بمجموعات مسلحة لا تتردد في استعمال اسلحتها لفرض قرار سياسي او اقصاء خصوم.

ويشكل "الثوار" السابقون هذه الميليشيات المختلفة الاتجاهات والانتماءات، بعد ان حاربوا قوات معمر القذافي حتى مصرعه في العشرين من اكتوبر 2011. واندلعت الثورة في منتصف فبراير 2011 من بنغازي، شرق البلاد، اثر تظاهرات غير مسبوقة ضد نظام القذافي.

ومنذ سقوط القذافي، تعتبر الميليشيات مسؤولة على انعدام الامن وتعطيل عملية اعادة بناء الدولة.

ويزداد الوضع تعقيدا لان السلطة التنفيذية تقريبا مشلولة في ليبيا، حيث يخوض النواب الاسلاميون عملية شد حبال مع رئيس الوزراء علي زيدان ويطالبون باستقالته.

وفعلا سحب الاسلاميون وزراءهم من الحكومة واصبحوا يعطلون من حينها مصادقة المؤتمر على تعديل وزاري اقتراحه رئيس الوزراء لتعويض الوزراء المستقيلين.

ودقت الامم المتحدة ناقوس الخطر ودعت اطراف الازمة الى بذل كل الجهود من اجل "عدم تأجيج النزاعات التي قد تؤدي الى سقوط البلاد في الفوضى".

وزادت الازمة السياسية الحالية في هشاشة الاوضاع الامنية خصوصا في شرق البلاد، حيث يغتال عناصر من اجهزة الامن والقضاة تقريبا يوميا.

ومنذ سقوط نظام القذافي يشهد شرق البلاد وهو معقل اسلاميين متطرفين عشرات الهجمات على المصالح الغربية.

وكان اعنف هجوم استهدف القنصلية الاميركية في بنغازي في سبتمبر 2012 وقتل خلالها السفير وثلاثة من مواطنيه.

ولم تنج العاصمة الليبية التي تشهد تنامي الجريمة من اعمال العنف التي تستهدف بشكل خاص دبلوماسيين ومصالح اجنبية وصحافيين. ويثير انعدام الامن مخاوف حول انتخاب المجلس التأسيسي المقرر اجراؤه في العشرين من فبراير.

وعلى الصــعيد الاقتصــادي، يواجه هذا البلد الغني بالنفط احتمال اندلاع اخطر ازمة مالية بعد فشل السلطات في رفع تعطيل الموانئ النفطية في شرق البلاد المستمر منذ عدة اشهر والذي يحرم البلاد من مواردها الوحيدة.

الفصل الرابع

الثورة السورية

ثورة الشام

أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب باسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011. في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر على الفيسبوك في صفحة لم يكن أحد يعرف من يقف وراءها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس عام 2011 وهذه المظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق. كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة لتدمير المقاومة والممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرين بموجة الاحتجاجات العارمة (المعروفة باسم الربيع العربي)، والتي اندلعت في الوطن العربي أواخر عام 2010 وعام 2011، وخصوصاً الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية. وكانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام 1971 تحت غطاء حزب البعث العربي الاشتراكي تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام 1963. قاد هذه الاحتجاجات الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: «الله، سوريا، حرية وبس»، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام (عُرفت بالشبيحة) واجهتهم بالرصاص الحي فتحوّل الشعار إلى «الشعب يريد إسقاط النظام». في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد. كانت الانطلاقة الحقيقية لما يسمى الثورة السورية في 18 مارس تحت شعار

«جمعة الكرامة» خرجت المظاهرات في مدن درعا ودمشـــق وحمص وبانياس وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري في تلك المدينة، وتحوَّلت المظاهرات لباقي الأســـبوع إلى أحداث دامية في محيط المســـجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، قالت منظمات حقوقية إنها أدت إلى مقتل 100 محتج بنهاية الأسبوع. في 25 مارس انتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة» لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشـــق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكســـوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرَّت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع.

في 31 مارس ألقى بشـــار الأســـد خطاباً في أول ظهور علنيٍ له منذ بدء حركة الاحتجاجات، لكن المظاهرات اســـتمرَّت بالخروج مع ذلك. وتحت الضـــغط المتزايد أعلن بشار في 7 أبريل عن منح الجنسية لآلاف من المواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 أبريل شُكلت حكومة جديدة للبلاد عوضـــاً عن القديمة التي استقالت في الشهر السابق. ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في 21 أبريل عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد 48 عاماً متصلة من فرضها.

في 25 أبريل أطلق الجيش السوري عمليَّات عسكريات واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، وأدت إلى مقتل عشـرات الأشـخاص تقول المنظمات الحقوقية أن معظمهم من المدنيين جراء حصـــار وقصـــف المدينتين والقرى المحيطة بهما. وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانياس، ثمَّ بعدها بأيام في حمص، متسبباً بمقتل المزيد من المدنيين. في 14 مايو بدأ الجيش حملة مشـــابهة على تلكلخ أدانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشـــهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية في حق أهالي تلكلخ خلال عملياته. وفي 28 مايو بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي 100 قتيل. في 3 يونيو

اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، ففتحت عليهم قوات الأمن النار مخلفة أكثر من 70 قتيلاً، وهوَ ما بات يُعرف بـ«مجزرة جمعة أطفال الحرية» (نسبة إلى شعار تلك الجمعة)، وتلا المجزرة بعد شهر حصار المدينة وإطلاق عمليات أمنية واسعة فيها. وشهدت محافظة إدلب وخصوصاً مدينة جسر الشغور ومنطقة جبل الزاوية عمليات أخرى ابتداءً من 4 يونيو.

في يوم الأحد 31 يوليو (ليلة الأول من رمضان) أطلق الجيش السوري عمليات في مدن عديدة في أنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم أكثر أيام الاحتجاجات دمويَّة حتى الآن، إذ راحَ ضحيته أكثر من 150 قتيلاً في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها، وتلا العمليات حصار لمدينتي حماة ودير الزور استمرَّ لأسابيع. في 15 أغسطس بدأ الجيش والأمن عمليات عسكرية في مدينة اللاذقية أدت على مدى أربعة أيام إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً. في 18 أغسطس حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن «فقد شرعيته بالكامل». في أوائل شهر يونيو وبعد تفاقم حالات الانشقاق في الجيش السوري على مدى ثلاثة شهور أعلنَ عن تشكيل أول تنظيم عسكريٍّ يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو «لواء الضباط الأحرار» تحت قيادة حسين هرموش، وتلاه بشهرين الإعلان عن تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد، وأعلن هذان التنظيمان عن عشرات العمليات لهما لشهور بعد ذلك قبل أن يَتحد لواء الضباط الأحرار مع الجيش الحر في أواسط شهر سبتمبر، لكن مع ذلك فلم يخض الجيش أي

معركة حقيقية حتى أواخر ذلك الشـــهر عند اندلاع معركة الرســتن وتلبيســة وبدء اشـتباكات عنيفة بينه وبين الجيش السـوري النظامي أسـفرت عن مقتل العشـرات من كلا الطرفين.

بعد حكم ديموقراطي تعددي قصـير الأمد نسـبيًا خلال عهد الجمهورية الأولى اسـتلم حزب البعث السلطة في سوريا بانقلاب عسكري عرف باسم ثورة الثامن من آذار عام 1963. بعد عدة خلافات برزت بعد انقلابه، داخل أجنحة الحزب نفسـها، واسـتمرت طوال فترة 1963–1970، قام انقلاب عسكري آخر عُرف باسم الحركة التصـحيحية عام 1970، أوصلت وزير الدفاع، حافظ الأسد إلى السلطة. أسس الأسد نظامًا قويًا معتمدًا على القبضـة الأمنيّة داخليًا وسلسلة من التحالفات خارجيًا التي ضمنت له أن يكون أطول حاكم للبلاد منذ زوال العثمانيين، انتخب خلالها أربع ولايات بنسبة رسميّة هي 100% من الأصوات، وكفل دستور 1973 الذي أصدره صـلاحيات واسعة له، ونصّـت مادته الثامنة على كون حزب البعث هو «الحزب القائد للدولة والمجتمع» ما حوّل عقائده وأفكاره إلى جزء من مؤســســـات الدولة والمناهج الدراســيّة واحتكار المناصب العليا وسلسلة من الامتيازات الأخرى؛ مع شبه غياب للحريات السياسيّة أو الاقتصـاديّة أو حتى منظمات المجتمع المدني؛ وقطيعة مع تركيا ونظام صـدام حسين في العراق. في 1979 انطلقت في البلاد ما عرف باســم «احتجاجات النقابات العمالية» التي تحولت لاحقًا لصــدام عســكري امتدّ حتى 1982 ارتكبت في ختامه مجزرة حماه ضمن أحداث 1979 – 1982.

في 10 يوليو 2000 غدا بشار الأسد رئيسًا بعد تعديل دستوري ليتمكّن من الترشح، تساهل الحكم الجديد مع النشاطات السياسيّة الغير الجبهوية وعرفت تلك المرحلة باسم ربيع دمشـق؛ كذلك اتجهت الدولة نحو تحرير الاقتصـاد وتنمية المجتمع المدنـي؛ غير أن مرحلة الانفتاح السـياسـي سـرعان ما انتهت باعتقال أغلب رموز ربيع دمشـق أو

هربهم خارج البلاد. في 2001 شهدت السويداء احتجاجات ضد النظام، وفي 2004 شهدت الحسكة والقامشلي تحركات شعبية قوامها الرئيسي أكراد سوريا؛ وتولى الجيش قمع كلا التحركين، بالأسلحة الثقيلة. وخلال مؤتمر حزب البعث لعام 2005 تقرر رفع حالة الطوارئ وإقرار التعددية السياسية، غير أنّ أحدًا من هذه البنود لم يتحقق. في العام نفسه، وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، قام معارضون سوريون بإطلاق «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»؛ شهدت الفترة ذاتها، غياب عدد من أركان النظام على مدى العقود السابقة كعبد الحليم خدام، وغازي كنعان، ومصطفى طلاس.

الواقع السياسي والاقتصادي

بشكل عام، طوال السنوات الأحد عشر التي قضاها بشار الأسد في السلطة، تمّ الحفاظ على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في «قيادة الدولة والمجتمع»، وتسلط العائلة الحاكمة وأقاربها على مفاصل حساسة، وحالة الطوارئ، واعتقال المعارضة، وتسلط الأجهزة الأمنية، والرقابة المسبقة الاتصالات، واحتكار الإعلام، وغياب معارضة سياسيّة على الأرض وفي المؤسسات، ومنع التظاهر، والقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، والمحاكمات العسكريّة، والملف المعتقلين السياسيين، وبشكل عام فمن ناحية حقوق الإنسان، صنفت هيومن رايتس ووتش سوريا بأنها في المركز 154 عالميًا.

رغم أن البلاد خلال عهده أخذت تتحول من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي أو اقتصاد السوق، وهو ما حقق نموًا وساهم في تحسن معدل الدخل، إلا أن الاقتصاد لا يزال يعاني من آفات جمّة، فبموجب إحصائيات رسمية صدرت ضمن «التقرير الوطني للتنمية البشرية» عام 2005 فإن 41.5% من

مجموع المواطنين تحت خط الفقر ومعدل دخلهم أقل من دولارين في اليوم. وترتفع نسب الفقر في الريف سيّما في إدلب وحلب؛ وهو ما ولد عزوفًا عن التعليم، فموجب الإحصائيات ذاتها فإن 32% فقط من الطلاب يرتادون المدارس الثانوية وأنه من أصل 2 مليون شباب سوري في عمر الدراسة الجامعية فإن 250 ألفًا فقط يرتادون الجامعات، وهو ما يساهم بدوره في ارتفاع نسبة البطالة وتركز عمالة السوق على الكفاءات الضعيفة، وانخفاض مستوى الدخل.

تنمو القوة العاملة في سوريا بمعدل 300 ألف طالب عمل سنويًا وهي تعتبر من أعلى النسب في المنطقة يقابلها ضعف القدرة على خلق الوظائف في سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى تسارع وتيرة الهجرة نحو الخارج، سيّما في أوساط الشباب إذ أنّ 75% من العاطلين عن العمل في البلاد أعمارهم أقل من 25 عامًا، في حين تبلغ البطالة حسب التقديرات الحكومية لعام 2005 8.4% فإن النسبة قد انتقدت من قبل جهات مستقلة وقدرت بنحو 12%. يضاف إلى ذلك أن 35% من خريجي الجامعات يعملون في غير اختصاصهم، مع «فشل» مكاتب التشغيل والهيئة العامة لمكافحة البطالة من الحد في هذه الظاهرة، يضاف إلى ما سابق انتشار ظاهرة «البطالة المقنعة» سيّما في القطاع العام.

يعاني المجتمع أيضًا من فجوة اقتصادية كبيرة للغاية بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، على سبيل المثال فإنه وبعد السماح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم وتأسيس مدارس خاصة، فإن رسوم التسجيل في هذه المدارس يبلغ 4600 دولارًا أي ما يعادل نصيب أربع مواطنين من حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، الذي قدر وبإحصاءات متفائلة» بحوالي 1200 دولارًا للفرد. وكانت الحكومة قد وضعت ضمن أهدافها في «الخطة الخمسية الحادية عشر» تخفيف حدة الفقر والفروقات بين طبقات المجتمع، غير أن ما يعيق أي عملية تنمية هو الفساد، وفي

عام الأحداث أي 2010 كان ما كشف من حالات الفساد يكلف الدولة 10 مليون ليرة يوميًا، وهي تحتل المركز 127 عالميًا من حيث الشفافية وعدم انتشار الفساد. يضاف إلى جميع ما سبق، غياب الشفافية، فبينما قالت حكومة عطري أن نسبة النمو بلغت 6-7% كشف لاحقًا أنها لم تتجاوز 3.5% حسب حكومة سفر. يعزز ذلك غياب الرقابة تزاوج السلطة والمال، فضلاً عن المجهود الحربي الضخم، إذ إن حصة وزارة الدفاع تعتبر 30% من حجم موازنة الدولة السورية يضاف إليها 6% من الدخل القومي و6% من واردات الدولة.

بداية التحرك

تمت الدعوة عبر موقع فيس بوك إلى «يوم غضب سوري» في 5 فبراير، ترافق ذلك مع تصريح للرئيس في 1 فبراير بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا، لأنه لا يَسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. بالرغم من ذلك، بدأ بعض الناشطون بمُحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع ثورة 25 يناير المصرية بدأت في يوم 29 يناير، واستمرت حتى 2 فبراير بشكل يومي في دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين، وسلّط "شبيحة" عليهم. وخلال يوم 5 فبراير لم تشهد سوريا أي مظاهرة أو احتجاج.

في 17 فبراير أغلق سوق الحريقة وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل الأمن لابن أحد التجار، ردد خلالها المتظاهرون لأول مرة «الشعب السوري ما بينذل» كما حضر وزير الداخلية في محاولة تفاهم مع المحتشدين، وفي 22 فبراير اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامنًا مع الثورة الليبية، أطلق فيها للمرة الأولى شعار «خاين إللي بيقتل شعبه»، وكان من بين المشاركين شخصيات فكرية أمثال الطيب تيزيني، فضها الأمن السوري بالقوة أيضًا. كما لعبت

عناصـــــر الامن العســـكري التي تعتبر من اشـــد انواع الفروع الرقابية دورا في قمع المتظاهرين يمكنه التجسس على المكالمات الخلوية و الانترنت بواسـطة خبراء روس وإيرانيون يشمل العديد من الاجهزة المتطورة اعضـاؤه : حلب العقيد محمد موفق دياب ارتكب مجازر بحق المتظاهرين و المطلوبين الحسكة : عماد غضـبان دمشـق :زياد حلبي اللاذقية :زكريا منصـــور رتبته العســـكرية مجهولة و الاغلب برتبة نقيب يتميز بالســرية يتعذر معرفة خصـــوصـــياته يظهر بمظهر شـــاب فقير يتجول داخل مدينة اللاذقية دائما يعتبر من أكثر الضـــباط ذكاءً اضـــافة لحســـن اخلاقه ذو مظهر فاتن يتوقع انه من مدينة حلب الســورية أو حمص و لديه وسـائل حديثة جدا للتحقيق يؤكد كل من اعتقل لدى هذا الفرع ان #زكريا منصـور يمنع استخدام العنف ضـد المعتقلين كما يعمل تحت امرته عدد من الضباط سريين جدا تنفذ القرارات الصادرة عنه مباشرة محمد الحســـين و عزيز دربولي اعتقلوا في 2014/2/18 كان يلبس ثياب مدنية و يتكلم بهدوء و روية و يشـعرك بالأمان يمنع الضـرب نهائيا بحق المعارضـين للرئيس السوري بشار الاسد ممن تثبت عليهم جرائم الحديث عن الثورة ادارة الامن الالكتروني داخل مبنى الامن العسكري في محافظة اللاذقية تتمتع الادارة باستقلال نسبي تمارس التحقيق و السجن و التعذيب لدى هذا الفرع صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالمعتقلين.

اشتداد المظاهرات وتدخل الجيش

في 9 مايو كان الجيش الســـوري قد دخل مرحلة جديدة تمثلت بحصــــار حمص واجتياحها، ثالث المدن الســـوريّة والتي كانت قد شـــهدت مظاهرات قدرت بمئات الآلاف، تزامنًا كانت مناطق في الريف الحمصـــي تتعرض لعمليات عســـكرية، فحوصرت تلكلخ، ثم حوصرت الرستن وتلبيسة.

لم تتوقف المظاهرات مع بدء العمل العسكري، في 3 يونيو شهدت ساحة العاصي اعتصامًا ضخمًا وكذلك معرة النعمان، ردّت قوات الأمن بإطلاق النار فيما عرف بمجزرة حماه، ردّ عليها سكان المدينة بالإضراب الشامل. كما شهد 4 يونيو دخول الجيش إلى إدلب فحاصر جسر الشغور وتمركز في سهل الغاب وجبل الزاوية؛ كما اقتحمت في 10 يونيو معرة النعمان، وعثر على 120 جثة لمجندين سوريين في جسر الشغور في مقبرة جماعية قالت الحكومة أنهم سقطوا على يد العصابات المسلحة، في حين قالت الجهات المعارضة أنهم مجندون همّوا بالانشقاق. كما شهدت أواخر يونيو، أولى مظاهرات حلب الكبيرة، والتي كانت هادئة نسبيًا خلال الشهور السابقة فيما سمي «بركان حلب».

مع مطلع يوليو عاد الجيش السوري لحصار حماه مرة ثانية إثر مظاهراتها الضخمة في الفترة السابقة والتي اشتهرت منها عدد من رموز المعارضة أبرزها إبراهيم القاشوش الذي قتل خلال الاجتياح الثاني، في 10 يوليو، خرج مئات المتظاهرين في ما عرف «بمظاهرة المثقفين والفنانين» للمطالبة بإيقاف «الحل الأمني»؛ ومع اشتداد المظاهرات من جهة، واشتداد الحل الأمني من جهة ثانية، أرادت المعارضة السياسية السورية أخيرًا إيجاد جسم موحد يمثل الحراك الشعبي، فعقد أولاً مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري، وبعد حوالي شهرين من الجدال والمفاوضات، تأسس المجلس الوطني السوري، في 2 أكتوبر، الذي اعترف به ممثلاً شرعيًا للمعارضة السورية.

في 15 يوليو سقط في بحي القابون 14 قتيلاً إلى جانب آخرين سقطوا في حي برزة وركن الدين، فكان أن خرجت العاصمة بمظاهرات حاشدة لتشييعهم في اليوم التالي، العمليات العسكرية في ريف دمشق، عادت في 16 يوليو مع دخول الجيش السوري مدينة قطنا بحوالي 20 دبابة. وفي 31 يوليو، كان اجتياح حماه الثالث تزامنًا مع اجتياح حمص الثاني، ودير الزور التي سقط في حيي الجورة والحويقة 65 قتيلاً،

والبوكمال والحراك والحولة واللاذقية التي شاركت البحرية السورية فيها للمرة الأولى في العمليات العسكرية، وخلفت 30 قتيلاً. وبشكل عام فإنّ كل منطقة شهدت مظاهرات في البلاد، كانت قابلة للاجتياح. كان الجيش قد أطلق هذه العملية الواسعة النطاق، مع بداية شهر رمضان لسحق المظاهرات؛وامتازت تلك الفترة، بارتفاع حدة الدمويّة عن المرحلة التي سبقتها، فيوم 31 يوليو خلّف 150 قتيلاً 100 منهم في حماه وحدها،ومجمل العملية العسكرية التي استمرت في حماه حتى 7 أغسطس خلفت 300 قتيل.

في 9 أغسطس أعلنت السعودية والكويت والبحرين سحب سفرائها من سوريا، وفي اليوم ذاته أصدرت الجامعة العربية أول بيان لها فيما يخصّ الأحداث وفي 18 أغسطس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا أن الرئيس السوري بشار الأسد قد فقد شرعيَّته بالكامل وباتَ عليه التنحِّي فورياً عن الحكم. وفي 22 أغسطس، زارت أول بعثة من مجلس حقوق الإنسان البلاد، ونظمت جولات في دمشق وحمص. كما أعلن مجلس حقوق الإنسان في 12 سبتمبر تشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات ومعظم الأحداث التي شهدتها البلاد؛ غير أنّ الحكومة السورية رفضت السماح بدخول اللجنة. يذكر، أن ليلة القدر أي يوم 28 أغسطس شهد تصعيدًا كبيرًا في العاصمة انطلاقًا من كفرسوسة، وشمل معظم أحياء العاصمة وريفها، ضمن محاولات الوصل إلى ساحة العباسيين.

في 4 أكتوبر تحرك مجلس الأمن الدولي، حين قدمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال مشروع قرار يدين النظام السوري ويطالبه باحترام حقوق الإنسان والبدء بإصلاحات سياسية، غير أن استخدام روسيا والصين حق النقض أجهضتها المشروع.

كما تسبب اغتيال مشعل تمو يوم 7 أكتوبر مظاهرات حاشدة في المناطق الكردية مثل الحسكة والقامشلي، وقدر عدد المشيعين بنحو 50.000 شخص، كما شهدت المناطق الكردية إضرابًا عامًا، احتجاجًا على تصفية أحد كبار رموز المعارضة السورية الكردية. تزامنًا، اقتحمت عدد من السفارات السورية في أوروبا، في بريطانيا وألمانيا والنمسا وسويسرا. شهدت تلك المرحلة، تصفية كبار قادة المعارضة على الأرض، ففي 15 أكتوبر، وبذات طريقة اغتيال تمو، اغتيل زياد العبيدي وهو من كبار ناشطي دير الزور.

في 16 أكتوبر عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، توصلوا بعده إلى منح مهلة 15 يوماً للنظام السوري لبدء حوار مع المعارضة يَحل الأزمة المتفاقمة في البلاد، كما شكلوا لجنة وزارية هدفها التواصل مع النظام لوقف أعمال العنف في سوريا. وفي 26 أكتوبر دعا المجلس الوطني السوري إلى إضراب عامٍ في مجمل أنحاء سوريا، وذلك تضامناً مع درعا بعد أن كانت قد بدأت إضراباً في بداية الأسبوع، وفي اليوم التالي لاقى الإضراب نجاحاً كبيراً وفق الهيئة العامة للثورة السورية، خصوصاً في محافظتي حمص وحماة، بالإضافة إلى محافظة درعا حيث دخلَ يومه الثامن.

في أوائل يونيو أعلن المقدم حسين هرموش انشقاقه عن الجيش السوري، وأسَّس أوَّل تنظيم عسكري للمنشقين هو ما أسماه «حركة الضباط الأحرار»، وفي 29 يوليو وُلدَ تنظيمٌ ثانٍ هو الجيش السوري الحر بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد. لكن لم يَخض الجيش الحر معركة حقيقيَّة حتى 27 سبتمبر عندما اندلعت معركة الرستن وتلبيسة بينه وبين الجيش النظاميّ، والتي استمرت قرابة أسبوع، وانتهت بانسحابه مؤقتًا من كلا المدينتين.

في 29 أكتوبر بدأ الجيش قصفاً بالرشاشات الثقيلة على حي بابا عمرو في مدينة حمص، وذلك في أعقاب اشتباكات عنيفة دارت بين القوات النظامية والجيش السوري الحر عند دوار الرئيس في حي باب السباع المجاور، حيث دُمر حاجزا القلعة والفارابي تدميراً كاملاً خلال عمليات للجيش الحر انتهت بقتل أكثر من 17 عنصر أمن، كما أدت هذه الاشتباكات الليلية إلى تدمير اثنتين من عربات الجيش وإصابة عشرات الجنود. وإثر هذه الأحداث بدأ قصف عنيفٌ بالمدفعية وقاذفات الصواريخ على حي بابا عمرو في 3 نوفمبر، واستمر القصف أربعة أيام موقعاً أكثر من 100 قتيل، وسطَ حصار الحي ونقص في الغذاء. وقد اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حمص خلال الحملة. لكن الجيش النظامي تمكن أخيراً في 8 نوفمبر من دخول بابا عمرو، وبذلك انتهت المعركة باستعادته السيطرة على المنطقة التي كانت قد أصبحت معقلاً للمنشقين عن الجيش. وإثرَ هذه الحملة أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية 11 نوفمبر يوماً للإضراب العام في سوريا «تضامناً مع حمص».

في 16 نوفمبر أعلن الجيش السوري الحر عن أوّل هجوم له على منشأة عسكرية نظامية منذ بدء الاحتجاجات، حيثُ هاجم مقر المخابرات الجوية في بلدة حرستا، وتزامنًا مع تصاعد المواجهات العسكرية، وافقت الحكومة السورية في 2 نوفمبر على خطة جامعة الدول العربية، التي تنصّ على انسحاب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين والحوار مع المعارضة. مع عدم الالتزام بالمبادة، علّقت الجامعة عضوية سوريا في 16 نوفمبر، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية. قبلت الحكومة السورية في 19 ديسمبر على نشر مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية في البلاد.

وبحسب الهيئة العامة للثورة السورية أن 771 قتيلاً سقطوا في حمص وحدها خلال فترة مهل الجامعة العربية للنظام السوري. كما أن يومي 19 و20 ديسمبر (مباشرة

بعد توقيع النظام على المبادرة) شهدا وفق المعارضة مجزرتي كنصفرة وكفرعويد في جبل الزاوية بإدلب، حيث حاصرت القوات النظامية في اليوم الأول 72 منشقاً عن الجيش قربَ بلدة كنصفرة وقتلتهم جميعاً، وفي اليوم التالي حاصرت 160 من أهالي قرية كفرعويد والناشطين الفارين منها، وأبادتهم جميعاً بدورهم.

في 23 يناير قبل أيام من انتهاء تفويض المراقبين العرب في البلاد، طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة في سوريا، تقضي بأن تبدأ المعارضة حواراً مع النظام لتُشكل حكومة وطنية، ويُسلم بشار الأسد لاحقاً كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة. وقد رحَّب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غيرَ أن الحكومة رفضتها.

اندلعت في 13 يناير معركة جديدة في الزبداني بعدَ أن سيطرَ الجيش الحر على المدينة بالكامل، فحاصرها الجيش السوري أربعة أيام حتى 17 يناير تحتَ قصف عنيف، ثمَّ انتهى الأمر بمفاوضات أدت إلى إبرام اتفاق وقف لإطلاق النار بين الطرفين المتنازعين. وفي 28 يناير وبعد اشتباكات عنيفة دامت يوماً كاملاً في غوطة دمشق الشرقية، أفادت وكالة رويترز بأن بلدات كفربطنا وسقبا وحرستا وحمورية وعين ترما قد باتت كلها تحتَ سيطرة الجيش السوري الحر. مما أدى إلى اجتياح هذه البلدات صباح 29 يناير وقصفها على مدى يومين، وأدى هذا القصف في النهاية إلى انسحاب الجيش الحر من المنطقة في 30 يناير واستعادة القوات النظامية سيطرتها عليها.

ومع بداية فبراير، تصاعدت حدة العمل المسلح، ففي 1 فبراير حوصرت الزبداني ومضايا مجددًا وانسحب منها كلا الجيشان باتفاق بينهما في 4 فبراير بعد أن وقع نحو مئة قتيل، وكانت حمص قد شهدت في 3 فبراير مجزرة الخالدية، نتيجة القصف

المتواصـل على الحي، متسـببة بسـقوط 337 قتيلاً و1.600 جريح في ليلة واحدة. وتوسّـعت الحملة لاحقاً لتشـمل أحياء بابا عمرو والبياضـة ومناطق أخرى من المدينة طوال الأسـبوعين التاليين، مع متوسـط يَبلغ 100 قتيل في معظم الأيام. وبحلول يوم الخميس 9 فبراير أفادَ ناشطون أن عدد القتلى منذ 3 فبراير الماضـي عندَ بدء الحملة العسكرية على حمص قد بلغ 755 قتيلاً، بينهم أكثر من 100 طفل وامرأة.

في 4 فبراير اسـتخدمت كل من روسـيا والصـين حق النقض "الفيتو" للمرة الثانية ضـد قرار عربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسـوية الأوضـاع، غير أنّ تصاعد العمليات العسكرية من جهة، وفشل المبادرات العربيّة والدولية من جهة ثانيّة، لم يوقف المظاهرات، فبعد قتل 5 مواطنين في حي المزة بدمشق، خرج يوم 18 فبراير نحو 15–20 ألف متظاهر في تشـييعهم رغم هطول الثلوج وانتشـار الأمن، في أكبر مظاهرات شـهدتها العاصـمة. أيضًـا فإن الإصـلاحات التي أطلقها النظام، اسـتمرت فنظم استفتاء على دستور جديد للبلاد، اعتمد في إثره.

بعد 26 يومًا من القتال في حي بابا عمرو في حمص، انسـحب الجيش الحر منه ليسـيطر عليه الجيش النظامي، وفي 10 مارس شـنت القوات السـورية هجوماً عنيفاً على محافظة إدلب حيث يتحصـن المنشـقون عن الجيش السـوري، وقال المرصـد السـوري لحقوق الإنسـان أن الاشـتباكات العنيفة التي وقعت قد خلفت عشـرات القتلى من الطرفين. وقبيل الذكرى السـنويّة الأولى، وقعت في حمص، التي تصـاعد بها العمل المسلح، مجزرة كرم الزيتون وحي العدوية التي راح ضـحيتها 47 امرأة وطفلاً. بعد اسـتعادة بابا عمرو، حقق الجيش النظامي بعض التقدم في تفتناز، كما كثف من العمليات العسكرية في ريف حلب وريف حماه وريف دمشق.

في مايو 2012 وقع تفجير شـديد في حي القزاز في العاصـمة دمشـق، الأمر الذي أدى إلى سقوط "اتفاق وقف إطلاق النار" الذي اقترحه المبعوث الأممي العربي كوفي عنان، إلى سوريا؛ في غضون ذلك نظمت الحكومة انتخابات مجلس الشعب؛ وتلاها بأيام قليلة مجزرة الحولة وغالبية ضـحاياها من الأطفال الذين قضـوا ذبحًا، وقد تلتها مجزرة التريمسـة. في بحر يونيو 2012، عقد لقاء جينيف الذي توصـل "أرضـية مشتركة بين الروس والأمريكيين" على أساس حكومة مشتركة بين المعارضة والنظام، غير أن ما أعاق تطبيق الاتفاق، هو الخلاف حول الدور الذي سـيلعبه الرئيس في المرحلة الانتقالية.

اندلعت معركة غوطة دمشـق وبعض ضـواحيها منذ 15 يوليو، تلتها عملية بركان دمشـق وزلزال سـوريا، الذي كان من فصـوله تفجير اسـتهدف مبنى الامن القومي السوري وأودى بحياة أركان من النظام أمثال وزير الدفاع داود راجحة. في 22 يوليو، بدأ لواء التوحيد معركة مدينة حلب؛ وبينما لم يستطع مقاتلو المعارضة سوى السيطرة على بعض ضـواحي دمشـق الجنوبية، فإنهم في حلب تمكنوا من الدخول إلى مناطق أوسع حتى حلب القديمة؛ غير أن ضراوة الاشتباكات دفعت إلى نزوح السكان، ودمار هائل، دون أن يتمكن أي من الفريقين من بسـط سـيطرة نهائية على المنطقة؛ خلافًا للريف، الذي استطاع الجيش الحر بسط نفوذه بشكل مستقر ومتواتر على بعض مدنه مثل إعزاز وبعض النقاط الحدودية الهامة مثل معبر تل الأبيض؛ وجود هذه المناطق التي تدعى "محررة" دفعت قيادة الجيش الحر لإعلان نقل مركز القيادة من تركيا إلى داخل سـوريا ذاتها. أما ريف دمشق حاول الجيش النظامي استعادة ضـواحي دمشـق الجنوبية وبعض مناطق ريف دمشـق، ووقعت مجزرة داريا خلال الحملة العسـكرية؛ تصـاعدت في الوقت ذاته الانفجارات والاسـتهدافات داخل مدينة دمشـق، في 26 سـبتمبر على سـبيل المثال وقف تفجير في مبنى قيادة الأركان العامة قرب سـاحة

الأمويين ومع تردي الوضع انعدام الأفق السياسي للحل استقال كوفي عنان، وخلفه الأخضر الإبراهيمي.

الطائفية في الثورة السورية

خلال بداية القرن العشرين كان أغلب المنتمين للطائفة العلوية في أوضاع اقتصادية صعبة، نتيجة عدم اعتراف الدولة العثمانية بالطائفة وحقوقها. في عام 1920 استحدث الانتداب الفرنسي على سوريا «دولة جبل العلويين» متحالفًا مع بعض العشائر العلويّة، غير أن الدولة واجهت مقاومة داخل الطائفة نفسها لعلّ أبرز وجوهها ثورة الشيخ صالح العلي؛ وتمت عودة الدولة إلى سوريا بعد طول كفاح سياسي عام 1936. ورغم التحسن النسبي في وضع الطائفة خلال عهد الجمهورية الأولى إلا أن التهميش والتفاوت الطبقي في الساحل نفسه ظل واضحًا وعوضًا عن ذلك انخرطت أعداد كبيرة من شبان الطائفة في الجيش السوري، وتمكنت من الوصول إلى مراتب قياديّة في الجيش خلال فترة الخمسينات، وشاركت في انقلاب البعث عام 1963، وخلال المرحلة اللاحقة لعب عدد من الشخصيات «العسكرية – السياسية» العلويّة دورًا بارزًا في سوريا لعلّ أحد وجوهها صلاح جديد الذي انقلب عليه حافظ الأسد عام 1970.

استقطب الأسد عددًا من العوائل والعشائر العلويّة لطرفه، ومكّنها من الأجهزة الأمنية والمخابراتيّة على وجه الخصوص، وحافظ على سياسة الانخراط في الجيش، رغم ذلك لا يمكن نسب جميع الطائفة لشخصه، على سبيل المثال فإن «منظمة العمل الشيوعي» المعارضة للنظام منذ السبعينات، وتحوي رموز وشخصيات علويّة ذات شعبيّة في أوساطها، تعرضت للتنكيل والتعذيب من قبل النظام. خلال الأحداث الحاليّة، صدرت عدة بيانات موقعّة من شخصيات علويّة مثقفة تؤكد معارضة النظام

وتدعو العلويين للانخراط في صـــفوف الثورة، في حماه وخلال مظاهرات ســـاحة العاصي الحاشدة، شارك عديد من العلويين الوافدين من خارج المدينة بالتظاهر، وفي دمسرخو إحدى ضواحي اللاذقية ذات الأكثرية العلويّة، قام شبان باقتحام مبنى الأمن العســـكري، وحســـب عمار ديوب فإن «مئات من الشـــباب العلويين فاعلين في الانتفاضـــة». وعلى الرغم من ذلك، فإنه وبحســـب ديوب فإنه لدى أغلبية الطائفة مخاوف من عودة التهميش الذي كان ممارسًـــا عليها أواســـط القرن العشـــرين، ومن عمليات انتقاميّة جماعيّة في حال ســـقوط النظام ســـيّما مع وفرة أركان النظام من الطائفة، وكانت عمليات نزوح من الأحياء ذات الأكثرية العلويّة من حمص نحو الســـاحل ودمشـــق قد بدأت فعلاً تخوفًا من هكذا ســـيناريو، فضـــلاً عن مخاوف من وصـــول قوى «متطرفة ســـنيّة» إلى الحكم؛ ورغم أن المجلس الوطني الســـوري دعا العلويين لمد اليد نحو «بناء دولة المواطنة والقانون»، فإنه حســـب ديوب صـــمت العلويين لا يعني تأييد النظام بقدر ما هو الخوف من القادم.

أما مسيحيو سوريا فقد شاركوا في التظاهرات في مختلف المناطق السوريّة كما يظهر ذلك كم من المقاطع المنشـورة على يوتيوب، قالت الأم آغنس الصـليب موفدة المركز الكاثوليكي للإعلام أن 164 مســـيحيًا قتلوا في حمص وحدها بين ســـبتمبر ونوفمبر 2011 على يد «عصـابات مسلحة مجهولة الهويّة» بهدف مسبق إثارة فتنة طائفيّة، في ظل تبادل الاتهامات حول هوية هذه «العصـــابات». يقول تمام العبد الله إن مسيحيي سوريا الذين شاعت حسب ميشيل كيلو، تسميتهم تاريخيًا «سنّة المسيحية»، مشـــاركين في التظاهر وســـوى ذلك فهو «مقاربة خاطئة للواقع» غير أن توزعهم الجغرافي وعدم تمركزهم في رقعة معينة فضـلاً عن انخراطهم في المجتمع بشكل عام دون وجود كتل طائفيّة مســـيحية كما هو الحال في لبنان ومصـــر محركة للشـــارع، تســـاهم في عدم بلورة ظهورهم في الإعلام، الذي يُنتقد على «تغييب الأقليات» في

تغطيته. نقلت نيويورك تايمز أنّ جزءًا من الشـارع المسـيحي، متخوف بشـكل حقيقي من السلطة المقبلة في حال سقوط الأسد الذي أمّن له الحماية والحقوق. كما تم تناقل تقارير عن "مصادر سورية أرثوذكسية" تتهم الجيش السوري الحر بتهجير المسيحيين، رغم نفي الجيش الحر لهذه الاتهامات.

أما المؤسسـة الدينيّة الرسميّة المسيحيّة فقد نبذت الحراك متخوفة من مصير مشابه لمسيحيي العراق ومصر، ودعت لإعطاء «فرصـة للإصـلاح»،رغم ذلك فإن بعض وجوه المؤسسـة الدينية الرسميّة قد برز اسمها خلال الأحداث مثل الأب باسيليوس نصّار، فضـلاً عن فتح الكنائس أمام المتظاهرين ومقاتلي الجيش الحر سيّما في حمص؛ كما برزت العديد من الأسماء المعارضة السوريّة في صفوف المعارضة مثل جورج صبرا الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني السوري، وعدد من الناشطين الحقوقيين على الأرض مثل ميشـيل الشـمّاس وفايز سـارة، وعدد من المعتقلين السياسيين أمثال يارا نصير وروجيه سركيس، وسواهم. كذلك فإن السويداء والسلمية ذات الغالبية الدرزيّة والإسماعيلية تشهد حراكًا سياسيًا وعلى الأرض أيضًا. الجيش السوري الحر عبّر من خلال قائده رياض الأسعد عن احترامه لجميع الطوائف واعتبر شعار «لا للطائفية» أحد شعاراته الثلاث. المؤسسة الدينيّة الإسلاميّة سيّما المفتي أحمد حسون وخطيب الجامع الأموي محمد البوطي وسواهما وقفت إلى جانب النظام، البوطي اعتبر أن البلاد تتعرض «لحرب إسرائيلية»؛ رغم ذلك فقد نشط على الأرض عدد من الشيوخ والأئمة منهم الشيخ كريم راجح في دمشق وأحمد الصياصنة إمام الجامع العمري في درعا؛ كما اشـتهر من الشـيوخ الداعمين للثورة عدنان العرعور، الذي توجه إليه اتهامات بإثارة الفتنة الطائفيّة نفاها هو عن نفسه.

انتقد البعض أمثال أدونيس، الشـعارات الدينية التي ترفع في المظاهرات، وبعض الشعارات التي رفعت من قنوات سلفيّة داعمة للثورة أمثال قناة صفا من طراز «الدّم

السنّي واحد» وهو ما من شأنه أن يكون منفرًا للأقليات وقاسمًا للمجتمع؛[174] علمًا أن بثينة شـعبان كانت أول من اتهمت في 26 مارس 2011 بأن الحراك يهدف إلى «بث الفتنة الطائفيّة»،وهي «الورقة السياسية الأخيرة، التي ستلعب بها السلطة والنظام بكلّيته، خصوصاً أنّه قد استنفره في الأشهر السابقة، وذلك لتأجيل سقوطه المحتمل، بعدما فشلت كل أساليب القمع الممنهج»، كما يرى الصحفي عمار ديوب.

الفصل الخامس

ثورة الشباب اليمنية

قيام الثورة

قامت مظاهرات شـــعبية على غرار الثورة التونســـية وزادت حدتها بعد ثورة 25 يناير المصـــرية خرج المتظاهرون للتنديد بالبطالة والفســـاد الحكومي وعدد من التعديلات الدستورية التي كان ينويها علي عبد الله صـالح، مؤشر التنمية البشرية منخفض جدا في اليمن، إذ تحتل البلاد المرتبة 133 من 169 دولة يشملها التقرير والحكومة يمنية هي أكثر الحكومات فسادا سياسيا وعسكريا واقتصاديا جاء ترتيب اليمن في المرتبة 164 من 182 دولة شـملها تقرير الشـفافية الدولية لعام 2011 المعني بالفســاد، ولا تتجاوزه دول عربية أخرى سوى العراق والصومال حكم علي عبد الله صالح اليمن لمدة 33 سـنة وأسـتأثر أقاربه وأبناء منطقته بمناصـب مهمة وحسـاسـة في الدولة بدأت الاحتجاجات من جامعة صـــنعاء يوم الســـبت 15 يناير 2011م بمظاهرات طلابية واخرى لنشـطاء حقوقيين نادت برحيل صــالح وتوجهت إلى السـفارة التونسـية، رافقها اعتقال عدد من الناشطين والمتظاهرين في 23 يناير 2011م. في خطاب للرئيس في 24 يناير قال فيه "أن اليمن ليســـت تونس "، خرج ما يقارب 16،000 متظاهر في 27 يناير 2011 تنديدا بالأوضـاع الاقتصـادية والسياسية للبلاد وأعلن صــالح أنه لن يرشــح نفســه لفترة رئاسـية جديدة ولن يورث الحكم لإبنه أحمد، في 2 فبراير تظاهر 20،000 شـخص في الميادين العامة مطالبة بتنحي صــالح دون شـروط في بدايات شـــهر مارس، بدأ الأمن المركزي باســـتعمال العنف ضـــد المتظاهرين، فقتل ثلاثة أشخاص في صنعاء وشخص في المكلا وفي 18 مارس، في ما سمي بجمعة الكرامة قتل أكثر من 52 شـــخص برصـــاص قناصـــة ورغم أن اليمن من أكثر بلدان العالم تسـلحا، حاول الثوار المحافظة على سـلمية ثورتهم قدر المسـتطاع ولم يشـكل الطلبة والشـباب الذين كانوا لب الاحتجاجات أي ميليشـيات مسـلحة للتصـدي لقوات الأمن المركزي.

تأكدت هيومن رايتس ووتش من مقتل 270 متظاهراً ومارأً في الفترة من فبراير حتى ديسمبر 2011 في هجمات للأمن اليمني ومعتدين موالين للحكومة، أثناء المظاهرات المعارضة لصالح، وقد أصيب الآلاف. حتى مع استمرار الطابع السلمي للمظاهرات في الأغلب الأعم، فقد اندلعت مصادمات مسلحة في مايو 2011 بين القوات الحكومية ومقاتلي المعارضة من نخب يمنية تسعى للسلطة (معركة صنعاء 2011). ارتقت هذه المصادمات إلى مستوى النزاع المسلح غير الدولي، وقُتل فيها العديد من المدنيين، ويبدو أن الكثيرين منهم سقطوا جراء هجمات عشوائية في خرق للقانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب). في 23 نوفمبر، وسط دعوات داخلية وإقليمية ودولية لصالح بالتنحي، وقّع الرئيس اليمني على اتفاق برعاية مجلس التعاون الخليجي وبدعم من مجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأن ينقل السلطة لنائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، على امتداد ثلاثة شهور. وفي المقابل وعد الاتفاق صالح ومساعديه بالحصانة من الملاحقة على الجرائم المرتكبة أثناء رئاسته. كانت عضوية وزارة الوحدة الوطنية موزعة بالتساوي تقريباً بين حزب المؤتمر الشعبي العام الموالي لصالح وحلفائه والمعارضة السياسية.

في 21 يناير 2012 منح البرلمان اليمني حصانة كاملة لصالح وحصانة من الملاحقة القضائية على أية جرائم "سياسية"، باستثناء الأعمال الإرهابية لكل من خدموا معه على مدار رئاسته التي دامت 33 عاماً – وهي صياغة فضفاضة للغاية. يخرق قانون الحصانة التزامات اليمن بموجب القانون الدولي الخاصة بمقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. في 21 فبراير صوت اليمنيون على انتخاب عبد ربه منصور هادي – وهو المرشح الوحيد – رئيساً انتقالياً لمدة عامين.

وبموجب "آلية التنفيذ" التي تسهم في تيسيرها الأمم المتحدة، والتي تعتبر دليلاً إرشادياً للمرحلة الانتقالية، من المقرر أن تقوم حكومة هادي بإخضاع قوات الأمن – وبينها تلك التي يديرها أقارب للرئيس السابق صالح – للقيادة المدنية (هيكلة الجيش اليمني)، وإصدار قانون للعدالة الانتقالية، وصياغة دستور جديد، وإصلاح النظم الانتخابية والقضائية، وعقد انتخابات عامة في عام 2014. كما أنه من المقرر أن تنظم الحكومة مؤتمراً للحوار الوطني للبحث في شكاوى ومظالم مختلف الجماعات، بما في ذلك المتمردين الحوثيين شمالاً وأهل الجنوب.

قاوم الموالون للرئيس السابق صالح – الذي بقي رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام – الإجراءات الانتقالية، باللجوء إلى العنف. في يونيو 2012 أصدر مجلس الأمن القرار 2051 يهدد فيه بعقوبات على من يقوضون المرحلة الانتقالية. ووجهت له اتهامات من الأمم المتحدة وعدد من السفارات الغربية بمحاولة عرقلة الفترة الانتقالية هو وأبنائه وأقاربه وفي ديسمبر 2012 أبعد الرئيس هادي العميد يحيى صالح نجل شقيق الرئيس السابق من منصبه كرئيس لأركان الأمن المركزي. كما ألغى الحرس الجمهوري اليمني وأبعد العميد أحمد علي صالح نجل الرئيس السابق من منصب قائد تلك الوحدة.

في الوقت نفسه ألغى الرئيس هادي الفرقة الأولى مدرع ونحّى قائدها، اللواء علي محسن الأحمر، الذي كان قد انشق بقواته منضماً إلى صف المتظاهرين إثر هجوم 18 مارس 2011. ويعد اللواء الأحمر غريماً قديماً للواء أحمد علي صالح وهو مقرب من التجمع اليمني للإصلاح، أكبر حزب معارض في البلاد، والذي يُشار إليه عادة باسم "الإصلاح". إلا أنه كان من المتوقع أن يعرض الرئيس هادي على اللواء أحمد علي صالح واللواء علي محسن الأحمر مناصب عسكرية جديدة.

هدأت المظاهرات التي استمرت سنة وشهرا كاملا وقتل فيها 2،000 و 22،000 جرح وسجن 1،000 متظاهر وتعرض للتعذيب ولا زالت بعض الاحتجاجات والاعتصامات مستمرة التي ترى أنه لم يتم تحقيق مطالب الثورة بعد، ونسب تمثيلهم ضئيلة في الحوار الوطني اليمني وأن الأحزاب المعارضة ركبت ثورتهم ورددوا شعارات مناهضة للسعودية وإيران على حد سواء وبالذات من قبل سكان منطقة تعز حيث نسبة التعليم والتمدن أعلى من مناطق يمنية أخرى.

في 18 مارس 2011 نظّم عشرات الآلاف من المتظاهرين اليمنيين مظاهرة أطلقوا عليها اسم "جمعة الكرامة". وكانت تلك هي أكبر مسيرة تشهدها ساحة التغيير، وهي مخيم التظاهر والاعتصام مترامي الأطراف في العاصمة صنعاء. وقعت المجزرة بالطرف الجنوبي من ساحة التغيير، الذي كان وقتها ساحة للمتظاهرين المعارضين لعلي عبد الله صالح. مع انتهاء عشرات الآلاف من المتظاهرين من صلاة الظهر، بدأ مسلحون ملثمون في إطلاق النار عليهم من الشارع، ومن فوق الأشجار، ومن أسطح المنازل، بما فيها منزل محافظ المحويت.

في الأيام السابقة على إطلاق النار كان سكان المنطقة والموالون لصالح قد أقاموا جداراً حجرياً بارتفاع 2،5 متراً بين المتظاهرين والمسلحين، ثم أغرقوه بالبنزين وأضرموا فيه النيران مع بدء الهجوم، مما نشر سحب الدخان التي أخفت مطلقي النيران وحاصرت المتظاهرين، كان كل القتلى والجرحى تقريباً من المتظاهرين المصابين بالرصاص. وقد أصيب معظم القتلى في الصدر أو الرأس، وقفت قوات الأمن المركزي، التي كانت مسلحة بالعصي ومدفع مائي فقط، وقفت تتفرج بينما كان بعض المسلحين الموالين للحكومة ظاهرين للعيان، انسحب بعض المسلحين عبر طابور لقوات الأمن المركزي دون أن يستوقفهم أحد، كما قال اثنان من الشهود لـ هيومن رايتس ووتش.

بدأ بعض المتظاهرين في عملية نقل الجثامين، ملفوفة في بطانيات، إلى عيادة ميدانية في ساحة التغيير، ثم يعودون بالبطانيات وقد امتلأت بالحجارة لرميها على المسلحين. وبعد إطلاق النار على المتظاهرين وقعت اشتباكات تركزت في محيط ساحة التغيير، وخصوصا شارع الرباط وشارع عشرين وجولة المركز الطبي الإيراني بين المتظاهرين وقوات الامن المركزي. كما نشبت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي أمام حي الجامعة القديمة، حيث استخدمت قوات الأمن الرصاص الحي وعربات المياه الساخنة وقنابل الغاز، وشوهدت خمس سيارات إسعاف تنقل الجرحى.

على مدار ثلاث ساعات، قتل المسلحون ما لا يقل عن 45 متظاهراً وأصابوا نحو 200 آخرين، طبقاً لمسؤولين طبيين عند مسرح الأحداث وأقارب الضحايا ومحامين قابلتهم جميعاً هيومن رايتس ووتش. ترى هيومن رايتس ووتش أن عدد القتلى قد يصل إلى 52 قتيلاً إذا أضفنا من ماتوا على مدار الأيام التالية متأثرين بالإصابات. ورد في بيان اتهام النيابة 43 متظاهراً قتيلاً و127 آخرين مصابين. جميع من قُتلوا ونحو 40 ممن أصيبوا، تعرضوا لطلقات أسلحة نصف آلية في الرأس والصدر ومناطق أخرى من نصف الجسد العلوي، فيما وصفه مسؤولون طبيون ومحامون ومتظاهرون بأنه عمل رماة مُدربين مهرة يقصدون القتل.

في ذلك الوقت، كان المستشفى الميداني في ساحة التغيير داخل مسجد، ليس أكثر من عيادة ميدانية صغيرة. خلال دقائق أصبح المسعفون بلا حول ولا قوة إزاء هذه المجزرة. خلال نصف ساعة من توافد أول الضحايا، راح المستشفى يرسل استغاثات للتبرع بالدم. أجرى الأطباء 27 جراحة عصر ذلك اليوم، رغم أن المستشفى لم يكن به أكثر من ثلاثة أطباء، على حد قول رئيسة تمريض بالمستشفى الميداني لـ هيومن رايتس ووتش.

بعد أن حطم المعتصـــمون الجدار، بدأت موجات منهم تعبر إلى المنطقة التي يطلق منها المســلحون النار وداهموا بيت محافظ محافظة المحويت وبنايات قريبة بحثاً عن المعتدين، رغم استمرار الرصاص. داهم المتظاهرون بيت المحافظ وأشعلوا فيه النار. صـادروا عدة بنادق آلية وعبوات رصـاص من المباني، طبقاً لشـهادات شـهود وطبقاً لمقابلات أجرتها هيومن رايتس ووتش. وأســروا ما لا يقل عن 14 من المســلحين المزعومين وغيرهم من المشتبه بهم، وضـربوهم بوحشية، قامت لجنة أمنية في سـاحة التغيير باسـتجواب المشـتبه بهم وبعد سـاعة سـلمتهم إلى الفرقة الأولى مدرع للجيش اليمني، على بعد نحو كيلومتر. ورد اسم أربعة من الـــ14 مشتبه به الأصـليين في لائحة الاتهام، وتم الإفراج عن الباقين. فيما قال المعتصـمون للإعلام إن خمسـة من المشتبه في كونهم مسلحين كانت معهم أوراق هوية حكومية.

ثبت أن مذبحة جمعة الكرامة هي الهجوم الأكثر دموية على المتظاهرين في انتفاضـة اليمن التي استمرت عاماً. على مدار ثلاث ساعات، قتل مسلحون ما لا يقل عن 45 متظاهراً – أغلبهم من الطلبة الجامعيين ومنهم ثلاثة أطفال –وأصـــابوا 200 آخرين في حين لم تبذل قوات الأمن جهداً جاداً لوقف المذبحة. أضاف الغضب الذي تسببت فيه أعمال القتل هذه إلى زخم حركة الاحتجاج، التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح في فبراير 2012 على التنحي عن منصبه.

أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن وجود مؤشرات على أن عددا من كبار المسؤولين السـابقين والحاليين بالحكومة لعبوا دوراً في المذبحة ثم لم يتم اتهامهم بشـــيء. بدأت محاكمة ضـد القتلة المزعومين في سـبتمبر 2012 لكن توقفت بعد أن طلب محامو الضـحايا اتهام بعض كبار المسؤولين. هذا فضـلاً عن قيام الرئيس السـابق علي عبد الله صالح بإنهاء عمل النائب العام السابق عبد الله العلفي بعد ستة أسابيع من أعمال القتل، عندما طلب العلفي إحالة المشـتبه بهم الأسـاسـيين إلى الاسـتجواب، وبينهم

مسؤولون حكوميون. ما زال أكثر من نصف المدعى عليهم الـ 78 المتهمين بأعمال القتل، غير خاضعين للاحتجاز ويُحاكمون غيابياً في محكمة غرب أمانة العاصمة صنعاء الابتدائية. يقول محامو الضحايا بأن السلطات لم تبذل جهداً لضبطهم، رغم الأوامر المتكررة بضبط المتهمين الصادرة عن قاضي المحاكمة. ومن بين الهاربين من العدالة الشخصان اللذان يعتبران العقل المدبر للهجوم، وهما ابنا محافظ محافظة المحويت الموالي لصالح وقياديان بجهاز الأمن، بل إن وزير العدل أعلن في الذكرى السنوية الأولى لأعمال القتل أن "الجناة الحقيقيون هربوا وليس في السجن غير المتواطئين والمساندين".

تعد أعمال القتل التي شهدتها جمعة الكرامة نقطة تحول في مسار حركة الاحتجاج التي دفعت بإنهاء حُكم الرئيس علي عبد الله صالح الذي دام 33 عاماً، وقد دفعت العشرات من المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين إلى الانشقاق والانضمام إلى جانب المعتصمين. كانت هذه المذبحة المفجعة وعدد القتلى الكثيرين الذين وقعوا فيها رمزاً لرد الفعل الغاشم على الانتفاضة اليمنية، والتي قام فيها عناصر القوات الحكومية والأفراد الموالين للحكومة – بالتنسيق مع القوات الحكومية عادة – بقتل ما لا يقل عن 270 متظاهراً وإصابة آلاف غيرهم على مدار 12 شهراً قبل أن يتنحى صالح عن السلطة. فيما بعد أطلق المتظاهرون على موقع الهجوم اسم ساحة الشهداء وحولوه إلى ما يشبه المزار، تحفه صور القتلى.

تنحي صالح

تعرض صالح لمحاولة اغتيال في 3 يونيو 2011 بعد حشد أنصاره في جمعة أسموها جمعة الأمن والأمان، في الوقت الذي اسماها شباب الثورة والمعارضون جمعة الوفاء لتعز الصمود، تمت محاولة اغتيال الرئيس اليمني في مسجد دار الرئاسة،إثر انفجار

قنبلة داخل المسجد بالقصر الرئاسي وفق التقارير الرسمية أصيب صالح بحروق بالغة وظهر بعد الحادث بفترة قصيرة عبر مكالمة مع التلفزيون اليمني يشير فيها إلى سلامته من الحادث وبدى الإعياء ظاهراً على صوته واتهم "آل الأحمر" (زعماء حاشد) بالوقوف وراء الحادث ونفى صادق الأحمر الاتهامات توجه علي عبد الله صالح للسعودية وظهر في بث تلفزيوني من قصر الضيافة بالمملكة السعودية عقب نجاح العمليات وظهر بوجه محروق هدأت المظاهرات بعد توقيع "المبادرة الخليجية" والتي نصت على تسليم سلطات الرئيس للمشير عبد ربه منصور هادي ومنح صالح حصانة من الملاحقة القانونية. أثار قرار الحصانة الذي أقره البرلمان اليمني، حفيظة شباب الثورة الذين لا ينتمون لأحزاب والمؤسسات الدولية بحجة مخالفتها للدستور اليمني الذي يقر محاكمة رئيس البلاد وأعضاء الحكومة ماتوجب ذلك دون امتيازات خاصة دخلت البلاد موجة من العنف فقد سلم صالح السلطة رسمياً عقب توقيع المبادرة وبقي أبناؤه على رأس الأجهزة الأمنية في البلاد واستمر صالح بممارسة عمله السياسي كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام وتصفه الصحف الموالية بالـ"زعيم" ووجهت له اتهامات من الأمم المتحدة وعدد من السفارات الغربية بمحاولة عرقلة الفترة الانتقالية هو وأبنائه وأقاربه ولا زال يمارس عمله كسياسي بل ظهر في مهرجان احتفالي امام حزبه حزب المؤتمر الشعبي العام في 27 فبراير 2013 مظهراً دعمه وتأييده لعبدربه منصور هادي داعيا اليمنيين إلى "طي صفحة الماضي والنظر إلى مستقبل بتفاؤل "على حد تعبيره بعد ثلاث وثلاثين عاماً من حكمه بقي اليمن على ماكان عليه منذ 1978.

وفرت المبادرة الخليجية حصانة لعلي عبد الله صالح من الملاحقة القانونية فأصبحت قانوناً أقره مجلس النواب اليمني واعتبره سياديا لا يجوز الطعن فيه وهو ما يعترض عليه الكثيرون لأن الحصانة غير قانونية أصلاً ولا يقرها الدستور اليمني ولا القوانين

الدولية التي وقع عليها اليمن ويرى المحامي خالد الآنسي أن الحصانة "ليس لها أي قيمة قانونية ولا أصل قانوني وهي مخالفة لكل القوانين والأعراف والدساتير البشرية والتشريعات الدينية" على حد تعبيره وأن الحصانة أعطت صالح ونظامه فرصة لإعادة ترتيب أنفسهم من جديد. ويرى الدكتور محمد الظاهري أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء أن الحصانة تكريس للجريمة وتشجيع لها وأنه لا ينبغي للشباب اتباع الأحزاب السياسية وأهدافها التي وصفها بالـ"غير مشروعة" . ودعا الناشط توفيق السامعي إلى التظاهر وجمع التواقيع لإزالة الحصانة عن صالح والتي يرى أنها أصبحت دافعا لاستمرار ماوصفه بالـ"الإجرام" وذلك في 1 يوليو 2013

جاء في المبادرة السعودية مانصه:" يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة" ويقول سلطان البركاني أحد المقربين من صالح :"إن صالح والمؤتمر الشعبي العام أصلب من الصلب ، داعيا من يدعو لإلغائها أن يلغيها إن استطاع وأنهم في المؤتمر لا يشغلون أنفسهم بمناقشة معارضي القانون وماضون في طريقهم الصحيح" واعتبر قانيون أن قانون الحصانة يمثل إخلالا كبيرا بالمنظومة التشريعية في اليمن وعلى رأسها الدستور، لأن ما يهدف إليه القانون وما يتضمنه من نصوص يخالف هذه المنظومة، كما يشكل تنصلا من أهم الالتزامات الخاصة بضمان حقوق الإنسان، والمتمثلة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية، ويعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، ومروقا على كافة الأعراف والقيم الإنسانية

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "على السلطات اليمنية أن تبحث عن المسؤولين عن هذه الجرائم الجسيمة، لا أن تكافئهم بإعطائهم ترخيص بالقتل" وخلصت ويتسن إلى القول "من الشمال إلى الجنوب ، انتهكت حكومة صالح الحقوق الأساسية للشعب اليمني".

وشددت " دون المحاسبة على هذه الجرائم، لا يمكن ضمان انتهاء ممارسات الماضي في اليمن لفترة ما بعد صالح"

ماحدث هو استمرارية للدور السعودي السلبي في اليمن من عام 1962 وارتباط قوى سياسية بتلك المملكة عن طريق مايسمى بـ"اللجنة خاصة" فالقوى السياسية اليمنية لم تعمل لأجل اليمن أو تبدي استقلالية في القرار عن السعودية ولا زال آل سعود يعتقدون أنهم سيبقون على نفوذ لهم في اليمن عقب ماسمي بثورة الشباب وكانت المبادرة المدعومة أميركياً وسيلة ولكنها لم تتطرق للحوار الوطني فهو مشروع أميركي فالأميركيين كان يهمهم عدم انزلاق اليمن لحالة الحرب وهو الشي الوحيد الذي يتفق حوله الأميركيين وابن سعود حول اليمن – هذا مايُعتقد على الأقل ـ ارتباط السعودية بصالح وبزعماء قبليين وقادة سياسيين أمر قديم ومعروف في اليمن وتصل عدد الأموال التي تُصرف عن طريق اللجنة الخاصة لمرتزقة ابن سعود في اليمن لمليارات الدولارات من ثمانينات القرن العشرين على الأقل وحتى المنقلبين على صالح من أصدقاء وحلفاء البارحة مثل حميد الأحمر (قبلي) وعلي محسن الأحمر (عسكري) كلهم يبقون على علاقات مماثلة مع ابن سعود في الرياض.

مايسميه البركاني قانوناً ليس دستورياً ولا يوجد شيء في العالم اسمه قانون فوق الدستور خاصة إن كان مقدماً من دولة خارجية وأقره مجلس نواب فاقد للشرعية إذ لم يحتكم المواطنون والدولة للدستور فلمن يحتكمون بالضبط؟ لذلك لا توجد دولة في اليمن ووصلت البلاد إلى حالها هذه بل زعماء القبائل كانوا يذهبون لسلطان ونايف بن عبد العزيز لفض خلافاتهم مثلهم مثل أي شيخ قبيلة داخل المملكة السعودية فعندما يتحدث رجل مثل سلطان البركاني عن إتباعه للـ"قانون" هو لا يتحدث من فراغ فالدستور اليمني لم يُعتبر قانونا في اليمن على الإطلاق ومايراه ابن سعود ويقرره هو الدستور وهذه المبادرة خير شاهد.

هذه المبادرة السـعودية كانت لعرقلة أي تغيير حقيقي في بنية النظام السـياسـي في اليمن لذلك الكثير من اليمنيين يشعرون أن ماسمي بثورة الشباب كون الشباب هم من فقد حياته وضحى فيها ، لم تكن سوى أزمة سياسية بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح وكلاهما يرضى بحكم ابن سعود في اليمن. إن كان علي عبد الله صـالح بريئاً من أي تهم ماوفرت له حصـانة من الملاحقة ولما حرص على الضمانات تلو الضمانات من الأميركيين .

تداولت مواقع إخبارية مقربة من حزب التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب أخرى مشاركة في العملية الانتقالية مافيه أن السـفير الأميركي في اليمن جيرالد فايرسـتاين قال أن بلاده لا تستطيع رفع الحصانة عن صالح لإن "كل القوى السياسية وقعت عليها" أما عن عرقلة العملية الانتقالية فقال السفير حسب مانقلته تلك المواقع أن تجميد الأموال في الخارج هو مايمكنهم فعله.

الفصل السادس

الثورة المصرية

بدء الثورة

انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432 هـ. يوم 25 يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» و شباب الإخوان المسلمين. برغم التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوي سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلي تخطيط واتفاق بين كافة القوي السياسية قبل النزول إلي الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم «ليست من صنعنا». جاءت الدعوة لها احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. في عام 2008، قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 30 عاماً، من خلال موقعها على الفيسبوك، بالدعوة إلى إضراب سلمي في 6 أبريل 2008، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا من الجمهور خصوصا في مدينة المحلة الكبرى. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب «فتاة الفيسبوك» و«القائدة الافتراضية»، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك ودعا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب.

الاسباب

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958) المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17.000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير ب 30.000. وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا تتخلى عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي. مؤيدو الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح و/أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.

يعتبر أحد واهم الأسباب الرئيسية غير المباشرة في هذه الثورة، حيث أنه في ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في

الإسكندرية يوم 6 يونيو 2010 الذين قاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان. وفي يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي.

ثم تُوفي شاب في الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.

وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأن بقي له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك «سأكون على الجانب الآخر من الحاجز».

حكم حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. «نال بدعمه لإسرائيل دعماً من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة». واشتهرت حكومته بحملاتها على المتشددين الإسلامين، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر. وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادي والاجتماعي على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد.

خلال حكمه ازداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسسي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية. وعلى مستوى الشخصي، كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي. ففي تقرير لها في مؤشر الفساد سنة 2010 قيّمت مصر ب3،1 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة، حيث أن 10 تعني نظيفة جدا و0 تعني شديدة الفساد. تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.

بحلول أواخر 2010 حوالى 40% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالى 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.

مصر هي ثاني أكبر دولة في أفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر لحوالي 82 مليون نسمة. حيث أن هناك إحصائية عن زيادة عدد سكان تقول أن مصر تزداد طفلا كل «23 ثانية» أي تزداد مصر حوالى 1،5 مليون نسمة في السنة الواحدة مما يشكل ضغطاً على الموارد إذا لم توجد حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية. بينما كان عدد سكان مصر عام 1966 30 مليون نسمة، ومعظم المصريين يعيشون

بالقرب من ضفاف نهر النيل، في مساحة حوالي 40.000 كيلومتر مربع (15.000 ميل مربع)، لان هذه الأرض تعتبر هي الوحيدة القابلة للزراعة في مصر.

وصحب زيادةَ عدد السكان تدهورٌ اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشـــباب كثير منهم من حملة الشـهادات الجامعية لا يجدون وظائف مجزية إلى تكثير سـواد المعارضـة، حيث كان الشـباب العمود الفقري للثورة، فضـلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسـائل الاتصـال الحديثة واسـتخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسـني مبارك للاتصـالات في البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دورا كبيرا في اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث ارتفعت إلى 80% من الشعب منهم أكثر من 40% معدومين أي تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصـري إلى طبقتين ليس بينهما وسـط، إحداهما أقلية «تملك كل شـيء» وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانيه أغلبية «لا تملك أي شيء» وهي تمثل 80% من الشـعب وهذا هو النظام الأوليجاركي الذي تسـيطر فيه قلةٌ على الثروة مسـتولين على حق الشعب الكادح ويطلق عليه أيضاً «الرأسمالية الاحتكارية» التي يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرون السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة، محاولين إدارة دفة الحكم لمصـلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة، تشريعية كانت أو تنفيذيه بل وحتى قضائية.

تنحي مبارك

في السـادسـة من مسـاء الجمعة 11 فبراير/شـباط 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. والله الموفق والمستعان»

تدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالاً برحيله، وهتفت النساء بالزغاريد. وما هي إلا دقائق حتى عمّت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ابتهاجًا بانتصار ثورة 25 يناير وتنحي مبارك عن الحكم كما أدى ذلك إلى تجميد ارصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن اهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ومحمد المغربي وزير الاسكان السابق واحمد عز من كبار رجال الأعمال واحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم.

وكان من أهم تداعيات الثورة بدء سلسلة من التحقيقات مع رموز من نظام مبارك السابق وحبس العديد منهم علي ذمة قضايا تربح وفساد. ومن أشهر هؤلاء نجلي الرئيس السابق الذي صدر في حقهما حكما بالحبس علي ذمة التحقيقات في فجر 12 أبريل/نيسان وكذلك حكما بحبس محمد حسني مبارك نفسه ولكن لم يتسن تنفيذ الحكم نظراً لتدهور حالته الصحية فبقي رهن التحقيقات في مستشفى شرم الشيخ وحل الحزب الوطني بقرار المحكمة الإدارية العليا يوم 16 أبريل 2011 ومصادرة جميع أمواله ومقراته لصالح الدولة.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى الحكم

في الظروف الطبيعية فإن رئيس الدولة هو الذي يرأس هذا المجلس بوصفه القائد الأعلى لقوات المسلحة. وفي الفترة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 إلى يوم الإثنين 25 من رمضان 1433 هـ 13 أغسطس 2012 كان المجلس هو الذي يتولى إدارة شؤون مصر عقب تنحي محمد حسني مبارك عن الحكم إثر اندلاع ثورة 25 يناير. أصدر المجلس في 13 فبراير 2011 إعلاناً دستورياً أعلن فيه توليه حكم البلاد لمدة ستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، كما أعلن حلّ مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور في حين شكل لجنة تعمل على تعديل بعض مواد الدستور.

أعلن المجلس الأعلى في بيانه الثالث الذي أصدره مساء يوم الجمعة 11 فبراير 2011 وبعد وقت قصير من إعلان تخلي الرئيس مبارك عن منصبه، إنه (أي المجلس) ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب. توجه المجلس "بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم" وأدي الناطق باسم المجلس التحية العسكرية للشهداء. كما قدم المجلس التحية للسيد الرئيس محمد حسني مبارك "على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني، حربا وسلما وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن" في البيان ذاته. أصدر المجلس في اليوم التالي، أي 12 فبراير، بيانه الرابع والذي تعهد فيه بالإشراف على مرحلة انتقالية تضمن انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من قبل الشعب.

وقد أعلن الخبير الأمني المقرب من المجلس سامح سيف اليزل ورئيس فرع جي فور إس، بعد انقلاب 3 يوليو، أنه تعمد تمويل قوى سياسية وإطالة الفترة الانتقالية لتدمير شعبية الإخوان المسلمين.

تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الرابع الصادر في 12 فبراير 2011 باحترام كافة الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومات السابقة. كما قرر المجلس في البيان ذاته الإبقاء على حكومة أحمد شفيق، وهي الحكومة التي تشكلت أثناء حكم مبارك قبيل تخليه عن منصبه، في مكانها مؤقتاً لتصريف الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة. ثم كلف المجلس الأعلى عصام شرف في 3 مارس 2011 بتشكيل حكومة جديدة خلفاً للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في اليوم ذاته وتعد هذه الخطوة استجابة من المجلس لأحد أبرز مطالب ائتلاف ثورة 25 يناير.

الانتخابات المصرية 2012

هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و24 مايو من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو. وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ ما عد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2011. أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

الانتخابات المصرية 2014

ثالث انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثاني انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ تنفيذا لخارطة الطريق التي أعلنت عقب الانقلاب على محمد مرسي بعد المظاهرات التي طالبت برحيله وإنهاء ما اعتبروه حكم جماعة الإخوان المسلمين. وقد كانت جماعة

الإخوان المسلمين قد أعلنت في 24 يونيو استقالة محمد مرسي من جميع مناصبه بالجماعة وحزب الحرية والعدالة المنبثق عنها بعد إعلان فوزه برئاسة الجمهورية عام 2012.

وقد أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية الفترة من 15 إلى 18 مايو (تم مدها حتى 19 مايو) لاقتراع المصريين في الخارج، ويومي 26 و27 مايو (تم مدها حتى 28 مايو) لإجراء الانتخابات في الداخل. وينتخب المصريون في هذه الانتخابات الرئيس السادس لجمهورية مصر العربية. وقد تمكن من الترشح كلّ من المشير عبد الفتاح السيسي والسيد حمدين صباحي.

اختلفت هذه الانتخابات عن سابقاتها في أمور عدة، فقد دعى التحالف الوطني لدعم الشرعية لمقاطعتها وظهر ذلك في ضعف الإقبال أيام التصويت، الذي اعتبره التحالف مقاطعة ثورية لما أسماه المسرحية الهزلية، كما تم فيها استخدام شبكات التواصل الإلكتروني بشكل مكثف سواء للدعاية أو للدعاية المضادة، بالإضافة إلى أنه لأول مرة يقوم أحد المرشحين بإعلان ترشحه وهو يرتدي الزي العسكري.

قاطع الشعب المصري الانتخابات وبدأت القنوات الإعلامية المؤيدة للسيسي وانقلابه بالترويج له وبدأت تهديدات للمواطنين بغرامات لمن لا يشارك ووصلت بالقنوات الفضائية ان تنفعل وتبكي لضعف الاقبال على الانتخابات.

أعلنت نتيجة تصويت المصريين بالخارج وبلغ عدد المصوتين 318 ألف صوت (وفق ما أعلنته اللجنة المشرفة على الانتخابات)، وكان قد تم السماح لكل من يتواجد بالخارج ويحمل بطاقة الهوية المصرية بالتصويت دون الحاجة للتسجيل المسبق الذي كان متبعا في الانتخابات السابقة. وفي يوم الثلاثاء 3 مايو أعلنت اللجنة فوز المشير عبد الفتاح السيسي بنسبة 96.94%.

الفصل السابع

الدول المتأثرة بالربيع العربي والتحول الديموقراطي

ومن بين تلك الدول التي تأثّرت على نحو أو آخر بالثورات العربية، ومن ثم بادرت بالقيام ببعض الإجراءات الإصلاحية الطفيفة، سواءً التي طالت بعض الأنساق الاجتماعية أو الاقتصادية، بغرض احتواء الاحتجاجات التي اجتاحتها أو منع تكرارها، هي:

1- المملكة العربية السعودية

في يوم الخميس3 مارس/آذار عام 2011 م اجتاحت المملكة موجة من الاحتجاجات المتفرقة متأثّرة بالاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الاحتجاجات الشّبان السعوديون للمطالبة بإطلاق السجناء وبإصلاحات سياسية واقتصادية.

وقد أدّت الاحتجاجات إلى توعّد الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في خطابه يوم الجمعة 2011/3/18 م، بضرب كلّ من يحاول زعزعة استقرار المملكة، وأعلن في الوقت نفسه عن حزمة من الإجراءات الحكومية لتجنّب آثار الثورات التي وقعت في عدد من الدول العربية. وقد شملت هذه الإجراءات ما يلي:

1- تخصيص 110 مليارات ريال (نحو 29 مليار دولار) لمساعدة العاطلين عن العمل.

2- اعتماد دفعة قروض جديدة تشمل بناء نصف مليون وحدة سكنية.

3- إنفاق مليارات الدولارات لرفع أجور موظفين الدولة.

4- توفير آلاف الوظائف للعاطلين عن العمل.

5- إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

2- المملكة المغربية

لقد اندلعت في المغرب احتجاجات شعبية في 2011/2/20 م متأثّرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م. وقاد هذه الاحتجاجات الشّبان المغاربة حركة 20 فبراي بدعمٍ من الهيئات الحقوقية والأحزاب السّياسية المغربية وعموم المواطنين المغاربة، وطالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتلخّصت المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحلّ الحكومة والبرلمان الحاليين، وتشكيل حكومة مؤقّتة، فضلاً عن إقرار قضاء مستقلّ، ومحاكمة المتورّطين في الفساد، ووضع حدٍّ للبطالة خاصّة بين حاملي الشهادات العليا. كما طالبت بالاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية، وإطلاق جميع المعتقلين السّياسيين، وإقامة الملكية الدستورية على غرار الديمقراطيات العريقة واكتفاء المؤسّسة الملكية بدورها الرمزي فقط، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية.

وعلى وقع تلك الاحتجاجات شكّل الملك محمد السادس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان بدلاً من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي شكّل عام 1990م، وكان دوره استشاريًّا. كما أعلن في 2011/3/9 تشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة الفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني كاستجابة لأبرز مطالب الاحتجاجات.

وخلال جلسة استثنائية عقدتها الحكومة المغربية برئاسة الملك أقرّت عدداً من مشاريع القوانين والمراسيم المتعلّقة بمكافحة الفساد وتطبيع الحياة العامة. وأفرجت السّلطات المغربية عن190 معتقلاً سياسيًّا بينهم خمسة من القيادات السّياسية أدانتهم محكمة مغربية عام 2009 بتهم تتعلّق بما يُسمّى الإرهاب في قضية بلعيرج.

3- المملكة الأردنية

شهدت الأردن موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية السلمية التي انطلقت في مختلف أنحاء البلاد مطلع عام 2011 م متأثّرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م. وكان من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردّي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة.

وقد بدأت المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية بالانطلاق بعد صلاة الجُمعة في عدّة مُدن رئيسية ضمَّت بالمُجمل ما يَزيد عن 3،000 مُتظاهر، بما في ذلك العاصمة عمّان التي كانت أضخم مسيراتها أمام المسجد الحسيني في وسط المدينة واستمرّت حتى رأس العين، بالإضافة إلى مدن إربد والكرك والسلط وذيبان ومخيم البقعة، فيما أطلق عليه اسم يوم الغضب الأردني. واستمرّت المظاهرات خلال الأيام التالية. وعلى وقع تلك الاحتجاجات أصدر الملك الأردني عبد الله الثاني حزمة من القرارات:

1- إقالة حكومة سمير الرفاعي التي تحكم البلاد منذ ديسمبر (كانون الأول) 2009. وقد كلّف الرئيس معروف البخيت بالإسراع لتشكيل حكومة جديدة تحقّق مطالب الشّعب وتقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية سريعة لإصلاح الأوضاع في البلاد.

2- تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في مسيرة المسجد الحسيني الجمعة 2/18 والوقوف على تفاصيلها ومعاقبة الأشخاص المتورّطين في أحداث العنف.

3- إنشاء نقابة للمعلمين، بعد الإضراب الذي قام به المعلّمون، والذي أدّى لشلّ الحركة التربوية في المملكة.

4- أعلن بيان للديوان الملكي الأردني أن الملك عبد الله الثاني شكّل لجنة ملكية وكلّفها بمراجعة نصوص الدستور للنظر في أيّ تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن.

4- سلطنة عمان

لقد اندلعت الاحتجاجات العُمانية يوم الجمعة 25 فبراير عام 2011 م، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م، وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الاحتجاجات الشّبان العمانيون الذين اعتصموا في محافظة ظفار بتاريخ 25 فبراير عام 2011 م، وطالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفي 17 يناير/ كانون الثاني 2011 تحرّك المئات في العاصمة مسقط المسيرة الخضراء 1 للمطالبة بتحسين الدخل ولجم ارتفاع أسعار السلع وتكاليف المعيشة، وانتظرت الحكومة نحو شهر لتردّ على هذه المسيرة السلمية برفع الحدّ الأدنى لأجور القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاصّ.

ونشـرت دعوات للاحتجاج عبر مواقع التواصـل الاجتماعي على الإنترنت مثل الفيس بوك وتويتر للخروج يوم الجمعة 2011/2/18 م في مسيرة أطلقوا عليها اسم المسيرة الخضراء 2، وذيّلت بعض هذه الدعوات بموادّ من النظام الأساسي للدولة استند عليها في التمسـك بحقّ الدعوة للمسـيرة، وهي المادة 29، التي تتعلق بحرية الرأي والتعبير، والمادة 32 المتعلقة بحقّ المواطنين في التجمّع ضمن حدود القانون. فخرجت مظاهرة سـلمية أمام مجمع الوزارات بالعاصـمة العمانية مسـقط شـارك فيها نحو 300 من المواطنين بينهم نساء. وعلى أثر تلك الاحتجاجات أعلنت السّلطنة القرارات التالية:

1- رفع الحدّ الأدنى لأجور المواطنين العمانيين العاملين بالقطاع الخاصّ إلى مائتي ريال عماني، أي ما يعادل 519 دولاراً أميركيًا.

2- أجرى سلطان عُمان قابوس بن سعيد تعديلاً وزاريًا شمل ستّة وزراء، وعيَّن بعض المستشارين الجدد على أمل أن يحدّ ذلك من موجة الاحتجاجات.

3- رفع المخصّصـات المالية الشـهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة.

4- إنشاء هيئة مستقلّة لحماية المستهلك.

5- توفير 50 ألف فرصـة عمل للعاطلين، مع منح مبلغ 150 ريالاً عمانيًا (388 دولاراً) شهريًا لكلّ باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملاً.

6- كما أمر قابوس باتخاذ الخطوات اللازمة تجاه تحقيق اسـتقلالية جهاز الادّعاء العامّ، وهو مطلب سبق أن طالب به المتظاهرون.

7- تكليف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط لوضع مجموعة من المقترحات يتعلّق بعضها بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات، وهو أيضاً من مطالب المتظاهرين.

8- تجميد قاعدة قطع مساعدات الضمان الاجتماعي في حالة حصول أحد أفراد الأسرة المنتفعة على عمل، وهي قاعدة كانت سارية من قبل على الأسر التي تتمتع بإعانات من الضمان الاجتماعي، فكان يتمّ وقف الإعانة بمجرّد حصول أحد أفراد الأسرة على عمل.

9- أقال السلطان العماني أهمّ وزيرين في حكومته، هما: الفريق أوّل علي بن ماجد المعمري، وزير المكتب السّلطاني (أكبر جهاز أمني في سلطنة عمان)، ووزير ديوان البلاط السّلطاني علي بن حمود البوسعيدي. وهما الوزيران اللذان كان يطالب الشّعب العماني بتنحيتهما.

10- شكّل السلطان حكومة جديدة ضمّت 12 وجهاً جديداً بينهم أعضاء من مجلس الشّورى، وغاب عنها وزراء طالب المحتجّون بإقالتهم.

11- أصدر السّلطان قابوس مرسوماً يقضي بالاستقلال الإداري والمالي للادّعاء العام، كجزء من الاستجابات الرسمية لمطالب الاحتجاجات ومسيرات عمان المطلبية، مما يعني أن علاقة جهاز الادّعاء العام بالمفتش العام للشرطة قد انتهت.

12- أصدر السّلطان مرسوماً يقضي بمنح مجلس عُمان (البرلمان) صلاحيات تشريعية ورقابية، وزيادة المعاشات الشهرية للأسر المستفيدة من قانون الضمان الاجتماعي بنسبة 100%. كما أمر بزيادة قيمة المستحقّات التقاعدية لجميع

الخاضعين لقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العُمانيين بنسبة تصل إلى 50% للفئات المستحقة لأقلّ معاشٍ تقاعديّ.

13- أقال السّلطان سعيد المفتّش العام للشرطة والجمارك، الفريق مالك بن سليمان المعمري، وعيّن مكانه حسن بن محسن الشّريقي، المرافق العسكري للسلطان، بعد أن رقّاه إلى رتبة فريق. وكان متظاهرون قد طالبوا بإقالة المفتش العام للشرطة والجمارك على خلفية الصدامات التي حدثت بين رجال الشرطة والمتظاهرين في صحار، وقتل فيها شخص واحد على الأقلّ وأصيب آخرون.

14- أصدر السّلطان قابوس بن سعيد عفواً عن 234 اعتقلوا في المظاهرات.

ومما سبق يلحظ أنّ التأثيرات العامة لثورات الربيع العربي تتفاوت على عمليات الإصلاح السّياسي والتحوّل الديمقراطي باختلاف طبيعة كلّ وحدة سياسية عربية وخصائصها. فما تحقّق من تغيير في تونس ومصر وليبيا يختلف عمّا حدث من إصلاحات في السعودية والمغرب والأردن وعُمان.

كما هناك اختلاف في التأثيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في تلك البلدان التي قامت ببعض الإصلاحات، كالدول المشار إليها أعلاه. وهذا يُعزّز صحة الفرضية العامّة للدراسة، التي تؤكّد وجود تباين حقيقي في التأثيرات العامّة التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على عمليات الإصلاح والتحوّل الديمقراطي، نظراً لاختلاف طبيعة كلّ وحدة سياسية عربية وخصائصها.

وعليه، فإنّ معظم الحكومات في العالم العربي التي اجتاحتها الاحتجاجات، تأثّرت بثورات الربيع العربي، وعلى إثرها قامت كلّ وحدة بإجراء مجموعة من الإصلاحات المتفاوتة نسبيًّا عن الوحدة الأخرى. ذلك تمّ بغرض تفادي شبح الثورات أو احتواء تلك

الاحتجاجات. وهذا يُعزّز أيضاً من صحّة الفرضية العامة للدراسة. ولكنّ هذه الإصلاحات، وبحسب العديد من المؤشّرات، لا ترقى إلى الآمال الشعبية المرجوّة، كما أنّها غير كافية لطرد شبح الثورات عن تلك البلدان، كما أنّها لن تستطيع أيضاً أنْ تحرّك عجلة الإصلاح فيها.

وبما أنّ الأمر كذلك، فإنّه من غير المستبعد أن تستمرّ وتتسع الاحتجاجات في تلك البلدان وتتحوّل لاحقاً إلى ثورات شعبية واسعة تتمكّن من إسقاط الأنظمة أو تتحوّل إلى ثورات مسلحة وحروب أهلية. ففي حال توقّفت الثورات، بسبب المعالجات المؤقّتة يمكن أن تعود ثانية في أيّ لحظة وبزخم أكبر، طالما أنّ الأسباب والدّواعي لا زالت قائمة. بَيْدَ أنّ الذين وصفوا تلك العمليات الإصلاحية، التي أقدمت عليها بعض الأنظمة بالمهدّئات المسكّنة، لتفادي عدم عودة الاحتجاجات في بلدانهم، كانوا محقّين في ذلك التوصيف، ولعلّ ما يجري في اليمن خير مثال على ذلك.

ثورات الربيع العربي والتحوّل الديمقراطي

يمكن النظر إلى الاحتجاجات والثورات الشعبية التي يشهدها العالم العربي اليوم، بوصفها صراعاً بين قوى الاستبداد القديم وقوى التحرّر الجديدة. وما يجري في دول الربيع العربي تحديداً، هو مخاض قاسٍ ونضال معقّد نحو التحوّل الديمقراطي المنشود، الذي قد يأخذ زمناً طويلاً، بحسب باحثين، أو قصيراً بحسب آخرين. لكنه في النهاية، وبحسب باحثين كُثُر، قد يفضي إلى إقامة دول ديمقراطية قوية وفاعلة، تكون معبراً لانتقال أو تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية في المنطقة العربية.

وكما تمّ الإشارة سابقاً، فإنّ التحوّل الديمقراطي المقصود به هنا، هو عبارة عن حدوث عملية تبدّل أو تغيير جذري وشامل في بنية المجتمع، وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافّة الأنساق الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك

النظم السّياسية السّلطوية القائمة، التي غالباً ما يُستبدلُ بها نظماً ديمقراطية فاعلة وحديثة تؤمن بالتعدديّة السّياسيّة والتداول السّلميّ للسلطة، من خلال الممارسة الديمقراطيّة عبر صناديق الاقتراع، إلى جانب الإيمان بحريّة التعدديّة الدينيّة والمذهبيّة والقوميّة والثقافيّة والاجتماعيّة للأقلّيّات وحمايتها.

وعليه، فإنّ التحوّل الديمقراطي المقصود لا يقتصر على النظم السّياسية فحسب، وإنما يطال بنية المجتمع بعد أنْ تتعزّز فيه قيم ومبادئ الديمقراطية بحيث تشكّل فلسفته الخاصّة. وبحسب برهان غليون، فإنّ سيرورة الانتقال الديمقراطيّ المطلوبة في بلداننا، تكمن في العمل على تغيير وعي الأفراد وتعزيز فرص تعاونهم وتضامنهم وتنظيمهم. فهي ثمرة جهدٍ متواصلٍ محورُه الحقيقيُّ تحريرُ الإنسان، وقبل ذلك تحرّر أولئك الذين يؤمنون بتحرير الإنسان أو يعملون في حقله، من ثقافتهم غير الديمقراطيّة وأساليب عملهم التقليديّ.

فهذا التراكمُ الثقافيّ والسّياسيّ والاستراتيجي هو الذي يمهّد عادةً لنقلة كيفيّة، ويجعل من الانتفاضات والثورات المُحْتملة شيئًا آخرَ غيرَ التمرُّدات الشعبويّة، التي أدّى إخفاقُها إلى تعزيز الاستبداد.

إمكانية التحول الديمقراطي

كما أنّ قيام الثورة ونجاحها في إسقاط النظم وحده ليس شرطاً كافياً لإحداث تحوّلات عميقة في بنية المجتمع تؤدّي بالضرورة إلى الديمقراطية، فهناك العديد من الثورات التي حدثت في العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمّت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدل بها ديكتاتوريات أخرى.

ولقد مرّت العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وحتى العالم العربي بمراحل مبكّرة من التحوّل الديمقراطي، لكنّ الكثير من حكوماتها فشلت في تحقيق الديمقراطية. لكن ما هو متيقّن منه، أنّ الثورات الشـــعبية، وإنْ لم تفضِ إلى تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية، إلا أنها تحدث غالباً تغييرات كبرى وعميقة على صُعُدٍ عدّة.

وبما أنّ الثورات العربية لم تكتمل مراحلها ولم تنجز أهدافها كاملة، ولم تســـتقرّ بعد، فإنّ الوقت لا زال مبكّراً لإعطاء حكمٍ قاطعٍ حول مدى تأثيراتها العميقة في البنية الاجتماعية والنظم السّياسية في المستقبل القريب أو المتوسط أو حتى البعيد أيضاً. لكن، وبحسب المؤشّرات الراهنة، يمكن رصد ثلاث اتجاهات، لكلّ واحدٍ منها فريق له قراءته الاستشرافية الخاصّة، حول إمكانية الثورات العربية على إحداث تغيرات جذرية تقود إلى تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية، ســـواءً على صـــعيد بلدان الربيع العربي أو المنطقة العربية عامة.

الاتجاه الأوّل: يرى في الثورات الربيع العربي إمكانية حدوث تحوّلٍ ديمقراطيّ، لكنه يتطلّب جملة من الشّروط علماً بأنه سيأخذ وقتاً طويلاً.

وغالباً ما يســـتحضـــر هذا الفريق في أذهانهم تجارب الثورات التاريخية الســـابقة التي أحدثت تحوّلات هائلة وعميقة في العديد من الدول، كالثورة الفرنسـيّة التي اندلعت عام 1789 وامتدّت حتى 1799، وأثّرت بشـــكل بالغ العمق على فرنســـا وجميع أوروبا. لكنها لم تترسَّـــخ مبادئها في عموم أوروبا إلا بعد أكثر من خمســـة عقود من الزمن تقريباً أو أكثر.

كما يرى أصـــحاب هذا الاتّجاه أيضـــاً وجود معوّقات من شـــأنها إعاقة عملية الانتقال نحو الديمقراطيّة، بسَـــلاســـة وبسُـــرعة، في بلدان الربيع العربيّ، أبرزها ما هو متعلّق بالبنية الفكريّة – السّـــياســـيّة لمجتمعات هذه الأقطار الثائرة. وانطلاقًا من تحليل هذه

البنية، رصد الباحث فاخر جاسم جملةً من هذه المعوّقات، منذ مطلع العقد الثاني من الألفيّة الحاليّة.

أوّلها: انحسارُ الفكر الليبراليّ الديمقراطيّ في هذه البلدان.

وثانيها: ضعفُ الوعي السّياسيّ في مجتمعاتنا، وهو ما يُصعّب فهْمَ لغة الخطاب السياسيّ المتداوَل الآن، التي تؤسّسه أهدافٌ وشعاراتٌ كبرى من قبيل: الديمقراطيّة، ودولة الحقّ والقانون، والانتخابات، والدولة المدنيّة.

وثالثُها: أسلوب التفكير الشّموليّ لدى أطراف المشهد السّياسيّ العربيّ.

الاتجاه الثاني: يشاطر الاتّجاه الأول في إمكانية حدوث تحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، بسبب فعل الثورات الشعبية، ولكن يختلف عن الفريق الأول في المدّة الزمنية التي سيستغرقها ذلك التحوّل، وكذلك في نوعية المعوقات المعرقلة أو المعيقة.

فالمفكر العربي عزمي بشارة، بحسب الباحث رضوي، وهو ينتمي إلى هذا الاتّجاه، ينفي أنْ تكون ثورات الربيع العربيّ بحاجة إلى مثل هذا الزمن؛ لاعتبارات متعدّدة، أبرزها: وجود مؤسّسات دولة، وجيوشٌ حديثة، ووسائلُ اتّصال متطورة، وفئات المثقفين والطبقات الوسطى، وصَيْرُورة تشكّل الأمم فبشارة يرجّح الانتقال السّريع نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي، لتوفّر الشروط الآنفة الذكر.

الاتجاه الثالث: وهم الذين لا يرون فيها القدرة على إمكانية صنع أيّ شكلٍ من أشكال التحوّل الذي يفضي إلى الديمقراطية، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث يرون أنّ هذه الثورات لا تعدو أكثر من كونها مؤامرات كونية أو ردّات فعل عبثية، إذا أحسن الظنّ بها، وبالتالي ستقود إلى فوضى مدمّرة، ومن غير المستبعد أن تعيد

أيضاً إنتاج الاستبداد ثانية لكن بصورة أشدّ وأقسى، وإنْ كان بشكل مختلف عن ذي قبل.

ويستشهد أصحاب هذا الفريق بما يجري حاليًا من فوضى عارمة وصراع حادّ وانقسامات عميقة وعدم استقرار في كلٍ من تونس ومصر، على الأقلّ، وذلك بعد وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم هناك.

فرص التحوّل الديمقراطي

يبدو أنّ الثورات العربية تمثّل اليوم الفرصة الذهبية الأنسب لإحداث تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية، ليس في دول الربيع العربي فحسب، وإنّما في المنطقة العربية ككلّ، وذلك لمجموعة أسباب، أبرزها سببان:

أولاهما، أنّ الأنظمة العربية القائمة، وبحسب سلوكها الراهن، تمثل عقبة رئيسة أمام أيّ تحوّل ديمقراطي في بلدانها وعموم المنطقة، كما أنّها لن ولم تساهم أو تشارك حتى في صناعة هذا التحوّل، مما يعني أنّ السبيل الوحيد إلى إحداث أيّ تغيير نحو الديمقراطية في المنطقة العربية لن يمرّ ولم يتمّ إلا عبر بوابة الثورات، فهي طوق الخلاص الوحيد من الاستبداد والمعبر المتاح لإحداث التحوّلات الكبرى.

ثانيهما، أنّ انتشار الديمقراطية في العالم الحديث، كما عوّدتنا التجارب، قد جاء على شكل موجات، بسبب الثورات غالباً وليس نتيجة أيّ أسباب أخرى. فقد اندلعت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية، وهو ما مَثّل بداية التحوّل الديمقراطي في أوروبا والأمريكيتين في القرن التاسع عشر. إلا أنّ هذه الموجة قد انحسرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية. ثم ظهرت الموجة الثانية من الديمقراطية غداة

الحرب العالمية الثانية، التي شـــهدت إعادة انتشـــار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية إلي اليابان، والهند، وبعض الدول المستقلّة حديثاً عن الاستعمار.

وفي تطوّر لاحق، بدأت الموجة الثالثة في أوائل الســـبعينيات مع عمليات الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية: إســـبانيا، والبرتغال، واليونان، وأيضـــاً مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية والوســطى. ويُلاحظ أن هذه الموجة أصبحت أكثر اتّساعاً بفعل تفكّك الاتحاد السوفيتي، وتداعي جدار برلين عام 1989، حيث تحوّلت كلّ أوروبا الشرقية والوسطي تقريباً إلى الديمقراطية بما في ذلك روسيا، كما أنّ الكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أطاحت بحكامها السّلطويين واتّجهت صوب الديمقراطية.

وفي أوائل القرن الواحد والعشــرين شــهدت العديد من الدول ما عُرف بالموجة الرابعة للديمقراطية، التي سـمّاها البعض بالثورات الملوّنة أو الثورات الانتخابية، وقد ضـمّت هذه الموجة عدد من دول أوروبا الشـــرقية، وهي: ســـلوفاكيا، وكرواتيا، وصـــربيا، وجورجيا، وأوكرانيا ويشـــهد العالم في الوقت الرّاهن العديد من الثورات في المنطقة العربية التي جاءت بشكل أساس تطالب بالديمقراطية والقضاء على النظم التسلّطية، وهو ما أطلقت عليه العديد من الكتابات الغربية بربيع الديمقراطية العربي أو الموجة الخامسة للتحول الديمقراطي.

وعليه، فإنّه يمكن للثورات العربية أنْ تُفضـــيَ إلى تحوّل ديمقراطي في بلدان الربيع العربي، والمنطقة عموماً، إذا ما تجاوزت العقبات والتحدّيات الداخلية والخارجية التي تقف أمامها، وتوفّرت الشروط والضّمانات لصنع ذلك التحوّل المأمول، وليس مهمًّا أن يتمّ ذلك التحوّل في فترة قصـــيرة أو طويلة، بقدر ما ينبغي أنْ يســـلك ذلك التحوّل المسـار الصـحيح الذي يُفضـي في النهاية إلى الديمقراطية، عبر إقامة نظم ديمقراطية

حديثة وفاعلة، تســـاهم في عملية التحوّل وتغيير واقع الشـــعوب العربية إلى ما هو أفضل.

ويؤكّد المفكّر العربي عزمي بشـــارة أن الثورات العربية ذاهبة نحو التحوّل الديمقراطي لا محالة.كما يرى أنّ الثورات التي حدثت في العالم العربي، هي ثورات ديمقراطية؛ لأنّ المبادئ والقيم التي نادى الثوار بتحقيقها (الحرية، والمواطنة، والكرامة، والعدالة) هي مبادئ الديمقراطية نفسها، ولأنّها لم تحدث بسبب إرادة حزب سياسيّ واحد، وإنّما شارك في صناعتها جميع الأحزاب والفئات الاجتماعية، كما أنّ الأحزاب الاسلامية التي وصـــلت إلى سـدّة الحكم لم تأتِ إلا من خلال تأكيدها على تطبيق مبادئ وقيم الديمقراطية.

فالربيع العربي، مع كلّ ما فيه من صعوبات وتحدّيات وقصور وإخفاقات، لا زال يمثّل بداية عصـــر جديد للعرب قاطبة، ولحظةً تاريخيّة فارقة في حياتهم السّـياســـية والاجتماعية والثقافية، وليس مستبعداً أنْ يفضـيَ إلى تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية، إذا ما تمّ توفير مســـتلزمات التحوّل وشـــروطه، وعلى رأس تلك الاشـــتراطات خلق التوافقات العميقة بين مختلف القوى السّياسية والاجتماعية التي ساهمت في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية في دول الربيع العربي، وإشـــراكها في عملية قيادة التحوّل وصناعة القرار السّـياسـي، وقطع الطريق أمام أيّ نزعة تفرّد حزب واحد في الحكم، وغيرها من المستلزمات التي تهيئ الأرضية الملائمة لحدوث ذلك التحوّل.

الفصل الثامن

الربيع العربي والإسلام السياسي

(أ) حركة النهضة في تونس

تأسّست حركة النهضة، وهي الحركة الإسلامية الأبرز في تونس، عام 1972م. وفي عام 1974 سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة. في عام 1979 أقيم بشكل سرّي المؤتمر المؤسّس للجماعة الإسلامية، في مدينة سوسة، وتمت فيه المصادقة على قانونها الأساس الذي أنشئت على أساسه هيكلة التنظيم. وقد أعلنت الحركة رسميًا في مؤتمر صحفي عن نفسها عام 1981 م

ويعتبر أستاذ الفلسفة والمنظّر الإسلامي الشهير وعضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين راشد الغنوشي، الذي عاد إلى تونس بعد أكثر من 21 عاماً من اللجوء السّياسي ببريطانيا، من أبرز مؤسّسيها، وكذلك المحامي عبد الفتاح مورو، وحمادي الجبالي، والدكتور المنصف بن سالم.

الحركة لم تعلن نفسها في بيانها التأسيسي أنها مرتبطة بالإخوان، ولم تنفِ ذلك أيضاً. تقول بعض المصادر إنّ الحركة قامت على منهج وفكر الإخوان المسلمين. لكنّ الصحفي صلاح الدين الجورشي يذكر أن رئيس الحركة راشد الغنوشي يعتبر حركة الإخوان حليفاً ولكنّها ليست مرجعية.

نشاط الحركة:

اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم. وحكم على الغنوشي ومورو بالسّجن لعشر سنوات ولم يفرج عن الأول إلا في أوّل

1984 إثر وساطة من الوزير الأول محمد مزالي، في حين أطلق سراح الثاني عام 1983 م.

وشهد منتصف الثمانينيات صعوداً للحركة وتنامياً للصدامات مع السّلطة. كما شهدت الصّدامات أوجها سنة 1987 مع الحكم على الغنوشي بالأشغال الشاقّة مدى الحياة واتّهام الحكومة للحركة بالتورّط في التفجيرات التي استهدفت 4 نزل في جهة السّاحل. ويشتبه تورّط حركة النهضة في أعمال عنف، منها الاعتداء على شعبة التجمّع الدستوري الديمقراطي في باب سويقة في 17 فيفري 1991 وكذلك تفجيرات نزل في سوسة والمنستير سنة 1986 مما أسفر على جرح 13 سائحاً.

ورحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في 7 نوفمبر 1987، فيما قام النظام الجديد منذ الأشهر الأولى بالإفراج عن أغلب أعضاء الحركة المسجونين. في 7 نوفمبر 1988 كانت الحركة من الممضين على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا إليها الرئيس بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السّياسي في البلاد. شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية في أبريل 1989 تحت لوائح مستقلة متحصّلة (حسب النتائج المعلنة) على حوالي 13% من الأصوات. في 1989 غيّرت الحركة اسمها إلى حركة النهضة للتقيّد بقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني إلا أنّ طلبها بالترخيص جوبه بالرفض من طرف السّلطة.

وفي عام 1989 غادر راشد الغنوشي البلاد في اتجاه الجزائر، وقد تولى الصّادق شورو رئاسة المكتب السياسي للحركة منذ أبريل 1988. وفي عام 1992 حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديًّا وعضواً في الحركة بأحكام وصلت إلى السّجن مدى الحياة. واصلت السّلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتمين للحركة وسط انتقادات واسعة من جمعيات حقوق الإنسان. ورغم الإفراج عن أغلب عناصرها المسجونين

بقيت نشاطات الحركة محظورة بشكل كلّي في تونس، واقتصر نشاطها المعروف على أوروبا وأمريكا الشمالية في أوساط التونسيين في الخارج حتى سقط حكم بن علي. يرأسها حاليًّا راشد الغنوشي الذي رجع من المنفى في لندن وينوبه عبد الفتاح مورو.

وبداية سنة 1990 اصطدمت الحركة بعنف مع السّلطة وقد بلغت المواجهة أوجها أثناء أزمة حرب الخليج. في 1991 أعلنت الحكومة إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي. وقد شنّت قوات الأمن حملة شديدة على أعضاء الحركة ومؤيّديها، وقد بلغ عدد الموقوفين8000 شخص. واعترفت الحركة بمسؤوليتها عن أحداث باب سويقة فقط في فيفري 2011 م، مؤكّدة أنها أخطاء فردية من قبل بعض شباب الحركة الذين كانوا يعانون من القمع وفي ظلّ غياب قيادات الحركة، سواءً بالنفي أو بالسّجن.

وفي أعمال الجمعية العمومية الثالثة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، التي انعقدت في مدينة اسطنبول بتركيا قبل الثورة التونسية بأشهر، التقى الشيخ حسن الصفار، أحد أبرز الزعماء السّياسيين الشيعة في المملكة، بزعيم حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي، وتبادلا الحديث حول الأوضاع في العالم العربي بما في ذلك الوضع التونسي، ولم يَرَ حينها الغنوشي أيّ أفق للتغيير في ظلّ حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي

إنّ هذا الحدث يعكس أمرين:

الأول: أنّ الثورة في تونس لم تكن في حسبان حتى زعيم حركة النهضة التي وصلت مؤخّراً إلى سدّة الحكم.

والثاني: أنّ حركة النهضة لم تكن متهيئة بشكل تامّ لإدارة الدولة، إذ لم يكن في حسبانها أن تكون في واجهة المشهد السّياسي الجديد في تونس.

والأكثر من ذلك، أنّ الحركة لم تشارك بشكل مباشر في تفجير الثورة أو قيادتها. والأمر ذاته ينسحب على حركة الإخوان وحزب النّور السلفي، اللذين تصدّرا المشهد السّياسي في مصر، بعد سقوط مبارك.

وهذا يعني، بحسب الباحث التونسي صلاح الجورشي، أنّ الأيديولوجيا لم تكن حاضرة عندما اندلعت المواجهات، التي قادها الشّباب المهمّش اجتماعيًّا وسياسيًّا ضدّ تعسّف النظامين. ولقد فوجئ الجميع بمن في ذلك الإسلاميّون بالمنعرج الذي اتّخذته تلك التحرّكات الاحتجاجية، كما لم يتوقّعوا الانهيار النفسي السريع للرئيس بن علي ومغادرته البلاد، أو الاضطراب والتردّد الذي أفقد مبارك القدرة على التفكير.

ولذلك كانت الثورة كالهدية الإلهية للشعب التونسي ولحركة النهضة التي تمكّنت في ظرف وجيز من ترميم صفوفها، وإحياء شبكاتها القديمة والمبعثرة، وبلورة برنامج سياسيّ جاء على عجلٍ وتضمّن وعوداً كثيرة، وتميّز بالشّمول وحسن الإخراج والاعتدال السّياسي.

وبعد فوز حركة النهضة بأكثر المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، وجدت نفسها مخيّرة بين البقاء خارج السّلطة في انتظار أوضاع أفضل، أو التوجّه نحو مشاركة محتشمة وموزونة في حكومة وطنية ممثّلة لجميع الأطراف الفاعلة، أو أن تتولّى تشكيل حكومة تكون هي المحرّك لها، وهو السيناريو الذي اختارته، وبذلك وضعت نفسها في قلب الإعصار.

الاعتراف بالحركة:

لم يُعْتَرفْ بها كحزب سياسيّ في تونس إلا في 1 مارس 2011 من قبل حكومة محمد الغنوشي (2011) المؤقتة، وذلك بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 م. وبعد فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي عقدت الحركة مؤتمراً تاريخيًّا، وهو أوّل مؤتمر علني بعد ثورة الحرية وبعد وصول النهضة للسّلطة، قال فيه الغنوشي: التحدّي الأبرز لهذا المؤتمر هو الحفاظ على الخطّ المعتدل للحركة لتكون حاملة لتطلّعات التونسيين وآمالهم في حياة أكثر رخاء.

وفي المؤتمر تمّ انتخاب قيادات جديدة للحركة شملت الرئيس والأمين العام وأعضاء المكتب التنفيذي إلى جانب تحديد الاستراتيجيات السّياسية والاجتماعية التي ستنتهجها الحركة في الفترة المقبلة، كما نوقشت فيه العديد من المواضيع، أهمّها: موضوع هويّة البلاد، وموقع الدين في السّياسة، والسياسات الاجتماعية والثقافية.

وتعتبر حركة النهضة في الوقت الحاضر من بين أهمّ الأحزاب السّياسية في تونس. إذ تشكّل الحركة حاليًّا الطرف الرئيس في الحكم بالتحالف مع حزبين يساريين المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. وأصبحت أكبر قوة سياسية في تونس منذ فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي بحيازتها أكثر من40% من المقاعد.

موقف الحركة من الديمقراطية:

الشعارات الجديدة المنسجمة مع قيم الديمقراطية، التي رفعتها حركة النهضة، هي أحد الأسباب التي أوصلتها لسدّة الحكم. ولكن لا زال الكثير من الباحثين إلى جانب

شريحة واسعة من المواطنين في بلدان الربيع العربي يشكّكون في صدق نيّات تلك الحركات، خصوصاً فيما يتعلّق بتطبيق الديمقراطية على الأرض. فحركة النهضة اليوم على المحكّ. والأخيرة، بحسب الباحثة مريم التايب، لا ترى بأنه من الضروري النّص في الدستور على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصّة تلك المتعلّقة بحرية التعبير والصحافة، معتبرة بأنّ لتلك الحريات حدوداً دينية وأخلاقية.

وهنا يطرح التساؤل حول التناقض في مواقف حركة النهضة، فهي تتبنّى الديمقراطية وتصرّ عليها، من جهة، وترفض مبادئها من جهة أخرى، حتى إنّ خميّس الماجري، القيادي السّابق في حركة النهضة، أكّد في تصريح صحفي بأنّ قياديّي حركة النهضة كانوا سلفيين يكفّرون الديمقراطية ولا يسعون إلا إلى تطبيق الشريعة قبل أن يصبحوا ديمقراطيين. كما اتّهمت الإعلامية والحقوقية نزيهة رجيبة، حركة النهضة بأنّها حركة إيديولوجية لا تؤمن بالديمقراطية وبالتداول السّلمي على السّلطة.

وما زال موضوع الحرّيات وحقوق الإنسان يثير الجدل بين الإسلاميين، بسبب آثاره التي تتناقض أحياناً مع القيم الإسلامية. ويظلّ موضوع حقوق المرأة والمساواة من أصعب وأعقد المجالات، التي يتعامل معها الإسلاميون في محاولاتهم عدم التناقض مع القيم والمبادئ العالمية، التي تأخذ طابعاً إنسانيًّا شاملاً بعد أن تبنّتها المنظّمات والهيئات الدولية.

(ب) حركة الإخوان (العدالة والحرية) في مصر

تأسّست جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 م على يد المرشد الأول حسن البنّا، في مدينة الإسماعيلية، وما لبثت أن انتقلت إلى القاهرة. وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، ووصلت

الآن إلى اثنين وسبعين دولة، تضمّ كلّ الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارّات الستّ. وهي جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة.

وذكر يوسف ندا، مفوّض العلاقات السّياسية الدولية لدى جماعة الإخوان المسلمين، في حديث أجرته معه صحيفة المصري اليوم في 27 مايو سنة 2008 في سويسرا، أن عدد الإخوان المسلمين في العالم تجاوز المئة مليون فرد حسب آخر إحصاءات الجماعة عام 2007، وقد ذكر هذا العدد من قبل في مقابلة مع قناة الجزيرة في برنامج بلا حدود.

وفي ندوة بجامعة ديلا وير الأمريكية قال البروفيسور فوّاز جرجس، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمتخصّص في شؤون الشرق الأوسط بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن: إنّ جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثل حاليًّا الإسلاميين المعتدلين، هي الجماعة الأوفر حظًّا بالفوز بنسبة لا تقلّ عن 25% إلى30% ليس من أصوات المصريين فحسب وإنما جميع المسلمين البالغ عددهم أكثر من 1.3 مليار؛ إذا ما دخل الإخوان في الدول العربية والإسلامية أية انتخابات حرّة ونزيهة.

وبالنسبة لتعداد الجماعة في مصر، ذكر الدكتور عبد الحميد الغزالي، المستشار السّياسي للمرشد، أنّ عدد الإخوان في مصر وصل إلى خمسة عشر مليون إخواني، منهم عشرة مليون يسمّون إخواناً عاملين والخمسة مليون الآخرون مؤيّدون لأفكارها، وذلك في حوار له مع صحيفة المصري اليوم بتاريخ 29 أكتوبر 2009م: نحن في مصر، والحمد لله، وصلنا إلى رقم 15 مليون إخواني، حيث يوجد 10 ملايين يسمّون إخوان عاملين في الجماعة، بينما الخمسة الآخرون مؤيّدون لأفكارها،

وهذه ليست أمانٍ، ولكنها إحصائيات، أمّا عن عدد الإخوان خارج مصر فلا أعرف الرقم بالضبط.

وبدأ نشاط الإخوان المسلمين في مصر كحركة جامعة شاملة تحقق العدالة والإصلاح الاجتماعي والسياسي. وتضمّ الحركة مجموعة من المنظّرين والمرشدين والقادة، أمثال: سيّد قطب، وفتحي يكن، وأحمد ياسين، ووجدي غنيم، وراشد الغنوشي، ويوسف القرضاوي، وحسن الهضيبي، وعمر التلمساني، ومحمد حامد أبو النصر، ومصطفى مشهور، ومأمون الهضيبي، ومحمد مهدي عاكف، ومحمد بديع، وآخرون.

وفي ثلاثينيات القرن العشرين، زاد التفاعل الاجتماعي والسياسي للإخوان المسلمين وأصبحوا في عداد التيارات المؤثّرة سياسيًا واجتماعيًا.

وفي عام 1942، وخلال الحرب العالمية الثانية، عمل الإخوان على نشر فكرهم في كلٍّ من شرق الأردن وفلسطين، كما قام الفرع السّوري بالانتقال إلى العاصمة دمشق في عام 1944. وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسيّة في مصر والكثير من الدول العربية. وتتبع حركة الإخوان جماعات وحركات عدّة كالحرية والعدالة، العدالة والتنمية، التجمّع الوطني للإصلاح والتنمية، حركة حماس، حزب التجمّع اليمني للإصلاح، جمعية الإصلاح الاجتماعي، حركة النهضة، وغيرها.

أهداف ووسائل التربية

طبقاً لمواثيق الجماعة فإنّ الإخوان المسلمين يهدفون إلى إصلاح سياسيّ واجتماعيّ واقتصاديّ من منظور إسلاميّ شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون، مثل: الأردن، والكويت، وفلسطين، والسعودية. كما أنّ الجماعة لها دور في دعم عددٍ من الحركات الجهادية التي تعتبرها حركات مقاومة

في الوطن العربي والعالم الإسلامي ضدّ كافّة أنواع الاستعمار أو التدخّل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين، وحماس العراق في العراق وقوات الفجر في لبنان.

وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم. وشعار الجماعة الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا.

وللإخوان عدّة وسائل لها أبعاد تربوية وتنظيمية ذكرها الدكتور علي عبد الحليم محمود (عضو الهيئة التأسيسية) في كتابه الشهير (وسائل التربية عند الإخوان المسلمين)، وهي: الأسرة، والكتيبة، والرحلة، والمعسكر، والدورة، والندوة، والمؤتمر.

الهيكل التنظيمي

وطبقاً للمادة 9 في اللائحة الداخلية للإخوان المعدّلة عام 1948 م، يحتلّ المرشد العام المرتبة الأولى في الجماعة باعتباره رئيساً لها، ويرأس في الوقت نفسه جهازي السّلطة فيها، وهما: مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام.

ويعتبر مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، وهو المشرف على سير الدعوة والموجّه لسياستها وإدارتها. ويتمّ اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع السّري، ومدّة العضوية فيه محدّدة بأربع سنوات هجرية.

كما أنّ مجلس الشّورى العام – أو كما كان يسمّى الهيئة التأسيسية – هو السّلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين، وقراراته ملزمة، ومدّة ولايته أربع سنوات هجرية. وتتضمّن مهامه الإشراف العام على الجماعة وانتخاب المرشد العام.

قيادات معاصرة

1- الدكتور محمد مرسي: رئيس جمهورية مصر العربية الشرعي في أوّل انتخابات حرّة ونزيهة في تاريخها.

2- المستشار القاضي فيصل مولوي: الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، ونائب رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

3- علي عثمان محمد طه: النائب الأول للرئيس السّوداني، ورئيس الحركة الإسلامية السّودانية، ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني السّوداني الحاكم، ومسؤول الحركة الإسلامية في السّودان.

4- يوسف ندا: رجل أعمال مصريّ إيطاليّ، مفوّض العلاقات الدولية في جماعة الإخوان المسلمين سابقاً، ورئيس بنك التقوى، وله دور فعّال في العلاقات الدولية.

5- خالد مشعل: رئيس المكتب السّياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ومسؤول الحركة في سورية.

6- إسماعيل هنية: رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة الفلسطينية العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية المقالة، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، والقيادي في حركة حماس.

7- محمد الحسن الشنقيطي: زعيم حزب التجمّع الوطني للإصلاح والتنمية (موريتانيا)، المعروف بحزب تواصل.

مصادر التمويل

تمويل الإخوان ذاتي، بمعنى أن الإخوان يعتمدون على تمويل أعضاء الجماعة للقيام بالأنشطة المختلفة التي يمارسها الإخوان، ووفقاً للنظام الأساسي للجماعة، فإنّ أعضاء الجماعة مقسّمين، على حسب ما تصنفهم الجماعة، إلى: مؤيد، ومنتسب، ومنتظم، وعامل، على التوالي ووفقاً لآليات تحدّدها الجماعة. يتمّ تصعيد العضو من مرحلة إلى أخرى، أو من تصنيف إلى آخر، وذلك بعد اجتياز عدد من الاختبارات السلوكية والتثقيفية داخل الجماعة، ومن ذلك يلتزم العضو بدفع اشتراك شهري للجماعة، يقتطعه من دخله الشهري، ويستثنى من ذلك الإخوان المصنّفين كمؤيدين والطلاب وأصحاب الرواتب الضعيفة.

كما أنّ بعض الأنشطة التي يمارسها الإخوان تموّل نفسها ذاتيًا، مثل: المستشفيات، ودور الرعاية، التي تقدّم خدماتها نظير رسوم الخدمة.

أفكار ومواقف

في رسالة المؤتمر الخامس تحت عنوان (إسلام الإخوان المسلمين)، ذكر مؤسّس الإخوان بأنّ فكرة الإخوان المسلمين نتيجة الفهم العام الشامل للإسلام، قد شملت كلّ نواحي الإصلاح في الأمّة، فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية.

وأشار في الرسالة نفسها إلى أنّ خصائص دعوة الإخوان التي تميّزت بها عن غيرها من الدعوات، تتميّز بالبعد عن مواطن الخلاف، وعن هيمنة الأعيان والكبراء، وعن الأحزاب والهيئات، والعناية بالتكوين والتدرّج في الخطوات، وإيثار الناحية العملية

الإنتاجية على الدعاية والإعلانات، وشدّة الإقبال من الشباب، وسرعة الانتشار في القرى والمدن.

موضّحاً أركان البيعة لدى الإخوان، وهي: الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتضحية، والطّاعة، والثبات، والتجرّد، والأخوّة، والثقة.

وذكر ضمن ركن الفهم الأصول العشرين لفهم الإخوان للإسلام التي تعتبر الرؤية والأرضية التي تقوم عليها الجماعة في كلّ مكان، وقام العديد من مفكّري ومنظّري الجماعة بشرح هذه الأصول، مثل: الدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ جمعة أمين. وتشترط جماعة الإخوان المسلمين على التنظيمات الإخوانية في العالم فهم الإسلام ضمن الأصول العشرين.

ووصف البنّا حركة الإخوان على أنها جماعة إصلاحية شاملة تفهم الإسلام فهماً شاملاً. وتشمل فكرتهم كلّ نواحي الإصلاح في الأمّة، وأنها دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية يطالبون بالإصلاح في الحكم، وتعديل النظر في صلة الأمّة بغيرها من الأمم، وتربية الشعب على العزّة والكرامة، وجماعة رياضية، يعتنون بالصّحة، ويعلمون أن المؤمن القويّ هو خير من المؤمن الضعيف، ورابطة علمية ثقافية، فالعلم في الإسلام فريضة يحضّ عليها، وعلى طلبها، ولو كان في الصين، والدولة تنهض على الإيمان، والعلم.

وشركة اقتصادية، فالإسلام في منظورهم يُعنَى بتدبير المال وكسبه، كما أنهم فكرة اجتماعية، يعنون بأدواء المجتمع، ويحاولون الوصول إلى طرق علاجها وشفاء الأمّة منها. أي إنّ فكر الأخوان مبنيّ على شمول معنى الإسلام، الذي جاء شاملاً لكلّ أوجه ومناحي الحياة، ولكلّ أمور الدنيا والدين.

الموقف من المرأة

منذ قيام الجماعة، أسّس حسن البنا قسم الأخوات المسلمات، وكانت أول رئيسة لهذا القسم هي لبيبة أحمد، وأنشأ أيضاً معهد أمّهات المؤمنين في الإسماعيلية، كما أنّ الجماعة رشّحت أكثر من مرة نساء على قوائمها الانتخابية، مثل: د. منال أبو الحسن، و د.مكارم الديري، وجيهان الحلفاوي، في مصر. أمّ نضال، ومريم صالح، في فلسطين، و د. حياة المسيمي، في الأردن.

غير أنّ الجماعة في مصر تتمسّك بعدم أهليّة المرأة لرئاسة الدولة، ولكن لها ما دون ذلك من المناصب بما فيها رئاسة الوزراء.

الموقف من الغرب

يقول الإخوان إنّهم لا يؤيّدون الحوار مع المؤسّسات الرسمية في الغرب إلا برعاية وزارة الخارجية المصرية بالنسبة للحالة الإخوانية المصرية، إلا أنهم يساهمون في حوارات ثقافية وسياسية وحقوقية مع مراكز حقوقية وبحثية بارزة في الغرب. حيث صدرت تقارير مهمّة في هذا الشأن كبحوث مؤسّسة كارنجي للسّلام الدولي، ومجلة الفورين بوليسي، ومؤسّسة أبحاث الحركات الأصولية، وأبحاث بارزة لباحثين كمارك لينش وعمرو حمزاوي.

ويقوم موقع إخوان ويب، وهو الموقع الرّسمي لجماعة الإخوان المسلمين باللغة الإنجليزية، بعرض أفكار الجماعة ورؤاها ومشروعها الحضاري وأخبارها. يتابع الموقع مراكز بحثية ومؤسّسات دولية وأفراد من أميركا وبريطانيا وألمانيا وتركيا، حيث يقوم الموقع بنشر مقالات الباحثين الغربيين، وآخر التقارير التي تتناول قضايا جماعة

الإخوان المسلمين وقضايا التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي.

الموقف من إسرائيل

يرفض الإخوان المسلمون الاعتراف بإسرائيل، فيقول محمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق للجماعة: هذه المسألة ثابت من ثوابت الجماعة وليست محلّ جدل أو نقاش، مشيراً إلى أن إسرائيل في نظر الجماعة مجرّد كيان صهيوني مغتصب لأراضينا العربية والإسلامية المقدّسة، قام على (الجماجم) والدماء، وسنعمل على إزالته مهما طال الزمن. وقد أكّد ما قاله المرشد الحالي، الدكتور بديع، ما قاله المرشد السابق، محمد مهدي عاكف.

وقد شارك الإخوان منذ البداية في حرب فلسطين ضدّ إنشاء الدولة العبرية، مما كان له أكبر الأثر في اضطهاد الجماعة تاريخيًّا بسبب بلائهم الحسن في هذه المعارك، وكان له أكبر الأثر في تاريخ الجماعة أيضاً وأدبياتها، حيث تبنّت قضية فلسطين تماماً في الأناشيد والفكر وإستراتيجية التوجّه الفكري العامّ. ومن الجدير بالذكر أنّ حركة حماس تتبع فكر الجماعة في كلِّ شيءٍ تقريباً، وتعتبر فرع الجماعة في فلسطين، ومواقفها العامّة من كلّ القضايا تنبع مباشرة من رؤية الإخوان المسلمين العامّة لكافّة القضايا.

بعد قيام ثورة 25 يناير في مصر، أعلن المرشد العام، كما أعلن غيره من ممثّلين لكافّة القوى السّياسية الإسلامية، أنّ كامب ديفيد لا تراجع عنها، وإنْ كان من الممكن تعديل بعض البنود، وهو مماثل لقول وزير خارجية مصر ما بعد الثورة نبيل العربي، ويَبْدو هذا واضحاً كرسالة لإسرائيل وللقوى الدولية بأنّهم لن يأتوا لدمار الدولة العبرية،

كما هو مشـــهور عن الإســـلاميين عامّة، مما يدفع تلك القوى نحو رفض الاعتراف بالحركات الإسلامية، وبالتالي دعم أنظمة الطغيان.

الموقف من الإرهاب والعنف

ترفض الجماعة على الدّوام اتّهامها بالإرهاب، وأعلنت أنها تدين الإرهاب، وأنّ موقفها ثابت من العنف والإرهاب. وقالت إنّ تاريخها ناصـــع البياض، وإنّ ما حدث في الماضي كانت أعمالاً فردية استنكرها الإخوان ومرشدهم حسن البنّا، حينها، وعلّق الدكتور محمد حبيب، النائب الأول للمرشد، على محاولة قتل جمال عبد الناصر في حادثة المنشـــية قائلاً: إنّ هذا الحادث تمثيلية كبرى أحكم تدبيرها بهدف القبض على الإخوان المسلمين والزجّ بهم في السّجون والمعتقلات وإزاحتهم من الطريق للاستئثار بالسّلطة والانفراد بالحكم.

ويرى الظواهري أنّ الجماعة نبذت العنف الذي هو الجهاد في ســـبيل الله، وتبرّأت ممن يتبنّون العنف ولو من أتباعها، ويعتبرها مخالفات شـــرعية كبيرة رافقت تأسـيس الجماعة وقامت عليها، ومتّهماً الجماعة بعدم جهاد الحكام معلّقاً على جهاد الإخوان في فلســطين وحرب الســويس: ثم إنّ القتال في فلســطين أقلّ وجوباً من قتال الحكام المرتدّين؛ لأنّ قتال المرتدّ مقدّم على قتال الكافر الأصـــلي، ولأنّ تحرير فلســـطين والبلاد الإسلامية المحتلّة يكون بعد إقامة حكم الله.

الموقف من الديمقراطية

وفي أول دراســـة ميدانية عن الإخوان منذ أربعين عاماً، التي اســتمرّت لمدّة عامين ونصـف، يشـير صـاحب البحث، الكاتب المصـري المتخصّـص في شـؤون الحركات الإسـلامية، خليل العناني، في كتابه الإخوان المسلمون في مصـر، شيخوخة تصـارع

الزمن، الصـــادر في 2007، يشـــير إلى وجود فجوة كبيرة داخل الجماعة في فهمهم لمســـألة الديمقراطية، حيث يفهمونها كممارســـة وليس كقيم، أي يدخلون الانتخابات ويطلقون مظاهرات لكن لا يوجد إيمان لديهم بقيم الديمقراطية من مســـاواة وحرية وعدالة.

وقام مؤخّراً معهد ديل كارنجي للســـلام بدراســـة حول جماعة الإخوان في مصـــر جاء فيها أنّ الإخوان يواجهون أربع إشكاليات في مواجهة المجتمع المدني المصري، وهي: الديمقراطية والمرأة والأقباط والعلاقة مع الغرب. وتتّهم جماعة الإخوان المســـلمين من قبل الحكومة المصرية وعدد من المحلّلين بتهمة استغلال الدين للوصول سياسيًّا إلى السّلطة، من خلال شعار الإسلام هو الحلّ. وتنصّ التعديلات الدستورية التي تمّ إقرارها في مصر في مارس 2007 م على منع استغلال الدين لأغراض سياسية.

وألّف الدكتور أيمن الظواهري، زعيم جماعة الجهاد الإســـلامي في مصـــر، والرجل الثاني في تنظيم القاعدة، كتاباً بعنوان الحصـــاد المرّ: الإخوان المسـلمون في ســـتين عاماً"، ينتقد فيه الجماعة بشـــدّة ويتّهمها بالخلل والانحراف، ويقدّم أمثلة على تأييد الإخوان للحكّام في مصـــر، ومواقفهم المؤيّدة للدســـتور والديمقراطية، ورفضـــهم العنف وقبولهم بالأحزاب العلمانية وغير الإســـلامية، وقبولهم ومشـــاركتهم في عمليات تداول السّـــلطة والتنافس عليها ســـلميًّا، وقبولهم بالقوانين والأنظمة والتشـــريعات القائمة في مصر والعالم الإسلامي.

ويرى الظواهري أنّ الجماعـة لم تكتفِ بعدم تكفير الحكـام بغير مـا أنزل الله، بـل تجاوزت هذا الاعتراف بأقوالها وأفعالها بشـــرعية هؤلاء الحكام، وتركت هذا الفهم يستشري في صفوفها، بل واعترفت الجماعة بشرعية المؤسّسات الدستورية العلمانية والبرلمان والانتخابات والديمقراطية. مضيفاً أنّ جماعة الإخوان رضيت بالاحتكام إلى

الديمقراطية وسيادة الشعب والانتخاب كطريق للتغيير والوصول إلى الحكم، حتى قال حسن البنّا، بحسب الظواهري، إنّ مؤاخذتهم على الدستور يمكن تغييرها بالطرق التي وصفها الدستور نفسه، أي الأسلوب الديمقراطي.

(ج) حزب النّور السلفي في مصر

تأسّس حزب النور، الذي يعتبر الجناح السّياسي للجماعة السّلفية في مصر، عقب ثورة 25 يناير 2011 م، بقيادة عماد الدين عبد الغفور. ويتّبع الحزب المنهج السّلفي، ويُعَدّ أول حزب سلفي يتقدّم بأوراقه إلى لجنة الأحزاب بمشاركة من الأقباط والمرأة. وتصفه الدعوة السّلفية بأنه الذراع السّياسية الوحيد لها.

وإنْ كان نجاح حزب النور في الانتخابات قد اعتمد بالفعل على حشد مختلف الجماعات السّلفية إلا أنّ عبء تأسيس حزب النّور اضّطلعت به الدعوة السّلفية بشكل أساس؛ لأنّ مجلس أمناء الدعوة السّلفية بمشايخه المرموقين (محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وأبو إدريس، وسعيد عبد العظيم، وأحمد فريد، وأحمد حطيبة) قد احتلّ موقع الصدارة في دعوة جمهور التيار السّلفي للانخراط في العمل السّياسي – في أعقاب الثورة – وفي تأصيل هذه المشاركة شرعيًا وفقهيًا (بالإضافة إلى تأصيل شرعية المشاركة في الممارسة الديمقراطية والحياة الحزبية).

الأهداف

هدف الحزب هو الدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، كما يسعى من خلال برنامجه القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي والأمني. للحزب مقرّ في الإسكندرية وجريدة باسم النور الجديد، وموقع على الانترنت. ويؤكّد على أنّ الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية العربية بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها،

واعتماداً على أنّ اللغة العربية هي لغة أهلها، واعتماد الإســـلام ديناً للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، اتّفاقًا مع تصـريح المتحدّث الرسـمي للمجلس الأعلى للقوات المسـلّحة، بأنّ هذه الأسـس تعتبر مبادئ فوق دستورية، لا بُدّ أن ينصّ عليها أيّ دستور للبلاد.

أزمة داخلية

وتعرّض الحزب لأزمة حادّة بين فريقين من قياداته منذ منتصـــف عام 2012 وقبيل إجراء الانتخابات الداخلية للحزب. وقد بدأت إحدى مراحل تلك الانتخابات في 15 ســـبتمبر بالرغم من قرار عماد عبد الغفور رئيس الحزب تأجيلها. وكان مجموعة من أعضـاء الحزب شكّلوا ما عُرف بـــ جبهة إصـلاح حزب النّور التي تطالب بفصـل الحزب عن الدعوة السّلفية إداريًّا.

ثمّ وصــــلت أزمته الداخلية إلى مرحلة حرجة في 26 ســـبتمبر 2012 حيث ظهر للحزب هيئتان علييان، تزّعم إحداها أشرف ثابت، وكيل مجلس الشعب السّابق، التي قرّرت إعفاء عماد عبد الغفور من رئاسة الحزب وتعيين السيد مصطفى حسين خليفة رئيسًـا مؤقّتاً. فيما اجتمعت هيئة عليا أخرى للحزب برئاســة عماد عبد الغفور وقرّرت فصـل عددٍ من القيادات، وهم: أشـرف ثابت، ويونس مخيون، وجلال مرة، واسـتبعاد نادر بكّار من منصـــب المتحدّث الرســـمي، بالإضـــافة لإلغاء الانتخابات الداخلية للحزب.

واســـتطاع مجلس أمناء الدعوة السّـــلفية إنهاء الأزمة في 6 أكتوبر 2012 بعد عقد مصالحة بين الفريقين المتنازعين. قضت المصالحة بتجديد الثّقة في عبد الغفور رئيساً للحزب والاســـتمرار في الإجراءات الانتخابية، وعقد الجمعية العمومية الأولى للحزب

يوم 11 أكتوبر التالي. ولكن سرعان ما تجدّدت الخلافات واستقال على إثرها رئيس الحزب عماد عبد الغفور من الحزب في 25 ديسمبر 2012.

وانشقّ معه عدد من قيادات الحزب، من بينهم يسري حماد، فضلاً عمّا عُرف بـ جبهة الإصلاح بالحزب. ثم أعلن عبد الغفور والمستقيلون إنشاء حزب جديد باسم حزب الوطن في 1 يناير 2013. فيما اختارت الجمعية العمومية لحزب النّور يونس مخيون رئيسًا للحزب بالتزكية في 9 يناير 2013 خلفًا لعبد الغفور.

الموقف من الديمقراطية

عموم الجماعات السّلفية المتشدّدة في العالم الإسلامي، ومن بينهم حزب النّور السلفي في مصر، كانوا في السابق يرون الديمقراطية كُفرًا، وفي المشاركة السياسية خطئًا. بعد اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011 م غير حزب النّور السّلفي قناعته حول الديمقراطية والمشاركة السياسية. وعلى أثر ذلك التغيير المفاجئ والسريع، صرّح رئيس الحزب، عماد الدين عبد الغفور، ليطمئن المصريين قائلاً: إنّنا لا نرى الديمقراطية كفْرًا، وملتزمون بقواعدها وآلياتها ولن ننقلب عليها.

وقد برز كثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد الفوز بنحو 22% من مقاعد مجلس الشعب 2011-2012، وهي أول انتخابات تشريعية يخوضها. خاض حزب النّور أول انتخابات تشريعية بعد تأسيسه، انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012، ضمن تحالف الكتلة الإسلامية الذي تزعّمه وضمّ حزبي البناء والتنمية والأصالة ذوا التوجه السّلفي. حلّ التحالف ثانيًا بعد فوزه بنسبة 24% من المقاعد (أي 123 مقعد)، منهما 108 مقعد لحزب النّور.

وسعى السّلفيون في مصر إلى شرح مواقفهم السّياسية على مختلف المنابر الإعلامية بعد صعود نجمهم الذي أثار جدلاً في الأوساط السّياسية المصرية مصحوباً بحملات إعلامية محمومة يشنّها عليها منافسوهم. يقول الشيخ ياسر برهامي، عضو مجلس إدارة الدعوة السّلفية، في معرض توضيحه لموقف السلفيين من الديمقراطية كنظرية حاكمة للعملية السّياسية في مصر: إنّ الديمقراطية التي قَبِلنا آلياتها، هي كما صرّح به برنامج حزب النور، منضبطة بضوابط الشريعة. وأضاف نعني أننا لا نقبل أن يكون الحكم لغير الله».

وفي جواب برهامي على أسئلة تلقّاها موقع صوت السّلف الذي يشرف عليه، وضّح المقصود من قبولهم بـ آليات الديمقراطية، قائلاً: نقبل مسألة الانتخابات على ما فيها من بعض المخالفات إلا أنها أقلّ مفسدة من ترك المجال للعلمانيين والليبراليين. ونقبل مراقبة البرلمان للحاكم، وإمكانية عزله ومنع استبداده، ونقبل قيام المؤسّسات في الدولة على مبدأ الشورى الذي يتمّ من خلال الانتخاب.

أمّا ما لم يقبله السّلفيون، فهو – كما يوضّح الشيخ ياسر – الفكرة الفلسفية للديمقراطية في أنّ الشعب هو مصدر السّلطة التشريعية، وما في الديمقراطية من كفر في أصل فكرتها، وذلك لاعتقادهم الجازم بأن الحكم لله. وفيما يستند إليه السّلفيون من الشريعة الإسلامية في موقفهم من الديمقراطية، يوضّح الشيخ برهامي للمعترضين عليهم أنّ النظم البشرية يمكن أن ننتفع بما يوافق الشّرع منها. مستدلاً بالنظم الإدارية التي كانت عند الفرس مثل الديوان التي عمل بها عمر بن الخطاب، لتنظيم مصالح المسلمين

أسباب وصول حركات الإسلام السّياسي لسدّة الحكم

يقصد بالحركات السّياسية الإسلامية، أو ما يطلق عليه بالإسلام السّياسي، هي تلك الجماعات الإسلامية التي تتطلّع للحكم، ولديها أهداف مشتركة، نابعة من تصوّرهم

الخاصّ للإسـلام والحياة، ومن ثمّ تحاول تجسـيد تلك القيم على الأرض، من خلال أنشطتها المتنوعة، بشتَّى الوسائل والطرق وفق ما هو متاح لها من إمكانات وقدرات، لتكون هي القيم السّائدة والحاكمة في المجتمع.

ويقصد بالنّفوذ السّياسي، هو ذلك التأثير الذي تحدثه تلك الجماعات الإسلامية في محيطها الاجتماعي أو خارجه، بحيث يمكّنها من تنفيذ برامجها وخططها للوصـول إلى غاياتها وأهدافها، ومن بينها الوصول إلى مواقع صناعة القرار والسّلطة. فعملية وصـول قوى الإسـلام السّـياسـي، لا سـيّما القوى المحسـوبة على حركة الإخوان المسلمين، إلى السّلطة سواءً في ليبيا أو تونس ومصر، بعد سقوط الأنظمة المستبدّة مؤخّراً، كان مفاجأة لمن لا يعرف خارطة القوى السّياسية والاجتماعية في معظم البلاد الإسلامية.

بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية ومدى النفوذ السّياسي والاجتماعي للحركات الإسلامية فيها، وكذلك طبيعة الشعارات التي رفعها الإسـلاميون أثناء عملية الانتخابات التي جرت في دول الربيع العربي، لم يفاجئ بالنتيجة التي حصدها الإسلام السّياسي هناك.

إنّ وصول الإسلام السّياسي لسدّة الحكم، عكس في جانبٍ منه مدى النّفوذ الواسع التي تتمتع به الحركات الإسلامية في محيطها، إلى جانب ما تتمتّع به تلك القوى من حالة براغماتية إبّان الثورات العربية. لذلك فإنّ عدم وصول تلك الحركات لسدّة الحكم، في حال أنها جرت انتخابات حرّة ونزيهة ولم يتم، سـيكون هو المثير للدهشة والاسـتغراب، وليس العكس. وقبل التعرّض إلى الأسـباب التي أدّت إلى وصـول حركات الإسلام السّياسي لسدّة الحكم، بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية، نشير إلى بعض الملاحظات ذات الصلة:

1- إنّ عملية توسع النفوذ للإسلام السّياسي أو الوصول إلى سدّة الحكم لم يأتِ فجأة، أي إنه ليس وليد فعل الثورات العربية التي اندلعت قبل عامين، وإنما هو نتاج عمل تراكمي سابق، وبالتالي فإن عملية الوصول إلى السّلطة هو تتويج لذلك العمل النضالي الطويل، كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النّفوذ الذي تتمتّع به تلك الحركات في الوسط الاجتماعي.

2- أنشطة وبرامج الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، تعتبر الرافعة الأساس لها، كما أنها تعطي فكرة عن مدى قوة وفاعلية وديناميكية تلك الحركات في بيئاتها، مع الإقرار بأنّ لكلّ حركة خصوصياتها الخاصّة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة سائر الحركات الأخرى.

3- لقد سعت قوى الإسلام السّياسي جاهدة لتوفير الأسباب الموضوعية الكافية لصعودها إلى سدّة الحكم في البلدان العربية التي أجريت فيها لأول مرة انتخابات حرّة ونزيهة، بعد الإطاحة بالأنظمة هناك، وتوّج ذلك السعي بالفوز الكاسح على مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، في الاستحقاق الانتخابي.

4- هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في وصول حركات الإسلام السّياسي لسدّة الحكم، في كلٍّ من مصر وتونس. لكن سيتمّ الاكتفاء هنا بالتركيز قدر الإمكان، على الأسباب المشتركة التي أدّت إلى اتساع نفوذ الحركات الإسلامية في مجتمعاتها أولاً، مما سهّل من عملية وصولها إلى سدّة الحكم إبّان الثورات العربية لاحقاً. ويمكن إرجاع ظاهرة صعود الإسلام السّياسي في بعض دول الربيع العربي، إلى نوعين من الأسباب، من حيث الأهمية والفاعلية، وهما:

أ- الأسباب الثانوية:

1- انسجام خطاب الإسلام السّياسي مع البيئة الاجتماعية

وبما أنّ البيئات التي تولّدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية في الأساس، وبما أنّ الدين يمثّل عاملاً محوريًا ومؤثّراً في المجتمعات الإســـلامية، لذلك ســـعت حركات الإسـلام السّياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلّعاتها، كما تبنّت خطاباً متّسقاً مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايراً أو صادماً لها، ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلّع إليه الإنسان المسلم في بيئته الاجتماعية.

وكان لهذا الدور أثرٌ بالغٌ في اتّســـاع نفوذ حركات الإســـلام السّـياســـي في مختلف السّـــاحات الإســـلامية. وهي على عكس العديد من الحركات غير الدينية التي تبنّت خطاباً صـــداميًّا مع قناعات المجتمع خصـــوصـــاً الدينية منها، فأصـبحت مرفوضـــة ومنبوذة ومقاطعة ومعزولة اجتماعيًّا.

ولا يختلف حال العديد من الحركات اللادينية، بحســـب كثيرين، عن تلك الأنظمة السّياسية الحاكمة التي فرضت بعض القوانين والأنظمة المعاكسة لقناعات الشعوب العربية والإســـلامية والمضـــادّة أحياناً لتوجّهاتها الدينية، الأمر الذي أحدث اضـــطراباً وصراعاً داخليًّا بين الشعوب والأنظمة الحاكمة.

شكّلت هذه الثغرة فرصة ثمينة لحركات الإسلام السّياسي التي رفعت شعارات تطبيق الشـريعة و الإســـلام هو الحلّ في بلدانها، لتطرح نفســـها كبديل أفضـل عن الأنظمة العلمانية بحســـب وصـــف الإســـلاميين لها، فلاقت القبول الاجتماعي الواســـع في محيطها.

زِدْ على ذلك، فإنّ حركات الإسلام السّياسي في مختلف السّاحات الإسلامية تبنّت في شعاراتها حمل لواء الدفاع عن كرامة الأمة ليس لأغراض تكتيكية أو أهداف فئوية أو شخصية ضيّقة، بحسب شعاراتها، ودفعت ثمن موقفها هذا، وجادت بأرواح خيرة أبنائها في سبيل الدفاع عن الحقوق، فحازت بسبب ذلك على مصداقية عالية من شرائح المجتمع، فكانت بذلك العنوان الحقيقي والممثّل الأمين لكرامة الأمة.

بينما كان خصوم الحركة ومناوئيها السّياسيين، كانوا يقدّمون في كلّ صباح تنازلات جديدة، ويتسابقون للتعاون مع العدوّ لضربها، وينشرون الإحباط والتثبيط عن المواجهة، بل وفتحوا باب إبعاد الفلسطينيين من وطنهم على مصراعيه، فما كان من الشعوب إلا أن لفظت هؤلاء الخصوم وتشبّثت بعنوان الكرامة. ثم إنّ خطاب الحركات الإسلامية كان منسجماً مع القيم والأخلاق الإسلامية، في الوقت الذي كان خصومها غارقين في الفساد، يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، ولقد صبرت تلك الحركات على كلّ أشكال الظلم والقهر التي لم يتردّد خصومها في الداخل والخارج من ممارستها ضدّها.

فصمودها أمام هذه الاعتداءات المتكرّرة أضاف إلى رصيدها الاجتماعي الشيء الكبير. وتجدر الإشارة إلى أن الحركات الإسلامية استثمرت بشكل جيّد أقوى المنابر تأثيراً في المجتمع، كالمساجد والمدارس وأدوات الإعلام، لتمرير أفكارها ومشاريعها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية. وقد لعب هذا الجانب دوراً مهمًا في هذا السّياق.

2- مناهضتها للاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي

لقد قاومت الحركات الإسلامية الأنظمة المستبدّة الحاكمة، ودفعت الثمن المقابل لهذه المقاومة المتمثّل في اعتقال وتعذيب ونفي أفرادها، ولم تكتفِ بمقاومة الاستبداد الحالي، فهي كانت على الدّوام أيضاً تقاوم كلّ أشكال الاحتلال والاستعمار

والوصـاية الخارجية، مما جعلها مظلّة للدفاع عن الأمة وكرامتها ورافعة أسـاسـية لنيل حقوقها وحريتها.

وليس من المبالغة القول بأنّ كلّ الحركات الإسـلامية في العالم العربي التي خاضـت معارك حقيقية مع الاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي حظيت بشرعية شعبية كبيرة، الأمر الذي أدّى إلى توسـع نفوذها الاجتماعي والسّـياسـي. وفي المقابل، فإنّ فسـاد الأنظمة وعدم نزاهتها وإفلاسـها من البرامج السّـياسـية والاقتصـادية، هو الآخر سـاهم في دفع المواطنين للتوجّه إلى الجماعات الإسلامية بحثاً عن مخرج من هذا الانسداد، مما ساهم في رفع أسهم ورصيد الحركات الإسلامية في مجتمعاتها.

ومما لا شك فيه، فإنّ الحركات الإسـلامية تتمتّع بقوة شـعبية حقيقية واسـعة متمثّلة في قاعدتها الجماهير العريضـــة العابرة للحدود، التي تعبّر عن قناعتها ومواقفها في مختلف الظروف الحرجة والأوقات الحاســمة. ففي مصـــر مثلاً، حدث صــدام بين متمثّلين بالإخوان المســلمين، مع الجمهوريين المصــريين، بداية النصــف الثاني من القرن العشـــرين، ما أدّى في النهاية إلى تعاطف الرأي العام العربي معهم، بعدَما أصـابهم التنكيل والاضطهاد والتشريد والقتل، على أيدي الجمهوريين الدكتاتوريين، في أنحاء متفرقة من العالم العربي.

فقد تمَّ شـنق قيادات الإخوان المسـلمين بالجملة على يد الجمهوريين في العام 1955. كما تم شنق سيّد قُطب في العام 1966، وشنق صالح سرية في العام 1974، وشنق شكري مصطفى في العام 1977، وشنق محمد عبد السلام فرج، زعيم تنظيم الجهاد، وكذلك قتل الآلاف من الإخوان المســلمين في ســورية، في حوادث حلب وحماة في العام 1982.

وكان لافتاً أنّ الحركات الإســـلامية قد اســـتفادت – بدون بذل الكثير من الجهد في الدعاية لنفسـها والانتشـار– من صـدام الأنظمة الحاكمة والحروب التي شـنّتها القوى الغربية الكبرى على الإسـلام ودوله ومؤسّـسـاته وأراضـيه وثرواته في مختلف بلدان العالم، كما اسـتفادت من الأنظمة العلمانية المدعومة من الغرب التي تسـلّطت على شعوبها طيلة سنوات ما بعد الاستعمار الغربي.

فمن جهة كانت حملات التطهير العرقي في البلقان، وما مورس ضـدّ المسـلمين في الشّيشان ودول الاتّحاد السوفيتي السابق، وما مارسته وتمارسه إسرائيل من انتهاكات وجرائم في فلسطين، وما ارتكبته أمريكا في أفغانستان والعراق والصومال وباكستان، وكذلك موجات العداء الغربي والتطاول السّـافر على مقدّسـات ورموز الإسـلام في وسائل الإعلام والصّحف والمجلات الغربية.

كلّ ذلك أدّى إلى غضب جماهيري مضادّ، وإلى فوران الحميّة الإسلامية، وإلى شعور متنامٍ بالانتماء الإسـلامي، وضـرورة التمسـك بالثوابت والتشـبّث بالأصـول والثقافة والمعاملات الإسـلامية – وحتى المظهر الإسـلامي – شـكلاً من أشـكال الدفاع عن الهوية المستهدفة. ومن جهة أخرى، ظلّ فساد الأنظمة الحاكمة الديكتاتورية الفاسدة المدعومة من أمريكا والغرب عائقًا أمام الإصـلاح والتغيير الذي تنشـده الشـعوب. وكانت هذه الحركات هي الجبهة المقاومة لهذا التحدّي، مما ساهم في رفع رصيدها؛ لأنه كان، ولا زال، يُنظر لها على أنها تمثّل الجبهة المدافعة عن هوية الأمّة من مختلف الأخطار المحدقة.

وكان لدعوات التغريب في المجتمعات الإسـلامية، أثر كبير في انتشـار الإسـلام السّياسي، ففي السبعينيات وتحديداً في عهد عبد الناصر، والسّادات، وحافظ الأسد، زادت حركة التغريب، وكان عبد الناصر يحمل إعجاباً دفيناً بالنموذج الغربي. إجمالاً،

فإنّ شعور المسلمين بوجود استهداف لهويتهم الإسلامية خلق نوعاً من التحدّي وشدّ العصبية. وهذا الشّعور بحدّ ذاته ساهم في تنامي الحركات الإسلامية.

ففي الوقت الذي كان فيه الشعور الديني يزداد قوةً، بفعل عوامل متعدّدة، اصطدم هذا الشّعور بما نراه من تسارع الاتجاه نحو التغريب، الذي يؤذي الشعور الديني، ويتحدّاه. فكان الموقف السّياسي الليبرالي العربي تجاه الغرب، يتّسمُ بالإعجاب والكراهية في الوقت نفسه: الإعجاب بالتقدّم الحضاري، والكراهية للاستعمار. في المقابل فإنّ معظم الحركات الإسلامية آنذاك كانت متوجّسة من اتجاهات التغريب في العالم العربي.

3 – الاتكاء على أرضية الدين والعمل التطوّعي الإنساني

السّمة الأساسية للمجتمعات الإسلامية هي التديّن، وإنّ الدين كان، ولا زال، يمثّل عاملا أساسيًّا ومؤثّراً في الناس. الحركات الإسلامية هي انعكاس وتجسيد للتدين، لذلك هي متكيّفة معه في عملها ومشروعاتها وخطاباتها. وقد كان الدين للحركات الإسلامية عاملاً مهمًّا للتحشيد والتأثير، خصوصاً من خلال العمل الدعوي والتطوعي عبر المساجد والمواقع العبادية الأخرى. إنّ نفوذ الحركات الإسلامية في ساحاتها الاجتماعية، وقدرتها على التمدّد والتوسّع، يأتي من بوابة الدين أولاً، والخدمات المقدّمة للمجتمع ثانياً.

فمن خلال البوابة العريضة للعمل الاجتماعي والخيري والتطوعي، استطاعت الجماعات الإسلامية تحفيز وتنظيم المجتمع، وبأداء رائع منظّم يتّسم بالانضباط والمتابعة والنّفَس الطويل وعدم الملل أو الكلل، كما يتّسم بالابتكار والإبداع وجودة الإخراج، والعرض بأسلوب شائق وجذّاب لقطاع واسع من شرائح المجتمع، خصوصاً بين الشباب والفئات المحتاجة، وفوق كلّ ذلك ما يظهره المنتمون إلى الجماعات

الإسلامية من نظافة يد ونزاهة في التعاملات، ما مكّنهم من الوصول إلى ما وصلوا إليه في عددٍ من الدول.

وهناك نماذج عصرية تقدّم مقاربة حقيقية للطريقة التي تتشكّل بها الحركات الإسلامية، في كلٍّ من مصر والأردن وفلسطين، حيث أصبحت الجماعات الإسلامية قوى مؤثّرة وضاغطة على سياسات الحكومات في تلك الدول، وقد وصل بعضها إلى سدّة الحكم كما هي الحال مع حماس قبل ربيع الثورات العربية، والإخوان في مصر، والنهضة في تونس، بعد سقوط بن علي ومبارك.

وقد قدّم المحامي منتصر الزّيات صورة من الداخل لكيفية تمكّن الجماعات الإسلامية من التغلغل في المجتمع المصري، عبر بوابة العمل الاجتماعي التطوّعي الخيري، ويشكّل كتابه الجماعات الإسلامية... رؤية من الدّاخل منجماً مهمًّا للباحث في الجماعات الإسلامية وأساليبها المبتكرة للتأثير في المجتمع، إذ يشرح القدرات التواصلية الهائلة التي تتوفّر لهذه الجماعات للتواصل مع بسطاء الناس، وأساليبها في جمع التبرعات وتقديم المساعدات للفقراء، وإنشاء محالّ البيع المخفّضة وتقديم البازارات الاجتماعية للبضائع الأساسية التي تحتاجها الأسر الفقيرة، وإعطاء دروس مجانية لأبناء الفقراء، وكلّ ذلك في منظومة متكاملة توضّح كيف تمكّنت تلك الجماعات من السيطرة على النشاط الاجتماعي في المجتمع المصري.

كما يقدم الكاتب بسّام بدارين قراءة مفصلة في إمبراطورية النفوذ الاجتماعي للحركة الإسلامية في الأردن، وكيف تمكّنت هذه الجماعات من إدارة ما يقرب من ألف مسجد، وتعاملت باستثمارات تجاوزت مئات الملايين من الدنانير الأردنية، والإشراف المباشر أو المستتر على500 جمعية خيرية في البلاد.

ويقدّم الكاتب صـــورة دقيقة لتغلغل الجماعات الإســـلامية في النســيج الاجتماعي الأردني، ويعطي مثلاً كيف عيّنت المجالس البلدية الإسـلامية مراقبين حكوميين على المحالّ التجارية يجرون، باحترام شـديد، تفتيشـهم الصـحي ويتأكّدون من سـلامة البضـائع، دون أن يطلبوا شـيئاً من الباعة، ولا يحرّرون المخالفات بقصـد الحصـول على رشـوة، فيما كان المراقب البلدي في السّـابق ينغّص على هؤلاء الباعة البسـطاء حياتهم، إذ يضـطرون إلى إعطائه كميات من بضـائعهم تجنّباً لتحرير المخالفات بحقّهم.

ونالت الجماعات الإسـلامية بعملها الاجتماعي والخيري الإعجاب الشـعبي الكبير من الرعاية الاجتماعية وتأسـيس اللجان والجمعيات الخيرية في البلاد الداعمة للفقراء والبسـطاء والمحرومين. فالنّاشـطون الاجتماعيّون من هذه الجماعات على تماسٍّ مباشـر بالسّواد الأعظم من الناس، وبغالبية الفقراء، ويعرفهم الناس أكثر من السّاسة وموظفي الدولة، وأكثر من منظّري السـيّاسـة وروّاد الصـالونات الأدبية والاجتماعية والسـياسـية. والمفارقة أن الجماعات الإسـلامية تتقصّـد – باحتراف – عدم تسـليط الأضـواء على نشـاطاتها الاجتماعية الممتدّة في المجتمع، التي تنافس فيها، وبجدارة، المؤسّسات الاجتماعية للدولة.

فهذه النشـاطات تنظّم من دون ضـجيج، بل إنّ بعضـهم يعتقد أن هذه الجماعات نجحت في التمويه على نشاطاتها الاجتماعية والخيرية عبر تسليط الأضواء بين حينٍ وآخر على نشاطاتها ذات الطابع السّياسي التي انشغلت بها الصحافة والحكومة، فيما تجري ترتيبـات أكثر عمقاً على المسـتوى الجمـاهيري والاجتمـاعي والخيري لبنـاء إمبراطوريتها وتوسيع نفوذها.

ووفقاً للكاتب بسّام، موّلت الجماعات الإسلامية بناء زهاء ألف مسجد من بين2500 مسجد مرخّصة من وزارة الأوقاف الأردنية، معظمها بتبرعات أهلية شاركت فيها الجماعات الإسلامية. كما تسيطر اللجان التنظيمية لهذه الجماعات على نشاطات الوعظ والإرشاد، وعلى جمعيات تحفيظ القرآن، وعلى الخطابة في معظم المساجد.

وتدير الجماعات الإسلامية، بنفسها وبكفاءة عالية، استثماراتها التجارية وإمبراطوريتها المالية مستعملة التعاملات الشرعية التي تقدّمها بنوك إسلامية. وتدير العمل الاجتماعي والخيري الإسلامي جمعية خيرية عملاقة تقدّر أصولها المالية وعملياتها الاستثمارية بـ 100 مليون دينار أردني 150 مليون دولار. وتدير هذا الجمعية الخيرية أعمالها على أسس تجارية واستثمارية بحتة، وتنفق على نشاطاتها من عوائد استثمارات ضخمة في المجالات الصحية والتعليمية، وتوفّر التعليم لعشرات الآلاف من التلاميذ المتفوّقين من أبناء الطبقة الفقيرة والمحتاجة. وتدير نشاطات اجتماعية وخيرية خاصّة في مجال كفالة الأيتام، وفي شؤون الزواج وتنظّم حفلات زواج جماعي.

ويتّضح من استعراض تجربة الجماعات الإسلامية، سواءً في مصر والأردن وفلسطين، مدى تأثيرها في المشهد السّياسي وقدراتها على التغلغل في بنية المجتمعات العربية والإسلامية، ليس بالضرورة عبر البوابة السّياسية، أي عن طريق الانتخابات، أو عبر البوابة الثقافية من خلال الكتب والمحاضرات والندوات، أو عبر البوابة الإعلامية من خلال الصحف والبرامج الإذاعية أو التلفاز، أو عبر البوابة التعليمية من خلال المناهج والمعلّمين، فحسب، وإنما عبر التغلغل العميق في المجتمع من خلال الاتّكاء على أرضية الدين، وخدمة الناس، سيّما الفقراء.

وهو أحد أهمّ الأسباب الذي ساهم بلا شك في تعميق صلة الناس بالحركات الإسلامية والثّقة بها وتوسيع نفوذها وترسيخ شعبيتها، ومن ثمّ إيصالها لسدّة الحكم عبر صناديق الانتخابات، بعد سقوط الأنظمة في دول الربيع العربي.

4 – استبداد الأنظمة العربية وفسادها

في الوقت الذي تتمتّع الأنظمة العربية بمزيدٍ من القوّة الفائضة أحياناً على صعيد أجهزتها الأمنية والعسكرية والمخابراتية، هي ضعيفة إلى حدِّ الهشاشة على الصّعيد الشعبي، بل إنّ شرعيتها المنقوصة مهزوزة ومهترئة أيضاً، وذلك بسبب إيغالها في الفساد بمختلف أشكاله إلى جانب احتكارها للسّلطة والثروة، وإقصائها للشّعب عن المشاركة، في حين أنه مصدر الشرعية والسّلطة.

عدم مشاركة الشعب في إدارة الدولة، الذي يعني انفراد النخبة الحاكمة بالسّلطة، هو مصدر ضعف الأنظمة العربية جميعها، وهو الأمر الذي يقوّض شرعيتها، خصوصاً إذا ترافق معه الإمعان في الفساد والإفساد، كما هو حال معظم الأنظمة. لذلك فإنّ ضعف الأنظمة وعدم مقدرتها على تلبية حاجات المجتمع وإشباعها، إلى جانب فسادها واستئثارها بالسّلطة والثروة، ساهما بشكل كبير في نفور واشمئزاز المجتمع منها. وكانت الحركات الإسلامية، التي طرحت نفسها كبديل واقعي عن الأنظمة القائمة، حتى وإنْ لم تصرح هي بذلك، كانت هي الرابح الأول من تلك السّياسات الفاشلة.

ومما لا شكّ فيه أنّ تحقيق الجماعات الإسلامية في دول عربية مختلفة، فيما مضى، لنتائج مفاجئة في الانتخابات التشريعية والبلدية، وفي انتخابات النقابات المهنية والعمالية، كان له الأثر الكبير في ارتفاع أسهم الإسلام السّياسي في الشارع العربي. ولقد تمّ ذلك في ظلّ وجود أنظمة سياسية عَلْمانية عربية هشّة وفاسدة، لم تستطيع من

خلال سياساتها الفاشلة أنْ تحقّق الحدّ الأدنى من غايات وتطلّعات شعوبها، التي اكتوت بنار الفقر والبطالة والحرمان وسوء الأحوال المعيشية، في الوقت الذي كانت فيه الطبقة الحاكمة تتمتّع بالثروات الوطنية وتتلاعب بها.

لم تكتفِ الأنظمة العربية بحالة البذخ وممارسة سياسية التجويع لشعوبها، بل دخلت في صدام مباشرة مع القوى الإسلامية، وزجّت ببعض أعضائها في السّجون، أو تمَّ طردهم من الحلبة السّياسية، أو نفيهم خارج الوطن. السّياسات الفاسدة لم تورث الفشل في التنمية والنهوض في الأوطان، وإنما خلّفت كرهاً ونفوراً شعبيين حيال تلك الأنظمة الحاكمة.

في مقابل ذلك، تبنّت معظم الحركات الإسلامية في الأوطان العربية أسلوب المواجهة المباشرة لتلك السّياسات والأنظمة الفاسدة، فقوبلت باحتضان شعبي والتفاف جماهيري واسع. وقد أفسحت تلك السّياسة المجال أمام الجماعات الإسلامية، لكي تملأ الفراغ في المجتمع وتحوز بثقته.

ولقد خلّفت السّياسات الفاسدة للأنظمة أزمات خانقة أدّت إلى انتفاضات في أنحاء متفرقة من العالم العربي. فكانت أولى هذه الانتفاضات في مصر في العام 1977، ثمّ في السودان في العام 1982، ثمّ في تونس والمغرب في العام 1984، ثم في الأردن في العام 1989. وبموجب إحصائيات العام 1993 بلغت نسبة الأسر العربية التي تقع تحت خط الفقر34%. وترتفع هذه النسبة في بعض الدولة العربية إلى 60%. وأنّ جُلَّ سكان العالم العربي – باستثناء دول النفط – لا يحصلون إلا على دولار أو اثنين في اليوم، وهو الحدّ الأدنى لكفاف الإنسان، حسب مقاييس البنك الدولي.

وكان الجواب عن كلّ هذه الانتقاضـــات وتلك الأزمات، أنّ الحلّ في الإســلام، وفي التكافل الإســلامي، والاقتصــاد الإســلامي. مما دفع بعض الجماعات الإســلامية إلى إنشــاء شــركات توظيف الأموال الإســلامية في مصــر على وجه الخصــوص، ودعم إنشـــاء البنوك الإســـلامية، في أنحاء متفرّقة من العالم العربي، كبديل إســـلامي عن الاقتصاد الاشتراكي، الذي خرّب البيت العربي، كما قالت أدبيات الجماعات الإسلامية في ذلك الوقت.

إنّ بروز وصـعود الإســلام السّـياســي، ناشـئ في الأســاس من أرضـية الفقر والحرمان والاضـطهاد، ويرجع الأمين العام لمؤسّسـة الفكر العربي، عبد المنعم، أسـباب صـعود تيار الإسلام السّياسي إلى عوامل ثلاثة، تتمثّل في:

1. تفاقم الأوضـاع المجتمعية.
2. تفشّي الفساد.
3. قمع الأنظمة للإسلاميين

وعليه، فإنّ ولادة معظم الحركات الإسلامية وزيادة شعبيتها، هو ردّ فعل على سياسات الأنظمة الحاكمة الاقصائية ونتيجة طبيعية لفسادها.

فسياسـات الأنظمة الحاكمة، هي التي خلّفت أوضـاعاً سيئة، وهيّأت الفرصـة الملائمة لتقدّم الحركات الإســـلامية نفســـها كبديل عنها، ما جعل المواطن العربي ينظر إليها بوصـــفها خشـــبة الخلاص من الواقع الموبوء. وقد ترجم ذلك فعلاً، أثناء الانتخابات التي حدثت إبّان الثورات العربية، حيث تمّ منحها غالبية الأصـــوات أثناء عملية الانتخابات التي تمت في دول الربيع العربي.

5- الحملة الدعائية المضادّة

ليس الأنظمة السّياسية وحدها هي التي عادت الإسلام السّياسي المتمثّل في الإخوان المسلمين وأودعت كوادرهم السّجون أو نفتهم خارج الوطن، وسعت جاهدة على مدار عقود من الزمن إلى تشويه صورتهم وشيطنتهم أمام العالم. ولقد دخلت التيارات غير الدينية المناوئة لهم على الخط إلى جانب الأنظمة. لكن لم تخض الصّراع مع الإسلاميين بالأدوات ذاتها التي استعملتها السّلطات ضدّهم، كما لم تكن بواعث الصّراع هي ذاتها التي كانت تدفع الأنظمة لمواجهة الإسلام السّياسي. السبب الأكثر، ترجيحاً لصراع الإسلاميين وخصومهم من التيارات غير الدينية والدينية أحياناً، هو التنافس الاجتماعي، أي صراع على النفوذ الاجتماعي، الذي قد يأخذ منحىً حادًّا وصداميًّا أحياناً.

فعلى مدى عقود من الزمن، وفي معظم السّاحات الإسلامية، شنّت تلك التيارات المناوئة للإسلام السّياسي حملة دعائية مضادّة لهم، تحت غطاء العلمانية أو الليبرالية أو اليسار أو القومية، بل وأحياناً تحت غطاء التنوير الإسلامي، الذي كان يرى أن أحد أهمّ شروط الدخول في المدنية هو الخروج من بوتقة الأحزاب الدينية في المجال السّياسي؛ لأنّ تسييس الإسلام من وجهة نظرهم تقزيم له، في حين أنّ قيم الإسلام الحقيقية لا تتعارض مع القيم الإنسانية العامّة كالحرية والعدالة...إلخ

ومما لا شكّ فيه، فإنّ التيارات المناوئة للإسلام السّياسي، وحتّى الجماعات المنتمية للإسلام التنويري، التي لا تحظى بقاعدة شعبية واسعة، استفادت من الأجواء التي هيأتها الأنظمة السّياسية لهم. لكن تلك الدعاية المضادّة، مع أنها كانت مؤذية للإخوان، وقد يفوق وجعها وجع إعلام النظام المعادي لهم أضعاف المرّات، لم تنل

منهم كثيراً، كما أنها أدّت إلى مفعول عكسي صبّ في مصلحتهم أخيراً، وتجلّى ذلك في تعاطف بعض النّاخبين معهم وقت الاستحقاق.

تجدر الإشارة إلى أنّ خروج الإسلاميين من خندق المعارضة ووصولهم إلى سدّة الحكم، لم يُنْهِ حالة الصّراع بينهم وخصومهم السّياسيين، سواءً كانوا من بقايا الأنظمة التي سقطت، أو من بعض التيارات والقوى غير الإسلامية إلى جانب بعض الإسلاميين المتباينين معهم فكريًّا وسياسيًّا، خصوصاً تلك التي أصبحت اليوم في خندق المعارضة بدول الربيع العربي. بل، ومن المرجّح أن تزداد حدّة الصّراع أكثر مما مضى، وهذا ما بات واضحاً اليوم في تونس ومصر، حيث تشهد السّاحتان هناك حالة من الصّراع الشّديد بين الإسلام السّياسي وخصومهم من التيارات والقوى الأخرى.

ففي ندوة عن حركات الإسلام السّياسي، وضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة في السعودية عام 2013 م، وكمؤشّر عن طبيعة الصّراع الجاري اليوم بين الإسلاميين ومناوئيهم، شَنّ بعض المحسوبين على التيارات غير الدينية هجوماً واسعاً على حركات الإسلام السّياسي التي وصلت إلى سدّة الحكم في دول الربيع العربي، ووصفوها مرّة بعدم النّضج، وتارة بالبراغماتية المتسامحة مع الخارج والدول الغربية، وثالثة بالميكا فيلية الغاشمة مع بني جلدتها في الداخل.

ورأى الباحث المصري عبد الرحيم علي، أنه لا يوجد في مصر الآن – تحت حكم جماعة الإخوان – لا عدالة اجتماعية ولا حكم رشيد، مضيفاً خلال الندوة: الإخوان وصلوا بالخطأ؛ لأنّهم اعتقدوا أن الوصول إلى السّلطة هو البداية، ويريدون أن يكرهوا الناس على عبادة الله أو الإيمان، كما يسعون إلى أخونة النظام، ومع بقائهم80 عاماً بعيداً عن الحكم فإنّهم لم يمدّوا يدهم إلى الأطياف الأخرى.

فيما عرّف عبد الرحيم علي الحركة الإسـلامية بأنّها حركة سـياسـية تتّخذ الإسـلام مرجعاً، وتريد الوصـول إلى السّـلطة في شـكل رأسـمالي، مع بقاء فكرتين يحكمان الإسـلام السّـياسـي: الأولى، الخلافة التي انتهت وكان من المفترض أن تتطوّر بعد الدول الإمبراطورية، والثانية، الشـورى التي لا بُدّ من أن تتحوّل في الدول الحديثة إلى صناديق الاقتراع.

وطالب باحترام تداول السّـلطة السـلمي، مسـتغرباً من حركة حماس في غزّة التي وصـلت إلى السّـلطة عبر الانتخابات، ولم تُجرِ بعدها أيّ انتخابات، مع ضـرورة أن تكون هناك معايير حديثة في بناء دولة إسـلامية، وتفتخر على دول العالم بطريقتها، وإلا فإنّ الدول الدينية سـتبقى هي الخيار الآخر، ويبدو أننا في مصـر متّجهون إلى الخيار الثاني.

فيما اعترف عميد كلية الشريعة السابق بقطر، عبد الحميد الأنصاري، في النّدوة التي شـهدت تضـاؤلاً ملحوظاً في عدد الحضـور، بقوله: نحن الآن في زمن الإسـلاميين، ضـارباً مثالاً بالمرشد العام لحركة الإخوان المسلمين الذي كان خائفاً يترقّب، فأصبح يدخل القصر الرئاسي الآن معزّزاً مكرّماً.

وأكّد الباحث السعودي عبد الله البريدي أن الإسـلام السّياسـي من أهمّ العناصر التي تأثّرت بحركة الضـدّ أو مع، فمن كانوا معه جعلوه ملائكة والآخرون شـياطين. معرّفاً الحركة الإسلامية بأنّها تدور حول كلمات ثلاث، هي: الإسلام والسياسة والاستخدام، ومن هم ضـدّ الفكرة يقولون إنّ التعريف الصّـحيح هو استخدام الدين للسّياسـة، ومن معه يقولون إنه استخدام السّياسة في الدين.

وذكر بأنّه لا بُدّ من التمييز بين الحاكم والمعارض في الحركات الإسـلامية، مع عدم وجود تفريق في التنظير، مشيراً إلى أنّ إشكال الحراك الإسـلام السّياسـي أنّ المقدّس

والبشري فيهما أصبح مهمازاً في هذا السّياق، مع التذكير بأنه توجد فروقات مرجعية بين الطرفين، فالمرجع في الدين مثالي، وفي السّياسة المصالح، والدين غير متحزّب والسّياسة محزّبة.

وخلص البريدي إلى نتيجة أنه لا يجب أن تبرز تحولات الإسلام السّياسي، لوجود تحوّلات علمانية حدثت أيضاً، مع أنّ أغلب الحركات الإسلامية الموجودة الآن حركات إسلامية مخفّفة وليست مثقلة، وقد يكون تأثير الإعلام المضادّ للإسلاميين، وهم في سدّة الحكم أكثر من كونهم في خندق المعارضة

6- التركيبة السّياسية في المحافظات

معظم المحافظات الريفية، ذات الكثافة السّكانية الكبيرة، يسيطر عليها جماعات الإسلام السّياسي، فالمحافظة الشرقية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون مثلاً، حصدوا جميع مقاعدها، وكذلك السّلفيّون الذين حصلوا على معظم مقاعد محافظة السّويس؛ نظراً لانتشارهم بها بشكل كبير. هذا بخلاف المحافظات الحضرية التي تسيطر عليها القوى الأخرى من التيارات السّياسية غير الدينية.

7- الخبرة السّياسية والوفرة المالية

فقوى الإسلام السّياسي تمتلك خبرة طويلة من العمل السّياسي، فالإخوان في مصر مثلاً مارسوا العمل السّياسي لأكثر من ثمانية عقود من الزمن، وذلك على عكس القوى المدنية، التي تعتبر حديثة بعض الشيء وبالتالي هي تفتقر إلى الخبرة الطويلة في العمل السّياسي، كما أنّ إمكاناتها المالية محدودة أو ضئيلة جدًّا، إذا ما قورنت بإمكانات الإخوان المسلمين والدّعم الذي يحظون به. فتوافر المال لدى الإسلاميين مكّنهم من الاستحواذ على أفئدة وعقول البسطاء بمكرماتهم الخيرية، كما أنّ الخبرة في

الحشد والتأثير وتوظيف الدين مكّنتهم من استثمار الفرصة التاريخية التي أتاحتها لهم ثورات الشباب العربي الجسور، فتمكّنوا من قطف ثمارها وتحقيق أحلامهم

وتجدر الإشـارة إلى أنّ الأسـباب المشـار إليها آنفاً، مع أهميّتها، إلا أنّها غير كافية لإيصال الإسلاميين إلى سدّة الحكم، ما لم تعضدها أسباب أخرى أكثر أهمية وفاعليّة، وهي التي سيتمّ الإشارة إليها في السطور القادمة.

ب- الأسباب الجوهرية:

1-القدرة التنظيمية مقابل تشظّي السّاحة السّياسية

إنّ انسـجام الخطاب مع البيئة الاجتماعية، ومناهضـة الاسـتبداد الداخلي والاحتلال الخارجي، والاتّكاء على أرضـية الدين والعمل التطوّعي الإنسـاني، وفسـاد النظم السياسية ومناهضتها للإسلاميين، وتجذّر الحركات الإسلامية في مجتمعاتها، مضافًا إلى تمتّعها بالخبرة السّياسية والإمكانات المالية والبشرية، كلّها عناصر قوّة امتازت بها حركات الإسلام السّياسي في معظم البلاد العربية منذ نشأتها، كما هي عوامل أساسيّة ساعدت بشكل حقيقي في ترسيخ شعبيتها في مجتمعاتها، سيّما فيما بات يعرف بدول الربيع العربي.

لكنّ تلك العوامل وحدها لم تكن كافية لدفع شـرائح وقوى المجتمع المختلّفة في مصـر وتونس لمنح أصواتها إلى الإسلاميين في مختلف جولات العملية الانتخابية ليحصدوا العدد الأكبر من المقاعد يتبوؤون أعلى المناصب السّياسية في الدولة. فلولا تمتّع تلك الحركات بقدرات تنظيمية هائلة، التي تمظهر في جانب منها خلال إدارة العملية الانتخابية والتحشيد الشعبي، خصوصاً في ظلّ ضعف ملحوظ لدى القوى السّياسية

والاجتماعية الأخرى سيّما الناشئة حديثاً. لولا ذلك لما استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه.

قد يكون من غير الملائم إجراء أيّ نوعٍ من أنواع المقارنة بين ما تتمتّع به حركات الإسلام السّياسي من قدرات تنظيمية وبقية القوى السّياسية والاجتماعية الأخرى، خصوصاً القوى الجديدة، التي كان لها الفضل الأكبر في حشد الجماهير في الميادين منذ بداية اندلاع الثورات، سواءً في مصر أو تونس، وذلك نظراً لوجود بون شاسع بين تلك القوى، وحركات الإسلام السّياسي، التي خاضت غمار العمل السّياسي منذ زمن طويل، مما أكسبها خبرة طويلة من جهة، وتنظيم هياكلها التنظيمية والإدارية ورصّ صفوفها بشكل محكم، من جهة أخرى.

ففيما يتعلّق مثلاً بفاعلية الكوادر التنظيمية لقوى الإسلام السّياسي، فهم نشطاء محترفون ومتفرّغون للعمل التنظيمي غالباً، فيما كوادر التنظيمات الليبرالية والمدنية عموماً، في معظمهم نشطاء هواة غير متفرّغين، وإنما هم يعوّلون على سرقة جزء من الوقت المتبقّي لهم بعد عناء ساعات العمل وقضاء الحاجات المنزلية والأسرية الضرورية.

لذلك هم مشدّودون إلى أعمالهم ومصالحهم أكثر من انشدادهم إلى واجباتهم النضالية. وهم بهذا معرّضون للتذبذب لدى حدوث أيّ انعطاف مفاجئ في الأحداث، فيميلون في بعض الأحايين، والحال هذه، إلى ترجيح جانب مصالحهم

وبما أنّ كوادر حركات الإسلام السّياسي يخضعون في الغالب إلى نمطٍ صارمٍ من التنظيم في إدارة أنشطتهم الحركية، وكذلك يمارسون مختلف واجباتهم انطلاقاً من قاعدة التكليف الشرعي أو الواجب الجهادي، لذلك هم أكثر ولاءً لأهدافهم وفاعلية وتأثيراً على الصّعيد الاجتماعي من نظرائهم في التشكيلات غير الدينية. زِدْ على

ذلك، فإنّ سـعيهم إلى تحقيق أهدافهم غالباً ما يكون لها الأولوية على مصـالحهم الشـخصـية والذاتية، على عكس سـائر كوادر القوى والجماعات السّـياسـية التي لا تخضـع إلى نظـام ملزم، كمـا أنّهم لا ينطلقون في تطبيق برامجهم وأجنـدتهم من إيديولوجيا الدين، وهو عامل له أثره البالغ في المجتمعات الإسلامية.

واللافت في سـلوك الحركات الإسـلامية التي تتمتّع بشـعبية كبيرة، مع أنّها قد تكون أقرب من غيرها في تحقيق المكاسب وقطف الثمار في أوقات الاسـتحقاقات الكبرى، إلا أنّها لا تعتمد على العمل الارتجالي أو العشوائي أو الصّـدف في تحقيق المكاسب واغتنام الفرص.

وإنّما هي تعتمد بشـكل رئيس على العمل المنظّم والتخطيط المحكم والفاعلية على الأرض في إدارة وتنفيذ برامجها، خصـوصـاً في ظلّ وجود منافسـين لهم في السّـاحة، وهو ما تجلّى بشكل واضـح في الحملات الانتخابية التي جرت في مصـر وتونس بعد سـقوط الأنظمة هناك. لذلك لم يفاجئ الكثير من المراقبين بنتائج الانتخابات التي جرت في دول الربيع العربي بفوز الإسـلاميين، علمـاً بـأنّ القوي الجـديـدة غير الإسـلامية، خصـوصـاً شـريحة الشـباب، هي التي كانت المحرّك الرئيس في الثورة التونسية والمصرية (وهي قوى متجاوزة للأطر الأيديولوجية والسّياسية)، وكان يفترض أن تصـل إلى سدّة الحكم لكنها لم تحظَ بأيّ نوعٍ من أنواع السّـلطة، بل أضـحت خارج اللعبة السّياسية.

السـبب في ذلك ببسـاطة يعود إلى أنّها قوى غير منظّمة، على عكس القوي الحزبية والدينية التي كان إسـهامها في الثورات إمّا قليلاً أو منعدماً، لكن لأنّها قوى تتمتّع بقدرات تنظيمية هائلة، استطاعت أن تقطف الثمرة.

وبحسب الباحث خليل العناني، فإنّ الحضور الضعيف للإسلاميين في الثورات العربية يعود إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، خاصّة في ظلّ إرث التربص السّلطوي والرفض الغربي لهذه الحركات، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها في مهدها، كما حدث في الجزائر أوائل التسعينيات. بَيْدَ أنّ ذلك أيضاً لا ينفي ضعف الخيال السّياسي لهذه الحركات وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري. ولعلّ أهمّ دلائل هذه الفرضية، بحسب وجهة نظره، ما يلي:

أ- انعدام أو فقر الخيال الثوري لدى التيارات الإسلامية، وذلك نتيجة لخبرتها السّلبية مع الأنظمة الحاكمة كما هي الحال في مصر (الصّدام التاريخي بين ناصر والإخوان، فضلاً عن المواجهة المستمرّة بين مبارك والجماعة طيلة العقدين الأخيرين)، وسورية (أحداث حماة عام 1982)، وتونس (أحداث باب سويقة عام 1990).

وقد اختزنت ذاكرة الإسلاميين هذه الأحداث طيلة العقدين الأخيرين، فكانت النتيجة إسقاط الخيار الثوري من حساباتها. ولعلّه من اللافت أن لغة الخطاب الإسلامي الحركي طيلة العقود الثلاثة الماضية قد خلت من مفردات العمل الثوري كالتغيير، وإسقاط الأنظمة، وتعطيل الدساتير.. إلخ.

ب- جاءت الثورات العربية نتيجة لفعل جماعي يتجاوز الأطُر التنظيمية والأيديولوجية والسّياسية الكلاسيكية، ومعبّرة عن قوي وتيارات جديدة لم تعرف العمل الحزبي بشكله التقليدي. فالسّواد الأعظم للثورتين التونسية والمصرية لم يخرج من عباءة الأحزاب القائمة، وإنّما من حركات اجتماعية وثقافية تتسم بالمرونة الشديدة في حركيتها

وأفكارها وعضـــويتها. وهو ما يختلف جذريًا عن طبيعة وبنية الخطاب الإســــلامي الحركي الذي يتّسم بالمركزية الشديدة والالتزام الأيديولوجي والتنظيمي.

وهنا، كان أمام الحركات الإســلامية أحد خيارين، إمّا المشــاركة في الثورات العربية، ولكن وفق شـــروط وقواعد اللعبة التي يحدّدها محرّكوها والدّاعون إليها، وإمّا عدم المشاركة، وما قد يؤدّي إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضاً بين جموع الشعب.

ج- لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية في الثورة أمراً اختياريًا أو بقرار تنظيمي، إنما كانت أمراً واقعاً فرض عليها بفعل تطوّرات الفعل الثوري الذي كان ســـريعاً وحاول الجميع اللحاق به. فعلى سبيل المثال، رفضت جماعة الإخوان المسلمين في مصر المشـاركة إيجابيًا في تظاهرة 25 يناير 2011 في بداياتها. وهو أمر ليس غريباً على الجماعة، التي لم يكن لها حضور ثقيل في غالبية المناسبات التعبوية التي قامت في مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (لم تشارك الجماعة في إضراب 6 أبريل 2008 وغيرها من إضرابات العمال والمهنيين والضرائب العقارية ... إلخ)، وذلك إمّا بسبب تخوّفها من قمع النظام لها، أو عدم تأثيرها في هذه الدوائر السّاخطة. في حين جاءت مشاركة الإخوان في الثورة المصرية، بعدما تأكّد لها أنّ ما يحدث يتجاوز كونه تظاهرة فئوية، كي يصل إلى العمل الثوري التاريخي.

صـــحيح أن نفراً من شـــباب الإخوان قد انخرط في الثورة منذ يومها الأول (إســـلام لطفي، وأحمد عبد الجواد، ومحمد القصــــاص)، بَيْدَ أنّ ذلك لم يأتِ بقرار تنظيمي، وإنما من خلال مشاركة فردية عكست الفجوة الجيلية والفكرية داخل التنظيم الإخواني. وما لبثت الجماعة لاحقاً أن انضـــمّت للثورة بكلّ قوّتها وأصـــبحت طرفاً فاعلاً في ديناميتها سياسيًّا وميدانيًّا.

وفي تونس، كانت حركة النهضة آخر الملتحقين بقطار الثورة التونسية، وذلك نتيجة لضعف الحركة وتآكل بنيتها القاعدية بسبب الضّربات المتلاحقة التي تعرّضت لها طيلة العقدين الماضيين، فضلاً عن انفصال المستوى القيادي (الذي كان أغلب رموزه في المهجر) عن القواعد الحركية في تونس.

د- لم يكن متاحاً للإسلاميين بأيّ حال أن يعبّروا عن هويتهم الذاتية في الثورات العربية، ليس فقط لأنّهم لم يشعلوها أو يبادروا للقيام بها، وبالتالي لا يحقّ لهم تلوينها بشعاراتهم وأيديولوجياتهم، وليس لتخوّفهم من أنْ يتمّ إجهاض الثورة بسببهم، وإنّما أيضاً لإدراكهم عواقب ذلك على دورهم، وإمكان بقائهم كجزء من التركيبة الثورية فيما بعد. فكما قلنا سابقاً، لم يكن شباب الثورتين التونسية والمصرية ليسمحوا ببروز أية هوية فئوية أو عمودية قد تؤثّر في شمولية الثورة، وتحجب صورتها كحركة قاطعة للمجتمع، ومعبّرة عنه بكافّة جماعاته وأطيافه.

صحيح أنّ ثَمَّةَ حضوراً لبعض رموز التيارات الإسلامية في المشهد الثوري (علي العريبي، والعجمي الوريني، في تونس، ومحمد البلتاجي وبعض قيادات الصف الثاني في مصر)، إلا أنّه كان حضوراً ملتزماً بالتيار الثوري العام، وليس متمايزاً أو منفصلاً عنه.

هـ- لم يحتكر فصيل حركيّ بعينه المشهد الإسلامي في الثورات العربية، وإنما تنوعت خريطة الإسلاميين الذين انخرطوا في العمل الثوري، بحيث ضمّت مختلف فصائل وجماعات التيار الديني، بدءاً من الإخوان المسلمين، مروراً بالحركة السّلفية، وانتهاءً ببقايا التنظيمات الجهادية التي كان لها حضور في الثورة المصرية بدرجات متفاوتة. وهو ما يؤكّد مجدّداً تجاوز الثورة المصرية للأطُر الأيديولوجية والعقائدية لمختلف القوى الدينية والسّياسية.

فلم يحدث من قبل أن انخرط الإخوان والسّلفيون والجهاديّون، وفي بعض الأحيان الصّوفية، في عمل تنظيمي وحركي يستهدف تغيير نظام الحكم، ليس فقط بسبب الاختلافات الشّديدة بين خطاباتها وأيديولوجياتها، وإنّما أيضاً بسبب العداء التاريخي الذي وصل إلى حدّ الاتّهام بالتواطؤ مع النظام السّابق، كما كانت الحال بين السّلفيين والإخوان، على سبيل المثال.

إذا كان حضور التيار الإسلامي في الثورات العربية متماشياً مع حضور بقية القوى الأخرى، وباعتباره يعبّر عن فصيل اجتماعيّ وسياسيّ موجود ومتجذّر في المجتمعات العربية، ولم يكن حضوراً استئثاريًّا أو استثنائيًّا بأيّ حالٍ من الأحوال – وهو أمر مهمّ وفارق، حيث اعتادت الحركات الإسلامية أن تكون هي المحرّك الأساسي للشّارع العربي، خاصّة في الشرائح الدنيا والوسطى– فإنّ الثورات العربية هي أعمّ وأشمل من أنْ تختزل في فصيل أو لون سياسيّ واحد دون بقية القوى والتيارات.ففي الحالة التونسية لم تكن الأحزاب المنافسة لحركة النهضة بالقدرات التنظيمية والفاعلية المتكافئة، مما جعل هذا العامل حاسماً في فوز النهضة فوزاً كاسحاً على سائر القوى المنافسة.

وإنْ كان الحال في مصر شبيهاً لما هو عليه الحال في تونس من حيث القدرات التنظيمية للإخوان المسلمين وحزب النّور السّلفي، وكذلك سعة القاعدة الشعبية، إلا أنّ الحالة المصرية عاشت ظرفاً خاصًّا أثناء الاستحقاق الرئاسي، حيث وجدت القوى غير الإسلامية نفسها مجبرة على التصويت لمرشح الإخوان مرسي، ليس حبًّا في الإخوان، وإنّما نكاية بالنظام القديم وخشية عودته، وبالتالي امتنعت معظم القوى من منح أصوات كوادرها لمرشّح النظام البائد شفيق.

2- الميل نحو البراغماتية السّياسية الإسلامية

إذا كان المفهوم الشائع للبراغماتية يعني التحرّر من كلّ أيديولوجيا أو موقف مسبق، ومن ثم تنحية المبادئ والقيم جانباً، في سبيل تحقيق بعض المصالح الآنية أو المكاسب الخاصّة فقط، فإنّ هذا المفهوم لا ينطبق على مجمل السلوك السّياسي لمعظم الجماعات الإسلامية في الوطن العربي.

واقع الحال يؤكّد بأنّ السّلوك السّياسي لكلّ تيار إسلامي هو متأثّر إلى حدٍ كبير بالبيئة المحلية مسايراً للوقائع والظواهر السّياسية القائمة غالباً، وبالتالي فإنّه لا يمكن قياس سلوك أيّ تيّار إسلامي في بلدٍ مّا، وإسقاطه على سلوك عموم التيارات الإسلامية في مختلف السّاحات الإسلامية، ومن ثم وَسْم مجمل سلوك الإسلاميين بـ البراغماتي النفعي والمتحرّر كليًّا من الأيدولوجيا أو بـ الأيديولوجي الذي لا يُعير أيّ اهتمام للمصالح والظروف المتبدلة.

فمن خلال عملية التقييم الموضوعي للسّلوك السّياسي لمعظم الإسلاميين في الوطن العربي، يتّضح أنه ليس نفعيًّا مطلقاً، كما أنه ليس متحرّراً من الدين أو منسلخاً عن منظومته القيمية والأخلاقية بشكل تامّ، بحسب ما هو واضح من شعاراتهم وسلوكهم القائم على الأقلّ.

لذا يمكن القول بأنّ الواضح من سلوك الإسلام السّياسي الجديد، خصوصاً في ظلّ ثورات الربيع العربي، أنه استطاع وبشكل سريع جدًّا التكيّف مع المفاهيم والطّروحات الجديدة ذات الصّلة بتعزيز الحرّيات والشّراكة والقبول بالتعدّدية وضمان حقوق الأقلّيات..إلخ. وكذلك مع الوقائع السّياسية والاجتماعية القائمة، خصوصاً في بعدها الإقليمي والدولي.

كما أبدى الإسـلاميّون ميلاً واضـحاً نحو الاعتدال والمرونة في التعامل مع الآخر المختلف القريب والبعيد، وباتوا يتعاطون مع الواقع بصورة أكثر بشيءٍ من البراغماتية السّياسية (الواقعية)، ولكن في صورتها الإسلامية المشذّبة والمقبولة، التي تحاول التوفيق أو المزاوجة دائماً بين التمسّك بالمبادئ والقيم والأخلاقيات من جهة، ومسايرة مجريات الواقع السّياسي ومتغيّراته ومتطلّباته، من جهة أخرى.

وهذا يعني ولادة شكل جديد من البراغماتية الإسلامية المغايرة لما برع فيه وصاغه روّاد ومنظّرو مدرسة البراغماتية الأمريكيين أمثال بيرس ووليم جيمس و جان ديوي، في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

فالحركة الإسلامية التي كانت تعلن تمسكّها بشدّة بمبادئ الإسلام القائمة على إقامة حكم الدين في الدولة، وخدمة الناس ومنع الفتن، وتحرير الأرض، ونشر مبادئ العدالة، وتحمّل المسؤولية الكاملة حتى تحت أسواط التعذيب والاغتيالات والسّجن والملاحقات، قفزت سريعاً وبخطى ثابتة نحو مربّع آخر قد لا تجده مترابطاً فكريًّا أو عقائديًّا مع ما وصلت إليه الحال بعدَما يُسمّى بالربيع العربي، فاتّجهت بعض تلك القوى الإسلامية إلى مغازلة الغرب الأمريكي، وتقديم ولاءات الطّاعة بسيلٍ من التنازلات العقائدية في سبيل انتقالها إلى مرحلة الإسلام السّياسي أو الديمقراطي الذي يقبل بالتعايش حتى مع المحتلّ من أرضه، واحترام كافّة المعاهدات والتحالفات التي كانت إلى ما قبل عام تلقى سخط وتكفير تلك الجماعات، وأدارت حوارات مع الإدارة الأمريكية مستغلّة ما تعيشه البلاد من أزمات وحراك سياسيّ في الشارع العربي، فأعلنت بعض القوى الإسلامية إيمانها بالديمقراطية والتعدّدية والدولة المدنية وحرية المعتنق والفكر وحقوق الأقلّيات، وإيمانها بالسلام والتسامح، وطيّ صفحات الصّراع بمجملها، وهذا ما حدث مع الجماعة الإسلامية في كلٍّ من مصر وتونس والأردن وليبيا وسورية.

فكانت نتائج تلك الحوارات والاتفاقيات كتفكيكٍ للفكر الأصـــوليّ المتزمّت ونقله إلى مربعات براغماتية ليســت ســوى تنازلات ســياســيّة لتحقيق حلم الحركات الإســلامية بالوصـول إلى الحكم والمشاركة به، ولكن برضـا أمريكيّ مشروط بعدّة مبادئ، تتعلّق بأمن إســرائيل واحترام اتفاقيات الســلام والاتفاقيات الدولية الســابقة مع الدول التي شـــهدت تغييراً في أنظمتها، وكذلك، وهو الأهمّ، الإقرار بالمصـــالح الأمريكية في المنطقة على مستوى جميع الدول

ومما لا شكّ فيه أنّ الربيع العربي عزّز السّلوك البراغماتي السّياسي لدى الإسلاميين، وكان له الأثر البالغ في اجتذاب شــرائح اجتماعية واســعة للإســلاميين تصـــويتاً ومناصــرة، إلا أنّه لا يمكن الادّعاء بأنّ هذا السّــلوك هو وليد الثورات العربية، فمن يتتبّع تاريخ الإخوان في علاقتهم بالسّــلطة ســيجد أنها كانت علاقة مدّ وجزر بســبب شيءٍ من البراغماتية السّياسية التي يتعامل معها الإخوان كثيراً.

هذا السّــلوك بين التصـــالح مع السّــلطات والتنافر معها، الذي لم يكن جديداً، جعل الإخوان يسـتفيدون من أيّة فرصــة يمكن أن تتحقّق لهم في بناء تنظيمهم وامتداده أفقيًّا في طول البلاد العربية، خاصّــة في منطقة الخليج العربي، فمذ نشـوء الإخوان كتنظيمٍ سياسيّ ودينيّ في مصر كانت ذهنية العلاقة مع دول الخليج حاضرة بقوّة، لذلك كثيراً ما سعى التنظيم إلى عقد صداقات جيّدة مع الخليجيين بوصفهم دولاً تميل إلى الرؤية الدينية في سياساتها، لا سيّما في السعودية.

كما أن السّلوك السّياسي للإسلاميين المتّسم بالبراغماتية، لم ينحصر في العلاقات مع النظم المحلية القائمة أو القوى السّياسية المنافسـة، وإنّما كان هناك نصيبٌ منه تجلّى في العلاقة مع الغرب. فمعاداة الإسـلاميين الواضـحة للغرب، إلى جانب رفع الصـوت

عالياً للدعوة بمقاطعة إسرائيل وقطع أيّ شكلٍ من أشكال العلاقة معها،كان سلوكاً قديماً وشائعاً.

ولقد كان هذا السّلوك مبرّراً ومفهوماً من قبل الإسلاميين ما داموا في خندق المعارضة. لكن حينما وصلوا السّلطة، بعد ثورات الربيع العربي، تحوّلوا 180 درجة وأصبحوا يتودّدون لأميركا، وقد صرّح أحد رموزهم: تحالف الإخوان مع أميركا تحالف استراتيجي! وكانوا بالأمس ضدّ اتفاقية السّلام مع إسرائيل ويهاجمون نظام مبارك ويطالبون بإلغائها، واليوم يعلنون احترامهم لها، و حماس الإخوانية تطارد وتعاقب من يطلق الصواريخ. ولقد كانوا في السّابق ضدّ الاستدانة وضدّ شروط صندوق النقد الدولي، واليوم هم الأكثر اعتماداً وحرصاً على الاستدانة من أيّ جهة وبأيّ شروط.

وفي تونس صرّح الغنوشي بأنّ حزبه لن يمنع البكيني ولن يغلق البارات، وهي قمّة البراغماتية، وأكّد بن كيران، رئيس الحكومة المغربية وأمين عام حزب العدالة والتنمية، أنّ مجتمعاتنا ليست بحاجة إلى الأسلمة؛ لأنّها مسلمة أصلاً، وأنّهم لن يضيفوا إلى إسلامها شيئاً، وأنّ حزبه لم يأتِ ليقول للرجال: التحوا، وللنّساء: تحجّبن، مؤكّداً رفضه التدخّل في خصوصيات الناس وفرض الفهم الديني لحزبه عليهم.

ويعجب المرء أن يكون بين أنصار هذا الرأي المدافع عن الإسلاميين (الإخوان) بعض الكتّاب والمحلّلين الأميركيين والغربيين الذين يراهنون على الإخوان في السّلطة، ويتوقّعون أنهم سيصبحون عقلانيين معتدلين واقعيين وقادرين على كبح جماح التطرّف الإسلامي، وأنّهم سيلتزمون بقواعد اللعبة الديمقراطية بإقامة الدولة المدنية .

وفي الندوة التي عقدت في الجنادرية 2013 م، أكّد عميد كلية الشريعة السابق بقطر، عبد الحميد الأنصاري، على أنّ أحداث الربيع العربي أثبتت أنّ الإسلاميين براغماتيّون حين التعامل مع الخارج وليس مع من في الداخل، ووصلوا بإرادة الجماهير للسّلطة،

وعلينا أن نقوّم عملهم مع احترامهم. وزاد: الإسلاميّون صوّروا للعالم أنّهم الضّحية الوحيدة للاستبداد السّياسي، وهذا غير صحيح، فالقوميّون والناصريّون والشّيوعيّون تعرّضوا لذات العذاب.

ورأى الأنصاري أنّ الإسلاميين ليس لديهم نظام جديد بعد وصولهم إلى السّلطة، فهم يستنسخون أفكار الأنظمة السابقة، مع عدم وضوح مفهوم المرجعية الإسلامية التي يتكئون عليها. كما طالب الإسلاميين الاستفادة من الفرصة التاريخية التي جُهّزت لهم، فربّما لا يجدون الفرصة مع من يخلفهم، وأن يفتحوا صدورهم للنقد، وألا يكرّروا أسطوانة أنّهم ضحية الداخل والخارج، وأن يؤمنوا بنسبيّة الحقائق في الحقيقة المطلقة بيد الله.

3- تبنّي مبادئ وقيم الديمقراطية (الإسلام الجديد)

لقد وجدت حركات الإسلام السّياسي، التي تتّخذ من الإسلام مرجعاً وتتقيّد بمنظومة من القيم والمبادئ الثابتة، في ظلّ ثورات الربيع العربي، وجدت نفسها وسط شعارات ثورية جديدة غير معهودة تنادي بتطبيق الديمقراطية (حكم الشعب لنفسه) وقيمها ومبادئها (حكم الأكثرية، فصل السّلطات، تجزيء الصلاحيات، التمثيل والانتخاب، سيادة القانون، اللامركزية في الحكم، التداول السّلمي للسّلطات، تعزيز الحريات، ضمان حقوق الأقليات..إلخ).

وهي شعارات لا تنسجم مع شعارات الثورات ذات الصبغة الإسلامية، التي كانت تنادي بتطبيق الشريعة و الإسلام هو الحلّ، وغيرها من الشّعارات، كالتي طالب بها الشّعب الإيراني في ثورته ضدّ الشّاه قبل ثلاثة عقود ونصف تقريباً، أي عام 1979م.

لقد فرضت شعارات الثورات العربية المنادية بتطبيق مبادئ الديمقراطية ومفاهيمها، وهي مغايرة تماماً لشعارات الثورات الإسلامية، فرضت على حركات الإسلام السّياسي في العالم العربي خيار الانسجام مع تلك الطّروحات والشّعارات، وجعلها تتماشى مع سائر القوى اللبرالية في مطالبها وأطروحاتها، أثناء التظاهرات الميدانية، وقبل سقوط الأنظمة وقبيل الانتخابات وأثنائها.

بل كانت حركات الاسلام السّياسي هي صاحبة الصّوت الأعلى في الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والأخذ بمبادئها ومفاهيمها. وهذا ما جسّدته بالفعل على المستوى النظري وليس التطبيقي، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية، وهو العامل الجوهريّ، على الارجع الذي دفع بشرائح كبيرة وقوى عديدة في المجتمعين المصري والتونسي للتصويت إلى حركات الإسلام السّياسي في ذينك البلدين.

إنّ الشعارات الديمقراطية التي بات يُردّدها الإسلاميّون في مصر وتونس، أثناء الحملات الانتخابية، ولّدت شعوراً لدى غالبية الجماهير مفاده بأنّ ثَمَّةَ إسلاماً سياسيًّا جديداً قد ولد في العالم العربي، وأنّ هذا الإسلام يختلف عن الإسلام الذي عايشوه طيلة عقود مضت. هذا الشعور الإيجابي نحو الإسلاميين ترجم في صورة تعاطف ومنحهم الثقة والتصويت لهم في الانتخابات.

فحينما جرت الانتخابات في تونس وفوز حزب النهضة وتشكيله الحكومة ضرب راشد الغ نوشي مثالاً فريداً في عدم ميله شخصيًّا نحو السّلطة بل أسند المهمّة لنائبه، والأهمّ من هذا أنه أعلن عن نهج ديمقراطي حضاري في التعاون مع الأحزاب الأخرى ودعاهم لمشاركة النهضة سلطة الحكم كما كانوا شركاء في الزّنازين، على حدّ تعبيره، وأجاب عن الأسئلة التي طرحها الناس والمراقبون، سواءً المتعلّقة بالحرّيات أو ملف المرأة والعلاقات الدولية، وصارت تونس (النهضة) معبّرة عن أسلوبٍ فريدٍ مطمئن

للداخل والخارج، وأثنى الغرب، ومنه فرنسا، على توجّه الإسلاميين. ولم يختلف الحال كثيراً عمّا فعله إسلاميّو مصر (الإخوان والسّلفيون)، الذين حصدوا 65% من الأصوات، مما يعني السّيطرة على مقاليد الأمور على السّاحة المصرية

وكان لتأكيد الإخوان المسلمين وحزب النّور السّلفي في مصر أو حزب النهضة في تونس على نهج المشاركة والتعاون بعيداً عن التفرّد والإقصاء، وكذلك صدور وثيقتين مهمّتين من قبل الإخوان المسلمين:

الأولى، حول الانتخابات والديمقراطية والتداول السّلمي للسّلطة والاحتكام لصناديق الاقتراع.

والثانية، حول موقف الإسلاميين من المرأة، كان له الأثر الكبير في تطمين شرائح واسعة من الناس حول أدائهم السّياسي المتوقّع في السّلطة.

فنفوذ الإسلام السّياسي ووصوله إلى سدّة الحكم بعد ثورات الربيع العربي لم يأتِ من فراغ، وإنّما جاء نتيجة سلوك جديد ارتبط بظاهرة الثورات، كما هو نتيجة جهود قديمة متراكمة من العمل والنشاط والفاعلية.

بَيْدَ أنّ ذلك التتويج، يعكس شعبية حقيقية لا زالت تحظى بها هذه حركات الإسلام السّياسي في الوطن العربي. وبالرغم من فشل الكثير من التجارب الإسلامية في الحكم في أكثر من بلد إسلامي، ولا سيّما تلك التي تولّدت من رحم الثورات الإسلامية، مع أنّها بعثت برسائل غير مطمئنة للجماهير، إلا أنّ الشعارات الجديدة التي رفعها الإسلاميّون أثناء التظاهرات والحملات الانتخابية في دول الربيع العربي أعادت ثقة الناس مجدّدا للإسلاميّين ومنحتهم أصواتهم وأوصلتهم للحكم مرّة أخرى.

على الأرجح، فإنّ ثقة الجماهير للإســـلاميين يعطي إشـــارة واضـــحة على أنّ تلك الشعوب، حتى اللحظة على الأقلّ، لا تزال مستعدّة لمنح الحركات الإسلامية الفرصة مرّة أخرى لإثبات مصداقيّتها عبر بوابة تحقيق طموحات الجماهير وآمالها، والنهوض بمجتمعاتها واســـتعادة كرامتها وتعزيز قيم العدل والمســـاواة والحرية، وتنمية المجتمع ورفاهيته، من خلال الشّـــراكة الحقيقية في إقامة نظام ديمقراطي حديث، يكون الرافعة لبناء دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة وســـيادة القانون، ولا تفســـح المجال لإعادة إنتاج الاستبداد مرّة أخرى بأيّ شكلٍ من الأشكال.

الفصل التاسع

مستقبل الربيع العربي

المستقبل الغامض

بمجرد صعود عساكر مصر مجددا إلى سدة الحكم بعد إزاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي تنفس نادي الاستبداد العربي الصعداء، بعدما تملكه خوف شديد يصل حد الهوس المرضي، من أن تغشاه رياح التغيير.

ولا غرو أن قوبلت ثورات الربيع العربي منذ أسابيعها الأولى بقدر كبير من التوجس الممزوج بالعداء، حيث وجد التونسيون ثم المصريون ومن تلاهم من الشعوب العربية التي ثارت على طغاتها، في موقع الاستهداف والتآمر الخفي والظاهر من طرف نظام عربي مأزوم ورافض لكل تطور.

ورغم أن ثورات الربيع العربي كانت في جوهرها مدفوعة بمطلبي الحرية والكرامة الذين غمرا عقول وقلوب شباب عربي مقهور ومقموع في أكثر من موقع عربي، وما كان لها دوافع أيديولوجية أو أحلام تصدير الثورة للجوار القريب أو البعيد، إلا أن حكومات عربية كثيرة وقفت منها موقف المتربص، وعقدت العزم على خنقها في المهد عبر استخدام سطوة المال والإعلام، وانتهاج سياسة تلويث المنابع وخلط الأوراق.

"هناك مجموعة من الحقائق المغيبة عمدا في زحمة الجدل السياسي الذي صاحب ولحق ثورات الربيع العربي، وهو جدل يخفي وراءه رهانات ومصالح سياسية كثيرة، أقلها التخوف من تبعات التغيير على أوضاع أنظمة قائمة "

وهكذا تحولت ليبيا واليمن وسوريا ومصر وتونس إلى مواقع خلفية لإدارة معارك بالوكالة وتحريك كل عوامل التفجر فيها حتى لا تبلغ هذه الثورات مأمنها ومن ثم تحرك المياه العربية الآسنة.

في الوهلة الأولى روجت حكومات عربية بأن هذه الثورات ما هي إلا مؤامرة غربية، رغم أنه لم يعرف عنها دفاع يذكر عن سيادة وطنية أو قضية قومية جادة، ثم بدأت تصدر المرثيات تباعا فيما بعد، عن تردي أوضاع دول الربيع العربي وسقوطها في مهاوي الفوضى والدمار، كما بدأ يتردد القول بتحول هذا الربيع العربي الواعد إلى خريف كالح، ثم شتاء قاس، وقد تصدر هذا الخطاب نخبة من إعلاميي عرب الخليج وكتاب أميركيين وأوروبيين من ذوي التوجهات اليمينية المعادية للعرب والمسلمين.

من المؤكد أن هناك مجموعة من الحقائق المغيبة عمدا في زحمة هذا الجدل السياسي الذي صاحب ولحق ثورات الربيع العربي، وهو جدل يخفي وراءه رهانات ومصالح سياسية كثيرة، أقلها التخوف من تبعات التغيير على أوضاع حكومات وأسر حاكمة ونخب متنفذة ومراكز مصالح حصينة، ويهمنا في هذا الصدد أن نتوقف عند بعض هذه المسوغات التي يستند إليها هذا الخطاب، ثم تشخيص بعض المعطيات التي تخص ثورات الربيع العربي:

أولا: صحيح أن البلدان العربية التي جرت فيها ثورات ليست على أحسن حال، وهي تمر بصعوبات كثيرة، وتتهددها مخاطر جمة تطال أمنها ومقومات العيش لمواطنيها، شأنها في ذلك شأن كل الدول التي تمر بتغيير، وهذه المشاكل بعضها متأت من ميراث الفساد والاستبداد الثقيل، وبعضها الآخر متأت من تدخلات قوى إقليمية ودولية معادية للتغيير، وبعضها الآخر متأت من الأخطاء الواضحة التي ارتكبتها القيادات السياسية الجديدة التي أتت بها الثورات العربية.

ولكن هذا الأمر يجب ألا يحجب عنا حقيقة لا تقل وضوحا وبداهة، وهي أن الدول العربية المتمنعة عن التغيير ليست أحسن حالا من تلك التي أطاحت بأنظمتها. فتونس ومصر واليمن وليبيا دفعت وتدفع ضريبة التغيير، ومنها من تخطى المرحلة

الأولى بشيء من النجاح، ومنها من ارتد إلى دكتاتورية عسكرية باطشة أشد وطأة من الدكتاتوريات السابقة، ومنها من يراوح السير بين التحرر والفوضى بما أتاح الفرصة لتسلسل مجموعات العنف والتشدد من القاعدة وتفرعاتها.

أما الأقطار التي حافظت على أوضاع الجمود السياسي، فليس ثمة ما يدعوها إلى الزهو والاطمئنان. فهي في الحقيقة تنام على وسادة وهم استقرار هش ومغشوش لن يدوم طويلا، وذلك بالنظر إلى تهرم نخب الحكم وارتفاع طموحات الناس وتطلعاتهم، فضلا عن توسع التعليم والانفتاح على العالم.

ولن يسعف كثيرا هنا الاستنجاد بتأويلات جامدة تتخذ من الدين مطية لتكبيل إرادة الناس وحجب حريتهم، فمن يقنع شبابا عربيا تعلم في جامعات أوروبا وأميركا وفي ظل اتساع أدوات الاتصال الحديثة، بأن لا شأن له بالسياسة والحياة العامة، وأن دوره لا يزيد عن طاعة أولي الأمر والإذعان لإرادتهم السائبة والمطلقة؟

السؤال المطروح اليوم ليس أن نغير أو لا نغير، ولكن كيف تحضر الحكمة السياسية ونفاذ البصيرة للتقليل من الخسائر السياسية ما أمكن؟ وكيف يتم اجتراح التسويات السياسية اللازمة التي تعيد شيئا من التوازن المفقود للساحة السياسية بعد فوران الثورات؟

ثانيا: إن الشعوب الحية واليقظة هي التي تدفع ضريبة التغيير مهما كانت مكلفة وثقيلة، وبهذا المعنى يمكن القول بأن ثورات الربيع العربي هي علامة من علامات الحياة والطموح الحي الذي يسكن العرب، جراء شعورهم بالضيق الشديد مما يرسفون فيه من عطالة واستبداد وتخلف.

"لقد أنجزت ثورات الربيع العربي نصف المهمة على الأقل، أي تفكيك بنية التسلط السياسي، ولكنها ما زالت تكابد من أجل البناء على أنقاض خرائب الوضع القديم ولتأخذ بعضا من الوقت حتى تستعيد توازنها "

وعلى هذا الأساس فإن التذرع بسوء ثورات الربيع العربي لا يقف شاهدا على شرعية أو سلامة الأوضاع القائمة، التي دفعت الناس إلى حرق أجسادهم والنزول للشوارع.

إن ما تعيشه الشعوب العربية التي ثارت على طغاتها يدخل في ما يمكن تسميته بديناميكية الحياة والتطور التي لا تخلو من بعض المجازفات والمشكلات.

الثورات هي أشبه ما تكون بالبراكين والزلازل، فهي تهز البنيان السياسي والاجتماعي من جذوره وتحدث قدرا كبيرا من الأزمات، ولكنها في الوقت نفسه تشرع أبواب التاريخ، وتفتح منافذ المستقبل أمام الشعوب رغم ما يصاحبها عادة من عاهات وحتى طوباويات، وذلك خلافا لحالة الخمول التي تطبع أنظمة الحكم الفردي والدكتاتوريات العمياء التي تفرض على الجميع صمت القبور بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار.

لقد أنجزت ثورات الربيع العربي نصف المهمة على الأقل، أي تفكيك بنية التسلط السياسي، ولكنها مازالت تكابد من أجل البناء على أنقاض خرائب الوضع القديم ولتأخذ بعضا من الوقت حتى تهدأ الأمور وتستعيد توازنها.

ثالثا: صحيح أن المنطقة تعيش موجة ارتداد متأتية من دفق الثورات المضادة المدعومة بنادي الاستبداد العربي، ولكنني على يقين أيضا بأن هذه الموجة ستنقشع عاجلا أم آجلا، لأنه ليس بمقدور أحد مهما استهوته سطوة المال والجاه أن يعطل

قوانين الاجتماع السياسي، أو يخمد إرادة التغيير التي تعتمل في صدور شباب العرب.

ولا يظنن أحد أنه في مأمن من التغيير، أو أن الأمور ستعود إلى المربع الأول، وكأن شيئا لم يقع بعد تهاوي حكام تونس والقاهرة وطرابلس وصنعاء، فقد جرت مياه كثيرة في الواقع العربي ولم يعد من الممكن إعادة تصفير عقارب الساعة وتجاوز مخلفات ثورات الربيع العربي التي تفعل فعلها فوق الأرض وتحت الأرض.

لقد انتزعت شعوب الربيع العربي مكتسب الحرية وذاقت طعمها ولم يعد من اليسير أن تسلم قيادها لأي مغامر مستبد سواء كان عسكريا أو مدنيا، كما أن من منجزات هذه الثورات ارتفاع مطلب الحرية والكرامة، والوعي العميق بهذه القيمة الكونية.

رابعا: الثورة المضادة فعلا نجحت إلى حد ما في لجم موجة التغيير في المنطقة، بيد أنه من الوهم تصور أن المعادلة قد استقرت لها بالكامل أو أن الشعوب لن تعاود كرة الثورات والهبات الشعبية ضد الحكام الفاسدين والتابعين مجددا، مطالبين ببسط السلطة والثروة وسن الدساتير والتقيد بسلطان القانون، ما دامت عوامل التأزم قائمة والهوة سحيقة بين واقع الناس وتطلعاتهم.

إن نجاح الانقلاب في مصر يقابله تسجيل نقاط لغير صالح الثورات المضادة، في مواقع أخرى، ومن ذلك فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا في الانتخابات البلدية الأخيرة، وإفشال مشروع انقلاب حفتر في ليبيا المدعوم من أعمدة النظام الرسمي العربي، يضاف إلى ذلك نجاح تجربة الحوار الوطني في تونس وتفويت الفرصة على القوى الانقلابية.

وتبقى المهمة المطروحة الآن مراكمة مزيد من النقاط على صعيد كسر موجة الارتداد، ثم التحرك باتجاه عقد تحالفات سياسية واسعة داخلية وإقليمية تحاصر قوى الثورة المضادة وتردعها عن المضي في غيها.

بيد أن ما ذكرناه أعلاه يجب ألا يعفي قوى التغيير من التقييم المتبصر لمسيرها القصير في إدارة شؤون السياسة والحكم، وما صاحب ذلك من اختلالات وإخفاقات ساهمت بمقادير معينة في تهيئة الأرضية للثورات المضادة، ومن ذلك العجز عن عقد تحالفات سياسية جبهوية واسعة، والتعويل على حكم مفرغ من أدوات السلطة الحقيقية التي بقيت في أيدي القوى المتنفذة.

أما الخطأ الأشد فداحة فهو تجاهل قوانين الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية وما حولها، فقد غرقت دول الربيع العربي في مشاكلها المحلية وكأنها جزر معزولة بعضها عن بعض، دون وعي بقوانين الجغرافيا التي تحكم الرقعة العربية الواسعة، ومن دون أن تكون لها رؤية مشتركة أو حد أدنى من التعاون والتنسيق لمواجهة المخاطر والدسائس التي تحيط بها من كل جانب.

فبينما كان المعسكر المضاد مدفوعا بغريزة الحياة والموت يعرف ما يريد جيدا، وكان يلقي بثقله السياسي والمالي والإعلامي ويحرك وكلاءه للإجهاز على هذه الثورات في مواطنها الأصلية، كان يغلب على القوى الجديدة التي أتت بها رياح التغيير الكثير من التهيب والتردد وقلة التصميم.

كما أن ثورات الربيع العربي انساقت بوعي أو بجهل وراء دعوات التحريض الطائفي التي كانت تحركها بعض العواصم العربية بما أدخل الثورات في متاهات صراع سني شيعي لا فائدة ترجى من ورائه.

من الدروس المستخلصة من تجربة الربيع العربي سواء في صعودها أو نزولها، تداخل الأوضاع العربية، بل الفضاء الشرقي الواسع بمكوناتها العربية والتركية والفارسية والكردية لاعتبارات ثقافية وجغرافية، بما يجعل من الصعب فصل الدول العربية بعضها عن بعض، على ما بينها من تفاوت في الأحوال والأحجام.

من هنا يتوجب التنبيه إلى أن عملية التغيير في هذه الرقعة من العالم بالغة الصعوبة والتعقيد، ولن تكون إلا مراغمة ومغالبة لمواقع الصد والممانعة على صعيد الإقليم وعلى صعيد القوى الدولية التي ليس لديها مصلحة في تحريك المياه الراكدة. فإما ديمقراطية وتحرر يطالان الجميع، مشرقا ومغربا وخليجا، وإما دكتاتورية وحكم غشوم يشمل الجميع، فأيهما يختار عرب اليوم والغد؟

إن النظرة الشاملة للحاضر والممتدة عبر الماضي شرط لا يصحّ إغفاله عند استشراف مآلات مستقبلية، ويغلب علينا نقيض ذلك فنحصر المشهد في نظرة آنية إلى "قطعة" زمنية قصيرة من مجرى الأحداث.

يقع ذلك في إحدى لحظات الذروة، كلحظة سقوط رأس استبدادي، فتصعد التفاؤلات والتمنيات معها، وبالمقابل ينتشر التشاؤم والقنوط بسبب معايشة لحظة أخرى من لحظات الحضيض من صنع ردود فعل مضادة، كانقلاب عسكري أو "مؤامرة" خارجية، ونخطئ في الحالتين بقدر ما نحسب أن مسيرة جوهر التغيير عبر تحرّر الإرادة الشعبية انتهت نصرا أو انقطعت انكسارا.

يفرض الحديث عن المآلات أن ننتزع أنفسنا من أغلال نظرة محصورة في حدث جزئي، كاستبدال سلطة بسلطة، لنضع أنفسنا في البعد التاريخي الأوسع، ولنذكر مثلا

التغيير التاريخي الذي انتقل بأوروبا فالعالم الغربي من وهدة التخلف والصراع إلى قمة التقدم التقني والصناعي مع استبقاء قدر كبير من موروث روح العنصرية واعتماد القوة في النزاعات.

وكانت البداية بإرهاصات الفلسفة الإنسانية فالتنوير لمدة قرنين، وعبر الحدث قرنين آخرين من التقلبات على الأرض، قبل أن تستقر خارطة تاريخية جديدة وخارطة نظم تعامل دولية، محليا وعالميا.

لا يعني ذلك أن التغيير الجاري في بلادنا الآن سيستغرق قرونا، فقد تسارعت عجلة التطورات البشرية في مختلف الميادين بما لا يقاس مع ما مضى.

إذا استعرنا عين المؤرخ بعد قرن من الزمن وهو ينظر إلى الماضي -إلى الحقبة الزمنية التي نعايشها الآن- لقلنا بحذر: رصدنا إرهاصات لعلها بدأت بعصر جمال الدين الأفغاني، ونشهد أحداثا حاسمة الآن هي بدايات التغيير فقط، أما النتائج فهي ما سيعايشه أحفادنا وأحفاد أحفادنا.

إن إدراك استمرارية مجرى الحدث من الشروط الحاسمة لمتابعة الطريق بدلا من اليأس والتيئيس مع كل نكسة أو انحراف أو ضربة مضادة.

يساعد على استشراف المآلات أيضا، أن نعود إلى استيعاب جوهر البداية المتجسد في انتقال الإرادة الشعبية من حالة الكمون إلى حالة عنصر فاعل، فكل ما عدا ذلك هو من جنس التفاعل مع الحدث وليس من ماهية صناعته واستمراريته.

إن عقدة المسار التاريخي الكبير تظهر عبر نظرة شاملة، أما التفاصيل فتبقى -وإن بدت ضخمة وقاسية أحيانا- كقطع الفسيفساء، نستوعبها باستيعاب تكرار شكل ارتباطها ببعضها، باعتبارها "أحد عناصر" الرؤية الشاملة فحسب.

أين الخلل، أو أين العقدة في المشهد الراهن؟

وراءنا ثلاثة أعوام هي "لحظة" تاريخية متميزة، حملت أثقال تخلف هائل بجذور تاريخية متطاولة، له آثاره العميقة على طرق التفكير والسلوك لدينا جميعا.

"يساعد على استشراف المآلات العودة إلى استيعاب جوهر البداية، المتجسد في انتقال الإرادة الشعبية من حالة الكمون إلى الفاعلية، وكل ما عدا ذلك هو من جنس التفاعل مع الحدث وليس من ماهية صناعته واستمراريته"

لا يقتصر ذلك على المستبدين والفاسدين وأعوانهم تحديدا، بل يشمل الثائرين والداعمين والقاعدين أيضا، مع الفارق بين الفريقين، ولكن التحدي هو ما نواجهه في أنفسنا من عوامل معيقة لحركتنا، وهنا يبدو السؤال الجوهري "استفزازيا": كيف يصنع المتخلفون النهوض؟

لا جواب إن تسمّرت أبصارنا على زاوية واحدة من مشهد كبير مضمونا وتاريخا، أي على قطعة واحدة من فسيفساء لوحة كبرى، ولهذا تحتاج حصيلة الأعوام الثلاثة الماضية إلى صياغة أدق:

لا نقول كيف نسير على الطريق "بعد" الثورات، بل كيف ندخل "بوابة" فتحتْها ولا تزال تفتحها باتجاه هدف بعيد، فليس الربيع العربي هو المستقبل حاليا، بل هو البوابة نحو المستقبل غدا.

الجواب أكبر من مقال أو دراسة أو مؤتمر، ومحوره معضلة تعاملنا نحن مع مواصفاتنا الإيجابية والسلبية، مواصفات الإنسان الذي انطلق ليصنع الثورات، والذي يواكبها أو يتابعها أو ينضم إليها أو يتسلق عليها، فضلا عمّن يعاند مسارها ومن يناصبها العداء، هذا التعامل هو -إن كان هادفا- في صميم واجب "حلحلة" العقدة

الحالية، وهو واجبنا جميعا، رغم تغلغل مفعول آثار التخلف بدرجات متفاوتة لدينا جميعا.

مثال: لدينا علماء ودعاة لهم فضل كبير على الأمة، في ميادين عديدة ولكن نحتاج إلى من يكون على مستوى صناعة الحدث وتوجيهه في اللحظات الصعبة، ولدينا مفكرون ومخططون، لم يخططوا للتغيير من قبل، وعليهم صنع ذلك الآن بدلا من لوم الثوار أنهم تحركوا دون تخطيط.

ويمكن أن نقول شبيه ذلك عن فئات أخرى عديدة حملت وصف النخب، وقد توزعت أثناء مسار الربيع العربي، ما بين فئات تعارض، وأخرى تنظّر، وثالثة تنتقد، ورابعة تتسلّق على الثورات، وبقيت الحاجة قائمة لمن يتغيّر ويعمل في وقت واحد.

لن يظهر روسو وفولتيير ولن تصنعهما دورات تدريبية كما يتوهم العلمانيون، ولن يظهر صلاح الدين كما يتوهم الإسلاميون. الواقع أن عصرنا هذا في حاجة إلى قيادات في كل ميدان، وليس إلى قائد فذّ في كل الميادين.

نحتاج إلى أصناف معاصرة من القيادات عسكريا وسياسيا واجتماعيا وعلميا وفكريا، وهكذا، أي نحتاج إلى ارتفاع كل إنسان مرشح للقيادة إلى مستوى المهمة القيادية في الميدان الأقرب إليه معرفة ووعيا وواقعا.

نعلم أن غالبية شعوبنا تنطلق في "صناعة الإنسان" من التأسي بمحمد صلى الله عليه وسلم، وهنا يجب أن ندرك استحالة التأسي عبر التقليد الشكلي، وأنه يتحقق بالقدرة على إبداع الوسيلة المناسبة في عصرنا وعالمنا لمواجهة ما نتعرض له، في مختلف الميادين، فهذا جوهر ما صنعه النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه عندما واجهوا ما تعرضوا له في عالمهم وعصرهم.

إن جوهر التأســـي بالرعيل الأول هو الإبداع لا التقليد، أي القدرة الذاتية على التعامل الآن مع الظروف القائمة والطارئة الآن، المحلية والإقليمية والدولية، ولا يتحقق ذلك دون اســتيعاب العالم والعصــر ووســائل العالم والعصـــر وحســن توظيفها، وإبداع ما تتطلب الحاجة إبداعه منها.

بدلا من ذلك نتشـــبث -نحن الجيل الذي تعايش مع حقبة ما قبل الثورات- بقيادتنا لجيل الشــباب الذي صــنع الثورات، وبتوجيهه وفق ما نشــأنا عليه، ليقلدنا أو يمشـــي خلفنا.. إلى أين؟ وقد كان إقدامه على الثورة إبداعا تجاوزنا فتجاوز ما "ينقصـــــه" في نظرنا وما نتوهّم أننا نمتلك ناصــيته، ونريد أن يلتزم به. رغم علمنا أننا لم نصـــنع به ثورة لنفتح بوابة التغيير.

ليست الثورة مجرد ثورة على هيكل سـلطة استبدادية إن سقطت تحقق المطلوب، بل هي ثورة على كل ما أدّى ويمكن أن يؤدّي مجددا إلى حالة اســـتبداد وفســـاد وتجزئة وتخلّف وهيمنة أجنبية، أو التعايش معها.

لا ينبغي أيضا أن ننزلق -رغم الخصوصيات الوطنية- إلى فصل ما يجري في بلدان الربيع العربي عن بعضه بعضا، ولا عن قضية فلسطين المحورية، وإلا نرسّخ التجزئة التي ساهمت من قبل في ترسيخ التخلف والنكبات.

هذا الخطر قائم مع خطر أكبر يتمثل في صـــــب الزيت على نيران النزاعات والفتن التي رعاها الاستبداد طويلا ونمّاها، فكأنما نثور على الاستبداد ونصنع على عينه ما يرجّح توالده في بنية هيكلية أخرى.

لقد انطلقت الثورات على أيدي من لم يربّهم أحد على مواجهة الأســـلحة الفتاكة بالصـدور العارية، فنشـرت هتافات تحرير الإنسـان الذي كرمه الله تعالى بحرية إرادته

في الحياة الدنيا، ففتحت بوابة صناعة مستقبل آخر، من شروطه -بمعنى شروط استمرارية الربيع العربي- أن يضمحل ما صنعته وتصنعه غالبية الاتجاهات والتنظيمات والفئات المتعددة، وهي تواكب الحدث، كل بالبضاعة التي يحملها، من موروث عقود التجزئة والتخلف التي نشكو منها، مما يسري على العلمانيين والإسلاميين، على القوميين والليبراليين، على الحداثيين والسلفيين، وسواهم.

"المسيرة التاريخية ماضية، بنا أو بغيرنا، فإن شئنا أن تكون بنا، فلا بد من تحرير الإرادة الذاتية من تشبث بموروث لا يفيد، وتقليد لا يعي، ومن زيغ يصنعه شطط لا يخفى ضرره"

إذ لم تحرر الثورات هذه الاتجاهات والتنظيمات حتى الآن من "نفسها" وما نشأت عليه، وليس من الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية فحسب، كيلا يختزل كل فريق انتصار الثورات بانتصاره هو على "الآخر"، والآخر -مثله- جزء من الذات الوطنية أو الثورية المشتركة.

يمكن الحديث كثيرا -بل والشتم عند من اعتاد على الشتيمة- دون جدوى بصدد ما يصنع انقلابيون أو متواطئون أو أصابع قوى إقليمية ودولية مضادة، إنما الحديث هنا عمّن ينتسب إلى الثورات عملا مباشرا أو دعما بمختلف أشكال الدعم، أن يحافظ على أمانة الثورات، وهي شعلتها الشعبية الأولى، كي يكون جزءا من القوة الثورية الكبيرة الضرورية لبناء المستقبل.

الثورة تريد "ترحيل" مسلسلات الانقلابات والتواطؤ والتبعيات، فلا مكان لها في مستقبل تصنعه الثورات، ولكن ماذا عن من يحمل مهمة هذا "الترحيل"؟

لهذا نتساءل بمرارة:

متى يتطوّر "الأقدمون" من العاملين سـابقا، أو من القاعدين سـابقا، وفق عنصـر التغيير الجديد المطلوب، الجامع للقوى الشعبية في اتجاه هدف مشترك، ويتعلّمون من جيل صـنع الثورات خارج نطاقهم، ليكفّوا عن متابعة طريقهم القديم، وعن الاسـتمرار في دفع الجيل الثائر دفعا إلى طرق متشـعبة بالية، من شـأنها أن تهدم ما بدأت الثورات في تشييده؟

المسيرة التاريخية ماضية، بنا أو بقوم آخرين، فإن شئنا أن تكون بنا، وأن نساهم في حلحلة عقدة المشـهد الحالي ومتابعة الطريق، فلا بد لكل منا، فردا أو تنظيما، من تحرير إرادته الذاتية من تشـبث بموروث لا يفيد، وتقليد لا يعي، ومن زيغ يصـنعه شطط لا يخفى ضرره.

ولا بد كذلك من تحرير أسـلوب عمله، من روتين قوالب متوارثة معتادة، لا مكان لها في ميدان مسار تغييري يشهد في كل يوم معطيات جديدة للعمل ويتطلب في كل يوم إبداعا في العطاء.

المصادر والمراجع

1. الربيع العربي بين مطرقة الشعوب وسندان الحكام. دراسة معمقة للربيع في مصر وسوريا. علي الهواري بو سماج. المركز التونسي للادب 2012.
2. ثورات الجياع. عبدالله محمد. مجلة مراكش الشهرية 2011.
3. من بين الطوائف العلوية. خليل سالم عبدالله. دار برقان. سوريا 2008
4. الثورة المصرية والاخوان المسلمين. سعاد العطيوي. المركز العراقي للأبحاث. 2012.
5. الثورة التونسية بين الماضي والمستقبل. سعاد العطيوي. المركز العراقي للأبحاث. 2012.
6. تأثير الثورات على ظاهرة الإسلام السّياسي في الوطن العربي: دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية والإصلاحية في المملكة العربية السعودية. محمّد عبد الغفور الشيوخ. الاكاديمية العربية المفتوحة/الدنمارك 2013.
7. الربيع العربي.. عقدة في مسار تاريخي. نبيل شبيب. موقع الجزيرة الاخباري
8. السيف، توفيق، حدود الديمقراطية الدينية، دراسة في تجربة إيران منذ 1979- 2008 م، دار السّاقي بيروت- لبنان، 2008 م.
9. التليدي، بلال، الإسلاميّون والربيع العربي: الصّعود.. التحدّيات.. تدبير الحكم، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012 م.
10. صبري، أحمد، التحليل المكاني للربيع العربي، لماذا حصل هنا ولم يحصل هناك، موقع المقال، 2012 م.
11. صديقي، عربي، تونس ثورة المواطنة ثورة بلا رأس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012 م.
12. لاكروا، ستيفان، زمن الصّحوة (الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية)، ط 1، بيروت، 2012 م.

13.ماتيسن، توبي، الربيع السعودي (الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية) 2012-2013، مجلة الشرق الأوسط، عدد 4، 2013 م.
14.الحروب، خالد، ظاهرة الإسلام السّياسي.. تحوّلات ما بعد الربيع العربي، موقع الرأي المستنير، 2012 م.
15.العربي، صديقي، زلزال استراتيجي يضرب أركان العالم، 2012 م.
16.الحصين، سعد عبد الرحمن، الثورات معصية لله، 2011 م.
17.الشبيب، بدر، المحرّك الرئيس لثورات الربيع العربي، شبكة راصد الإخبارية، 2012 م.
18.الربيع العربي طموحات تجسّدت أم أحلام لم تتحقّق، موقع العرب أونلاين، 2012 م.
19.الجورشي، صلاح الدين، حركة النهضة التونسية في قلب الإعصار، موقع الديمقراطية، 2012 م.
20.التايب، مريم حركة النهضة تقبل الديمقراطية وترفض مبادئها.

فهرس الموضوعات



دار الجـــنادرية للنشر والتوزيع
دار يافا العلمية للنشر والتوزيع
الأردن - عمـــان - الأشـرفيـــة
تـــلفاكـــس ٠٠٩٦٢٦٤٧٧٨٧٧٠
جـــوال ٠٧٩٦٢٩٦٥١٤
ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمـــان ١١١٥٢ الأردن
Email: dar_yafa@yahoo.com
Email : dar_janadria@yahoo.com

ISBN 978-9957-501-99-0
9 789957 501990 >